This item is provided to support UOB courses.

Its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission.

However, users may print, download, or email it for individual use for learning and research purposes only.

هذه الوثيقة متوفرة لمساندة مقررات الجامعة.

ويمنع منعا باتاَ نسخها في نسخ متعددة أو إرسالها بالبريد الالكتروني الى قائمة تعميم بدون الحصول على إذن مسبق من صاحب الحق القانوني للملكية الفكرية لكن يمكن للمستفيد أن يطبع أو يحفظ نسخة منها لاستخدام الشخصي لأغراض التعلم والبحث العلمي فقط.

الفصل الأول

القرآن الكريم والكتب السماوية السابقة

أولاً- تعريف القرآن والفرق بينه وبين الحديث:

١- هذه الكلمة «قرآن» لغةً على وزن فُعلان: لفظ مشتق من القُرء، بمعنى الجمع؛ يقال: قرأ الشيء قُرءاً وقرآناً: جمعه وضم بعضه على بعض، ومنه قرأتُ الماء في الحوض: جمعته. قالوا: وسمي القرآن الكريم قرآناً لأنه جمع القصص والأمر والنهي، والوعد والوعيد. أو لأنه جمع الآيات والسور.

وقيل: إن هذا اللفظ ـ قرآن ـ مشتق من القرائن التي يصدّق بعضها بعضاً، أو يشابه بعضها بعضاً. وقالوا: وكذلك حال الآيات والسور في القرآن الكريم.

وقال اللحياني وجماعة من أهل اللغة: قرآن مصدر كغُفران، سُمي به «المقروء» أي المتلوّ؛ تسمية للمفعول بالمصدر ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ﴿١٨﴾﴾ [القيامة: ١٧-١٨] أي قراءته، والمراد جبريل عليه السلام.

ومنه كذلك قول حسّان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان ـ رضي الله عنهما ـ:

ضَحّوا بأشمط عنوان السجود به ... يقطّع الليل تسبيحاً وقرآنا

أي: قراءة. ويقال قرأ الرجل، إذا تلا، يقرأ قرآنا وقراءة.

وبغض النظر عن أصل اشتقاق هذا اللفظ، على دقة ما ذهب إليه اللحياني وترجيحنا له؛ فإن «القرآن» بهذا اللفظ المعرَّف صار عَلماً شخصياً على «الكتاب»

المعجز الموحى به من الله سبحانه، والمنزل على سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ ورسوله الخاتم؛ سُمي به هذا الكتاب[١] كما سُميت «التوراة» التي نزلت على

---

(١) معنى أن لفظ «القرآن» «علم شخص» أنه يطلق على مجموع كلام الله تعالى، المكتوب بين دفّتي المصحف من الفاتحة إلى آخر سورة الناس. فيكون ـ أي لفظ (القرآن) - دالاً على شخص معيّن، متميز عن غيره «بمشخصات» لا يشاركه غيره فيها. وبناء على هذه الخصائص يكون عند إطلاقه عليه «علم شخص». وعَلَمِيَّته تكون باعتبار دلالته على الشخص المعيّن المعروف. وفي هذه الحالة يكون إطلاق لفظ (القرآن) على البعض مجازاً، من باب تسمية الجزء باسم الكل كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩].

وقيل: يطلق هذا اللفظ ويراد به جميع المكتوب بين دفتي المصحف. كما يراد به أي جزء من أجزائه أو سورة من سوره. أو بعبارة أخرى: يراد منه «مطلق» ما نزل على محمد ﷺ؛ فيكون بهذا المعنى «اسم جنس» يطلق على القدر المشترك بين المجموع، وكل بعضٍ من أبعاضه.

وقد ورد «القرآن الكريم» بهذين الاستعمالين، فمن إطلاقه على الكل المشخص قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ۝٢٢﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، فإن المحفوظ في اللوح هو كل القرآن.

ومن استعماله بمعنى مطلق ما نزل، والذي يصدُق على الكل والجزء: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨﴾ [النحل: ٩٨]، فطلب الاستعاذة عند قراءة القرآن سواء أكان المقروء كله أم بعضاً منه.

ولهذا قال بعض العلماء: إن لفظ (القرآن) مشترك معنوي موضوع للدلالة على المشخص المكتوب بين دفتي المصحف خاصة، وموضوع كذلك للدلالة على مطلق ما نزل الذي يعم الكل والأجزاء. وفي كل موطن من هذه المواطن، أو في كل مقام من هذه المقامات، تتكفل القرينة ببيان المراد من اللفظ.

انظر كتاب ترجمة المعاني القرآنية للدكتور محمد أحمد السنباطي ص ٣٩-٤٠ وقارن بمناهل العرفان ١/ ١٤-٢٣. فقد ذهب الزرقاني رحمه الله إلى أن (القرآن) مشترك لفظي «بدليل التبادر عند إطلاق اللفظ على الكل وعلى البعض كليهما، والتبادر أمارة الحقيقة... وهو ما يفهم من كلام الفقهاء إذا قالوا مثلاً: (يحرم قراءة القرآن على الجنب) فإنهم يقصدون حرمة قراءته كله أو بعضه على السواء».

موسى، و«الإنجيل» الذي نزل على عيسى عليهما الصلاة والسلام. قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

حتى قيل إن بعض العلماء، منهم الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، عدّ هذا اللفظ المعرّف كما قلنا ـ القرآن ـ اسم عَلَم غير مشتق، خاص بكلام الله تعالى المنزل على محمد ﷺ.

٢- أما ما ذكره العلماء من تعريف «القرآن» ـ **اصطلاحاً** ـ بالأجناس والفصول، لتمييزه عما عداه مما قد يشاركه في الاسم ـ ولو توهماً ـ ذلك أن سائر كتب الله تعالى، والأحاديث القدسية، وبعض الأحاديث النبوية، تشارك القرآن في كونها وحياً إلهياً، فربما ظن أنها تشاركه في اسم القرآن أيضاً، فأرادوا بيان اختصاص الاسم به، ببيان صفاته التي امتاز بها عن تلك الأنواع؛ فقال أكثرهم في تعريفه:

«هو الكلام المعجز، المنزل على النبيّ ﷺ، المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، المتعبد بتلاوته».

وأوجزه بعضهم بقوله: «القرآن هو كلام الله تعالى، المنزل على محمد ﷺ، المتعبد بتلاوته».

وقد قيل في **تحليل هذا التعريف** الأخير: إن «**الكلام**» جنس شامل لكل كلام، **وإضافته إلى «الله تعالى»** تميزه من كلام مَن سواه، سواء أكان من الإنس أو غيرهم.

«المنزَّل»: مخرج للكلام الإلهي الذي استأثر به في نفسه، أو ألقاه إلى ملائكته ليعملوا به لا لينزلوه على أحد من البشر؛ إذ ليس كل كلامه تعالى منزلاً، بل الذي أنزل منه قليل من كثير، قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: ١٠٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

وتقييد المنزّل بكونه على «محمد ﷺ» لإخراج ما أُنزل على الأنبياء من قبله، كالتوراة، المنزلة على موسى، والإنجيل المنزل على عيسى، والزبور المنزل على داود، والصحف المنزلة على إبراهيم، عليهم السلام.

أما قيد **«المتعبّد بتلاوته»** ـ أي المأمور بقراءته في الصلاة وغيرها على وجه العبادة ـ فلإخراج ما لم نؤمر بتلاوته من ذلك، كالقراءات القرآنية المنقولة إلينا بطريق الآحاد، وكالأحاديث القدسية، وهي المسندة إلى الله عزّ وجل[1]، إن قلنا إنها منزلة من عند الله بألفاظها.

٢- أما **الأحاديث النبوية** فإنها بحسب ما حوته من المعاني تقسم إلى قسمين:

قسم توفيقي، استنبطه النبيّ بفهمه ونظره في كلام الله تعالى، أو بتأمله في حقائق الكون. وهذا القسم ليس من كلام الله تعالى.

وقسم توقيفي، تلقى الرسول مضمونه من الوحي فبيّنه للناس بكلامه، وهذا القسم وإن كان ما فيه من العلوم منسوباً إلى معلِّمه وملهمه سبحانه، لكنه ـ من حيث هو كلام ـ حريٌّ بأن ينسب إلى الرسول ﷺ، لأن الكلام إنّما ينسب إلى واضعه وقائله الذي ألَّفه على نحو خاص، ولو كان ما فيه من المعنى قد تواردت عليه الخواطر وتلقاه الآخر عن الأول.

---

(١) الحديث القدسي هو الذي يرويه النبيّ ﷺ على أنه من كلام الله. وذلك على النحو التالي: «قال رسول الله: قال الله تعالى، أو قال رسول الله فيما يرويه عن ربه»، وقد نقلت إلينا الأحاديث القدسية على النحو الذي تم فيه نقل الأحاديث النبوية.

فالحديث النبوي إذاً خارج بقسميه من القيد الأول «وهو كون الكلام كلام الله» في هذا التعريف[١].

وكذلك **الحديث القدسي** إن قلنا إنه منزل بمعناه فقط. وهذا هو أظهر القولين فيه. لأنه لو كان منزَّلاً بلفظه لكان له من الحرمة والقدسية في نظر الشرع ما للنظم القرآني؛ إذ لا وجه للتفرقة بين لفظين منزلين من عند الله تعالى، فكان من لوازم ذلك المحافظة على نصوصه، وإجزاء قراءته في الصلاة، وعدم جواز روايته بالمعنى إجماعاً، وعدم جواز مسّه للمحْدِث. ولا قائل بذلك كله.

وأيضاً فإن القرآن لما كان مقصوداً منه مع العمل بمضمونه شيء آخر وهو التحـدي بأسلوبه والتعبد بتلاوته، احتيج لإنزال لفظه ـ ولهذا فإن ترجمته لا تعدّ قرآناً ـ والحديث القدسي لم ينزل للتحدي ولا للتعبد، بل لمجرد العمل بما فيه، وهذه الفائدة تحصل بإنزال معناه، فالقول بإنزال لفظه قول بشيء لا داعي في النظر إليه، ولا دليل في الشرع عليه، اللهم إلا ما قد يلوح من إسناد الحديث القدسي إلى الله بصيغة «يقول الله تبارك وتعالى كذا»[٢].

لكن القرائن التي ذكرناها آنفاً كافية في فسح المجال لتأويله بأن المقصود **نسبة مضمونه لا نسبة ألفاظه**، وهذا تأويل شائع في العربية فإنك تقول حينما تنشر بيتاً من الشعر «يقول الشاعر كذا» وتقول حينما تفسر آية من كتاب الله بكلام من عندك: «يقول الله تعالى كذا» وعلى هذه القاعدة حكى الله تعالى عن موسى وفرعون وغيرهم

---

(١) النبأ العظيم ص ١٠-١١، للأستاذ المحقق الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله. وانظر فيه تفصيلات أخرى في تحديد معنى القرآن.

(٢) المصدر السابق، ص ١١.

مضمون كلامهم بألفاظ غير ألفاظهم وأسلوب غير أسلوبهم، ونسب ذلك إليهم[١] والله تعالى أعلم.

٤- **ملاحظة مهمة حول هذه الفروق**: وتذكّرنا هذه الفروق بين القرآن الكريم وأنواع الحديث النبوي، بضرورة القول إن لدينا اليوم، وبعد هذه القرون التي مرت على بعثة النبي ﷺ ونزول القرآن: المصادر التالية المستقلة، أو المفصول بعضها عن بعض، وإن هذا الفصل والتمييز يعد من أبرز خصائص الأمة الإسلامية. ومن أهم مزايا الإسلام ومصادر الثقافة الإسلامية:

أ- **لدينا أولاً**: القرآن الكريم، بوصفه كلام الله تعالى المنزل أو الموحى به بلفظه ومعناه، أو بوصفه النص الإلهي المبرّأ من التحريف والتبديل.

ب- **ولدينا إلى جانبه**: كلام النبيّ ﷺ، أو أقواله وأحاديثه الشريفة، التي لم تختلط بحرف واحد منها بالقرآن الكريم. سواء أكانت أحاديث قدسية أم عادية ـ مع التنويه بهذه الدقة في التمييز بين هذين النوعين ـ علماً بأن نسبة الأحاديث القدسية ضئيلة إذا ما قيست بسائر أحاديث النبيّ الكريم ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ. وبغض النظر عن طبيعة موضوعاتها، ودرجة توثيقها عند المحدّثين.

ج- **وعندنا كذلك**: الصورة الكاملة لأعمال النبيّ ﷺ وحياته اليومية، الخاصة والعامة في السلم والحرب. وقد تضمّنتها كتب (السيرة النبوية) التي يمكن وصفها باختصار بأنها: تاريخ حياة النبيّ عليه الصلاة والسلام.

د- **ويوجد إلى جانب هذه المصادر الثلاثة**: القرآن والحديث والسيرة، مصادر خاصة بحياة الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ، وبطبقاتهم كذلك.

---

(١) النبأ العظيم ص١١ مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

هـ- ولدينا أخيراً كتب التاريخ العام: أو كتب التاريخ ـ التي نَقَلت لنا على اختلاف طرائقها في التأليف ـ وقائع حياة المجتمعات الإسلامية عبر القرون.

وليس هنالك أدنى خلط أو تداخل بين القرآن والسنَّة القولية، أو بين القرآن والسيرة وتاريخ الأصحاب ـ عليهم الرحمة والرضوان ـ. بل إن من الملاحظ أن القرآن الكريم نادراً ما يتحدث عن تاريخ «محمد» ﷺ الإنسان، وعن آلامه العظمى، أو مسرّاته التي لم ترد فيه قط!!

ونستطيع أن نؤكد بعد ذلك أن هذا التمييز المطلق الذي نملكه الآن، والذي حرص النبيّ ﷺ على تأكيده حين نهى عن كتابة القرآن والحديث في صحيفة واحدة، تفتقر إليه الديانات والكتب السماوية السابقة التي يختلط فيها النص الإلهي المنزل أو الموحى به، حتى إنه لا يبين... بأقوال النبيّ ومواعظه وأخباره وسيرته مع أصحابه ومع الناس. والتي وردت فيها صفحات مطوّلة، أو (أسفار) كثيرة في الأدب والتاريخ! كما سنوضح ذلك فيما يلي.

ثانياً- مقارنة سريعة مع هذه الكتب السماوية:

ويكفينا عند المقارنة، من أجل تأكيد هذه الملاحظة: أن نعرّف فقط بالتوراة والإنجيل، لنقف على مدى الخلط الذي آل إليه (الوحي) أو الكتاب الذي نزل على موسى وعيسى ـ على نبيّنا وعليهما الصلاة والسلام ـ. ولكن لا بد من الإشارة إلى (الزيادات) أو الملحقات التي أضيفت إلى هذين الكتابين ـ فضلاً عن التحريف والتبديل الذي لحق بهما ـ لأن هذه الزيادات تبرز بدورها، أوتؤكد مدى ضياع النص الإلهي الموحى به، ومدى الإغراق الذي أصابه في خضم هذه الزيادات والملحقات التي غلبت على (الأصل)! ومدى الخلط الذي حصل في مصادر الدين والتشريع في تاريخ اليهودية والمسيحية... حيث جَمَعَت هذه المصادر على صعيد واحد بين

الوحي المنزل، وخطب الأنبياء وأحاديثهم وأمثالهم ومواعظهم وسيرتهم وحياتهم، وأعمال الرسل، وحياة الحواريين أو الأصحاب، وحياة الملوك، وتاريخ بني إسرائيل!

أهل الكتاب وهيمنة القرآن:

يطلق اسم أو مصطلح (**أهل الكتاب**) في القرآن الكريم على اليهود والنصارى. وغني عن البيان أن سيدنا عيسى ابن مريم ـ عليه السلام ـ بعث في بني إسرائيل خاصة، وهو لذلك أحد أنبيائهم؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

وقال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: ٤٩-٤٩].

وجاء في الإنجيل: «لم أرسل إلا إلى خراف بني إسرائيل الضالّة»(١).

وهكذا فإن الشريعة اليهودية، أو الحقبة الإسرائيلية السابقة على عيسى.. نجدها ممتدة في النصرانية ومستمرة معها(٢).

ومن هنا يبدو المصطلح القرآني: «أهل الكتاب» واضحاً ومعجزاً في جمع اليهود والنصارى في كتاب واحد، أو على كتاب واحد، علماً بأن مصطلح «الكتاب» أو كلمة: كتاب، وحدها.. تطلق في القرآن على جميع كتب الله تعالى المنزلة؛

---

(١) الكتاب المقدس: إنجيل متّى، الإصحاح ١٥.

(٢) ما تزال «التقاليد الثقافية اليهودية المسيحية للحضارة الأوروبية» توصف بهذين الوصفين مجتمعين، على حدّ قول بعض الساسة الأوروبيين المعاصرين. وتشكل روح حضارة القوم ونسيج مجتمعاتهم.

إشارة كذلك إلى تصديق هذه الكتب بعضها بعضاً، وأنه لا تناقض بينها ولا اختلاف!

ولهذا جاء القرآن الكريم مصدّقاً لما بين يديه من «الكتاب» ومهيمناً عليه.. وقد انفرد بحق الهيمنة على سائر الكتب السابقة، أو انفرد بحق الحكم والتصويب، بوصفه الكتاب الأخير الذي تكفّل الله تعالى بحفظه من التحريف إلى يوم الدين وبوصفه كتاباً مهيمناً، فإن الطلب من النبي ﷺ أن يحكم بين اليهود أو النصارى بما أنزل الله إنما هو حكم بما أقره القرآن من كتبهم، أو بما لم يسبق لهم تحريفه. وكذلك أمر القرآن الكريم لأهل الإنجيل بأن يحكموا بما أنزل الله فيه؛ بوصف الإنجيل ـ كذلك ـ مصدّقاً لما بين يديه من التوراة قال الله تعالى في سورة المائدة: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الآيات: ٤٦-٤٨].

إن (الكتاب المقدس THE BIBLE ـ الواحد ـ لدى النصارى يشمل توراة موسى وإنجيل عيسى ـ عليهما السلام ـ. أو يشمل:

أ- التوراة وسائر الأسفار المقدسة التي ألحقت بها وأضيفت إليها في الحقبة اليهودية أو الموسوية... أو قبل مجيء المسيح عيسى ابن مريم ـ عليه السلام ـ. وسميت جميعها **بالعهد القديم**.

ب- الأناجيل الأربعة ورسائل الرسل في العهد المسيحي. وسميت بالعهد الجديد.

وواضح من هذه التسمية: العهد القديم والعهد الجديد، أنها من عمل العصور المسيحية؛ تفريقاً بين العهد ـ أو الميثاق ـ الذي جاء به موسى ـ عليه السلام ـ، أو انحدر إليهم من عهده، والعهد أوالميثاق الجديد من عهد عيسى[1].

ولا يتسع المجال هنا لتفصيل القول في أسفار العهد القديم، وفي الأناجيل الأربعة وأعمال الرسل، والمشكلات التي تثيرها هذه الأسفار والأناجيل، أو التي يثيرها النظر في تاريخ (الكتاب المقدس) على وجه العموم، وتاريخ تكوّن أو تشكّل العقيدة المسيحية ـ عقيدة التثليث ـ على وجه الخصوص، لأن هذا كله موضعه الكتب المتخصصة في تاريخ الأديان.

وكل ما قصدنا إليه في هذا السياق: بيان أن الخلط والتحريف قد لحق بالوحي أو التنزيل عند اليهود والنصارى، وأن الحيف الشديد قد لحق بالتوراة والإنجيل حتى كاد أن يعصف بهما، بل عصف بهما على الحقيقة! كل ذلك من أجل الوقوف على جانب أو طرف من المزيّة الإسلامية في حفظ القرآن الكريم من التحريف والتبديل، إلى جانب عدم الخلط بين القرآن وسائر النصوص النبوية والمصادر الأخرى في تاريخ الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي وحضارة الإسلام.

ونكتفي لبيان ذلك بالإلماعة التالية عن كل من العهد القديم والعهد الجديد:

١ - أقسام العهد القديم:

يتألف العهد القديم من تسعة وثلاثين سفراً، موزعة على الأسفار التالية:

أ- **الأسفار الناموسية أو الموسوية**، وعددها خمسة أسفار وهي: سفر التكوين، وسفر الخروج، وسفر التثنية، وسفر اللاويين (الأحبار) وسفر العدد، «وتشتمل هذه

---

(١) راجع: الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي ـ رحمه الله ـ ص ١٢-١٣، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧١م.

ج- على الرغم من اتفاق هذه الأناجيل الأربعة في جوهر القصص والعقيدة والتشريع والأخلاق والزواج ـ مع الاختلاف الحادّ المشار إليه في إنجيل يوحنا ـ «فإنها تختلف فيما بينها في كثير من التفاصيل، ويبدو خلافها هذا حتى في القصص نفسه» وقد كتب الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان وجوه الخلاف بين هذه الأناجيل، وما تشتمل عليه من «أكاذيب ومتناقضات ودلائل دامغة على التحريف» على حد قوله. صفحات مطوّلة، وفعل ذلك أيضاً بعض العلماء والباحثين المعاصرين من مسلمين وأوروبيين[1].

ثالثاً- أسماء أخرى للقرآن، ولون آخر من ألوان الحفظ:

نعود بعد هذا الحديث، أو هذه الإلماعة السريعة عن الكتب السماوية السابقة، والتي كان لا بد منها لبيان حقيقة المزية الإسلامية، أو للوقوف على طرفٍ من هذه المزية التي تفرد بها القرآن الكريم في تاريخ النبوات والكتب السماوية؛ نعود لتأكيد هذه المزية ـ مزية الحفظ والخلود ـ التي ذهب بها القرآن في هذا التاريخ، نفاذاً للتكفل الإلهي ووعد الله سبحانه الذي لا يتخلّف.. وذلك من خلال الإشارة إلى بعض أسماء القرآن الكريم التي سمّى الله تعالى بها كتابه. ودلالة هذه الأسماء على أعلى درجات الحفظ والتوثيق التي هيأها الله سبحانه وتعالى لكتابه الكريم، والتي سنقف على دلالتها وتطبيقاتها في المبحث الخاص ـ القادم ـ بجمع القرآن وتدوينه.

سمّى الله تعالى القرآن الكريم بأسماء أخرى كثيرة من أشهرها: الذِّكْر والتنزيل، والكتاب والفرقان. وقد ورد اسم «الكتاب» في عدة من الآيات القرآنية الكريمة، قال

---

(١) راجع الأسفار المقدسة، ص ٧٩-٨٦، والفصل لابن حزم ٢/١-٧٠ وكتاب إظهار الحق لمؤلّفه رَحْمَةُ الله الهندي الذي أحصى من الخلافات بين الأناجيل أكثر من مئة موضع.

الله تعالى في أول سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾. وقال تعالى في أول سورة الكهف: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١﴾ وقال تعالى: ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الشعراء: ١-٢].

و«الفرقان» مصدر أطلق على القرآن فصار علماً عليه، كما يقول بعض العلماء؛ قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الآية الأولى من سورة الفرقان]. والراجح أن هذا المصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل، أي أنه كلام فارق بين الحق والباطل.

وقد قيل في تعليل تسمية القرآن «قرآناً» و«كتاباً» أن التسمية الأولى روعي فيها كونه متلواً بالألسن، كما روعي في التسمية الثانية ـ الكتاب ـ كونه مدوناً بالأقلام، فكلا التسميتين من تسمية الشيء بالمعنى الواقع عليه. قال الأستاذ العلامة الدكتور محمد عبد الله دراز رَحِمَهُ اللَّهُ «وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد، وأعني أنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعاً. فلا ثقة لنا بحفظ حافظ حتى يوافق الرسم المجمع عليه من الأصحاب، المنقول إلينا جيلاً بعد جيل على هيئته التي وضع عليه أول مرة. ولا ثقة لنا بكتابة كاتب حتى يوافق ما هو عند الحافظ بالإسناد الصحيح المتواتر».

قال الدكتور دراز: «وبهذه **العناية المزدوجة** التي بعثها الله في نفوس الأمة المحمدية اقتداءً بنبيها بقي القرآن محفوظاً في حرز حريز، إنجازاً لوعد الله الذي تكفَّل بحفظه حيث يقول: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ولم يصبه ما أصاب الكتب الماضية من التحريف (١) والتبديل وانقطاع (٢) السند؛ حيث لم يتكفل الله بحفظها، بل وكَلَها إلى (٣) حفظ الناس. فقال تعالى: ﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] أي بما طُلب إليهم حفظه. والسرُّ في

هذه التفرقة أن سائر الكتب السماوية جيء بها على التوقيت لا التأبيد، وأن هذا القرآن جيء به مصدقاً لما بين يديه من الكتب ومهيمناً عليها، فكان جامعاً لما فيها من الحقائق الثابتة، زائداً عليها بما شاء الله زيادته، وكان سادّاً مسدَّها ولم يكن شيء منها ليسدّ مسدَّه، فقضى الله أن يبقى حجة إلى قيام الساعة، وإذا قضى الله أمراً يسّر له أسبابه، وهو الحكيم العليم»[١].

ونشير أخيراً إلى ما ذكره بعض العلماء من معاني «الذِّكْر» الذي سمى الله تعالى به كتابه الكريم في آيات كثيرة.

قال ابن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الذّكْر فسُمِّي به ـ القرآن ـ لأنه ذَكَّر به الناسَ آخرتَهم وإلَههم وما كانوا في غفلة عنه، فهو ذِكرٌ لهم. وقيل: سُمِّي بذلك لأن فيه ذكر الأمم الماضية والأنبياء، وقيل سُمي بذلك لأنه ذكرٌ وشرفٌ لمحمد وقومه وسائر العلماء به»[٢].

---

(١) النبأ العظيم ٨-٩.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٦٩، طبع قطر.

الفصل الثاني

الوحي أو مصدر القرآن الكريم

قلنا في الفقرة السابقة في تعريف القرآن: إنه كلام الله تعالى، المنزل على محمد ﷺ. . . .وهذا يقتضينا أن نعرض بعد ذلك، لزاماً واختصاراً، لإثبات أنه من كلام الله تعالى. . . غير أن الأدلة هنا واسعة ومتشعبة ومترامية الأطراف. . . بل إن أطرافها لا تحصى فقط بمناهج الدارسين والباحثين، على اختلاف أساليبهم ووسائلهم وتنوع ثقافتهم ومعارفهم، . . . في القديم والحديث، حتى ينضاف إليها رحابة الموضوعات القرآنية ذاتها وسعة آفاقها. . . وفهمها المتجدد الذي لا يبلى، والذي يحمل في كل يوم دليلاً آخر على مصدر القرآن الكريم، وأنه تنزيل من رب العالمين.

ولهذا، فقد رأيت أن أعرض لهذا الموضوع من زاويتين اثنتين:

الأولى: ظاهرة الوحي، وهي الظاهرة التي جرت العادة بعدم إغفالها في كتب علوم القرآن.

والثانية: حياة النبيّ ﷺ كدليل على ذلك المصدر، وأن الوظيفة أو المهمة الأولى للنبيّ ﷺ في هذا القرآن هي «الحكاية والتبليغ».

ونذكّر هنا ـ على أية حال ـ بأن هاتين النقطتين أو الزاويتين ليستا أكثر من مدخل إلى هذا البحث وإشراف على ساحته. وأن كثيراً من موضوعات القرآن وعلومه،

وبخاصة موضوع الإعجاز، والخصائص الأدبية والأسلوبية وطريقة القرآن في خطاب الإنسان، تحمل المزيد من الأدلة، وتصب في نهاية المطاف في هذا البحر المحيط.

أولاً- ظاهرة الوحي:

أ- مقدمة عن عالم الغيب:

تمثل ظاهرة الوحي مبدأ اتصال عالم الغيب بعالم الشهادة ـ بحسب المصطلح القرآني عن الطبيعة وما وراء الطبيعة ـ كما يمثل الوحي مصدرَ المعرفة الإنسانية عن عالم الغيب، في حين يشكل العقل ـ والحواس ـ مصدر هذه المعرفة عن عالم الشهادة. والأمر الجوهري الذي لا غنى لنا عن الإشارة إليه هنا بين يدي الكلام على ظاهرة الوحي: أن الإيمان بعالم الغيب ليس خارجاً عن نطاق القدرة العقلية، فضلاً عن أن يكون فيه مناقضة لهذا العقل أو خروج عن قوانينه الفطرية. إن في وسع العقل ـ بوصفه صاحب الدور الأول في إدراك عالم الشهادة[1] ـ أن يستدل بعالم الشهادة على عالم الغيب، أو على رأس الإيمان بعالم الغيب، وهو الإيمان بالله تعالى، ولا يكون العقل بذلك قد سَلَّم بسر باطل أو عقيدة مستحيلة. نذكر هنا من القوانين التي تحكم عالم الشهادة، والتي جعلها الفيلسوف الشهير «كانْت» من جملة قوى العقل وقوانينه الفطرية: قانون السببية أوالعِليّة الذي يُملي فيه العقلُ البحثَ عن المؤثر عند حدوث الأثر، وعن الصانع عند رؤية المصنوع. إن هذا القانون، كما يتناول الظواهر الجزئية في الكون فيطلب لكل معلول علة، ولكل مسبّب سبباً، يتناول من باب أولى مجموع الكون ككل، فيتطلب بالبداهة نفسها علة وسبباً لوجوده.

---

(١) الحواس هي منافذ للمعرفة، والعقل هو الذي يقف وراءها فيجعل من إحساساتها إدراكات أو معارف حقيقية، بمعنى أنه ينقلها من الغرائز والانعكاسات التي يشترك فيها مع سائر الحيوانات التي تملك مثل تلك الحواس.

وممارسة هذا القانون ـ قانون العلية ـ وتطبيقه على الكون ككل، وطلب علة له بجملته واقع في دائرة القدرة العقلية بدون شك، لأن عالم الحس كما يشمل المحسوسات الجزئية فإنه يشمل المحسوس العام الأعظم وهو العالم.. بل إن العقل «مضطر» إلى هذا الطلب صُعُداً من طلبه علةً لكل شيء جزئي محسوس[1].

يضاف إلى ذلك أن العقل الإنساني نفسه لا يقنع بكل ما جمعته البشرية من علوم وفنون ومتع بدنية وعقلية فيستغني بها عن طلب تفسير لهذا الكون، أو عن دوره هو فيه ومصيره من بعده؟! وسوف يبقى أمام هذا العقل في طرفي الوجود، وهما المبدأ والمصير، أو المصدر والغاية، أو العلّة الأولى والغاية الأخيرة، شيء لا تفسره المعارف العلمية بوجه من الوجوه.

نعود من هذا إلى القول إن التسليم بعالم الغيب ليس خارجاً عن نطاق العقل، بل إن العقل نفسه يدل على ساحة هذا العالم، كل ما في الأمر أنه يعجز عن اقتحامها أو معرفة كنهها بوسائل عالم الشهادة ـ العقل والحواس ـ. وهنا يأتي دور الوحي الذي يعرف الإنسان بحقيقة هذا العالم، ويقفه على طبيعة الصفات الإلهية، ويرسم له طريق الحياة الأمثل... إلى غير ذلك من موضوعات الوحي. فاعجب بعد ذلك لمن يقدم على إنكار عالم الغيب أو ما وراء الطبيعة بحجة عدم دخوله تحت سلطان

---

(١) يمكن القول هنا باختصار: إن وجود الكون يحتاج إلى تعليل، وحركته وارتباط أجزائه واقتران أسبابه بمسبباته وانتظام قوانينه وسننه يحتاج إلى تفسير. وهل يصدق العقل أن القوة التي تدفع كل جزء في الكون في وجهتها، وكل حادثة في خط سيرها بحيث يتكون من المجموع كلٌّ متناسق متكامل في عالم الجماد وفي عالم النبات وفي عالم الأحياء.. إلخ، هل يصدق العقل أن هذه القوة قوة ذاتية عمياء! ألا يثير موضوع «الخلق» من عدم نظر الإنسان إلى التفكير والاعتبار، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] انظر كتاب «نظام الإسلام» لأستاذنا محمد المبارك رحمه الله: الجزء الأول، ص ٤٥ فما بعدها.

الحسّ والمشاهدة! ونحن إن تركنا الحديث عن الوعي بوجود الله تعالى - أساس الإيمان بعالم الغيب - وأن هذا الوعي يخالط كل نفس إنسانية، فإن عدم تمكن العقل من الوقوف على كنه عالم الغيب، أو حقيقة الذات الإلهية، لا يضعف من شأنه أو دوره في عالم الشهادة، ولكنه يضعه في موضعه **قادراً على تيسير الحياة لا تصوير الوجود**، كما يقول برجسون، ويطامن من كبريائه حين يعلم أن هذه الوسيلة - العقل نفسه - لم تدرك حقيقة ذاتها بعد. والله تعالى أعلم.

ب- معنى الوحي وصوره:

أصل الوحي لغة: الإشارة السريعة، وقيل: إنه الإعلام الخفي السريع الخاص بمن يوحى أو يُوجَّه إليه بحيث يخفى على غيره.

وقد رُوعي في إعلام الله تعالى لأنبيائه - بأي صورة من الصور - المعنيان الأصليان لهذه المادة اللغوية (وحى) وهما: الخفاء والسرعة! ولهذا يمكن تعريف الوحي **شرعاً** بأنه عِرفان يجده المرء في نفسه، مع اليقين بأنه من قبل الله تعالى، بواسطة أو بغير واسطة، والأول بصوت يسمعه أو بدون صوت»[1].

وقد حددت الآية القرآنية التالية ثلاث صور لتكليم الله تعالى عباده، أو لهذا الإعلام الإلهي، قال تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾ [الشورى: ٥١].

وهذه الصور هي:

١- إلقاء المعنى في قلب النبيّ، أو إلقاء الله تعالى ما يريد إعلامه مباشرة في قلب النبيّ الكريم، من غير توسّط ملك الوحي. وهذه الصورة كما هو واضح هي

أكثر صور الوحي ـ أو الإعلام ـ خفاء وسرعة! ولهذا أطلقت الآية اسم «الوحي» عليها ابتداء[١].

٢- الكلام من وراء حجاب، أي أن يكلِّمه الله تعالى بكلام يسمعه ولا يرى المتكلم سبحانه، لأن الذي يسمع محجوب عن الرؤية، فالحجاب إذن راجع لمن يكلّمه الله، أو لمكان الكلام، وقد كلّم الله تعالى موسى عليه السلام من وراء الشجرة ـ الحجاب ـ كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [القصص: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤].

٣- تكليم النبيّ بواسطة ملك الوحي، وهو جبريل ـ عليه السلام ـ. غير أن جبريل كان ينزل على النبيّ ﷺ بأسلوبين أو على شكلين: **الأول**: أن يأتيه مَلَك الوحي في مثل صلصلة الجرس. **والثاني**: أن يتمثل له الملك رجلاً فيكلّمه فيعي عنه ما يقول، أخرج البخاري عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشدّه عليَّ، **فيُفصم عني وقد وعيت عنه ما قال**، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلِّمني فأعي ما يقول. قالت عائشة: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيُفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً!»

وقد تم الوحي بالقرآن الكريم، بلفظه ومعناه جميعاً، على الأسلوب الأول، أو الكيفية الأولى... والتي هي أكثر صور الوحي شيوعاً، قال تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ

---

(١) وذلك على الرغم من أن الصورتين التاليتين أو الأخريين فيهما إعلام خفي وسريع، إلا أن الأولى منهما يدخل فيها الكلام المسموع، وتتم الأخرى عن طريق ملك الوحي جبريل عليه السلام، ولهذا عادت الآية الكريمة فأضافت هذه الصورة الأخيرة إلى (الوحي) أو إلى الله تعالى الذي (يوحي) بإذنه

﴿ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥][1].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٩٧].

فقد نصت هاتان الآيتان على أن الوحي بالقرآن الكريم كان بواسطة جبريل ـ أي وليس بأي صورة أخرى من صور الوحي ـ أما وجه الاستدلال بهما على أن جبريل كان ينزل بصورته الملائكية فهو أنهما نصّتا كذلك على أن مناط هذا النزول أو محله هو قلب النبي الكريم.

وفي هذه الكيفية أو الصورة كان يهبط جبريل بصورته النورانية أو الملائكية (أي الغيبية) فلا يُرى. وكان النبيّ الكريم ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ يجد فيها جهداً ومشقة بالغة! وما كان خبر السماء يهبط به أمين الوحي جبريل فيصل عالم الغيب بعالم الشهادة إلا أمراً بالغ الخطر عظيم الشأن[2] هيأ الله تعالى له نبيّه وأعدّه لاستقباله؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

---

(١) قال ابن عطية: «الروح الأمين: جبريل عليه السلام بإجماع، ونزل باللفظ العربي والمعاني الثابتة في الصدر والمصاحف. واللسان عبارة عن اللغة. وقوله تعالى: ﴿ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ إشارة إلى حفظه إياه» وعلل النزول على قلبه بكونه من المنذرين، «لأنه لا يمكن أن ينذر به إلا بعد حفظه» المحرر الوجيز (١١/ ١٤٧) ط. دولة قطر.

(٢) قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعن أبيها، في قصة الإفك: «فوالله ما رام رسول الله وما خرج أحد من أهل البيت حتى أنزل عليه، فأخذه ما كان يأخذه من البُرَحاء، حتى إنه ليتحدر منه مثل الجمان من العرق، وهو في يوم شاتٍ، من ثقل القول الذي ينزل عليه..» الحديث: البخاري رقم [illegible]

وإن كان في وسعنا أن نقول إن الجانب الروحي أو الغيبي كان هو مناط هذا الاتصال في شخص النبيّ ﷺ، سواء أقلنا إن النبيّ مهيأ لمثل هذا الاتصال على الدوام وبدون ارتفاع أو ارتقاء روحي خاص في حالة نزول الوحي. . أم قلنا بمثل هذا الارتقاء أو الدخول في صورة ملائكية أو غيبية في حالة نزول الوحي حتى يتمكن النبي الكريم من التلقي عن عالم الغيب ومن أمين السماء! كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء والباحثين. ونحن نرى أننا لسنا بحاجة إلى كل هذه الفروض:

أ- في الوقت الذي حددت فيه الآيات السابقة محل النزول أو مناطه، وهو قلب النبيّ الكريم: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾.

ب- وفي الوقت الذي صوّر فيه النبيّ نفسُه ـ عليه الصلاة والسلام ـ صوت الوحي في هذه الحالة بأنه مثل صلصة الجرس. . . إيذاناً ببدء الوحي، أو إشارة إلى أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ كان يسمع أصواتاً سريعة ومتوالية من عالم الغيب، فيستغرق في انقطاع روحي، أو روحانية غيبية يجد معها من شدة الوحي ووطأته ما يجعل راحلته تبرك به إلى الأرض وقد كان راكبها! وقد جاءه الوحي مرة وفخذه على فخذ زيد بن ثابت فثقلت عليه حتى كادت أن ترضّها[1] ! وصدق الله العظيم حين خاطب نبيّه في سورة المزمّل ـ وهي من أوائل ما نزل عليه من القرآن ـ ﴿ إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾ ﴾ [المزمل: ٥]، وربما سمع الحاضرون صوتاً عند وجه الرسول ﷺ كأنه دويّ النحل، ولكنهم لا يميزون كلاماً ولا يفهمون حديثاً. . . أما

(١) روى البخاري ـ واللفظ له ـ والترمذي والنسائي من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «أنزل الله على رسوله ﷺ وفخذه على فخذي فثقلت عليّ حتى خفت أن تَرُضَّ فخذي، ثم سُرّي عنه» صحيح البخاري (٣/ ٢١٢).

النبيّ الكريم ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ فلا يلبث أن تسري عنه تلك الشدة وينجلي عنه الوحي حتى يجد ما أُوحي إليه حاضراً في ذاكرته يتلوه على الناس قرآناً وذكراً للعالمين. . . «فيُفصم عني وقد وعيتُ عنه ما قال»! وصدق رسول الله ﷺ.

ثانياً: مع المتخرصين في تفسير ظاهرة الوحي:

ونقف هنا، بكلمة عابرة، أمام تخرصات من زعم أن الوحي على هذه الصورة ضرب من الحالات المَرَضية التي كانت تعرض لمحمد ﷺ، أو أنها في أحسن أحوالها ضرب من الكشف الذاتي أو الإلهام الداخلي. وندع الرد على هذا الاحتمال الثاني إلى الفقرة التالية مكتفين هنا بالرد السريع على الزعم الأول، الذي ذكره مع الأسف غير واحد من المستشرقين، والذي استعاروه هذه المرة من فروض علماء النفس أو عيادة الأمراض النفسية، في تاريخ تهجمهم الطويل على مقام النبيّ الكريم ـ عليه صلوات الله وسلامه ـ وإنكارهم المستمر لنبوته، فنقول:

ألا ما أعجب أن يصدر عن «حالة مَرَضِيّة» أو غير سوّية ـ من أي داء مزعوم كانت! ـ مثلُ هذا الكلام المعجز، وأن ينفصل هذا الكلام من جنس كلام النبيّ ـ وهو الحديث النبوي ـ بوجوهٍ كثيرة تفضُلُه صار بها معجزاً على مدى الدهور والعصور! وحتى استحال على جميع الإنس والجنّ ـ ولذكر الجنّ هنا دلالة مهمة لأنهم من عالم الغيب ـ أن يأتوا بسورة من مثله، ولا يصعب على بعض الناس أن يحاكي أسلوب النبيّ نفسه، في أحاديثه التي كان يقولها في غير تلك الحالات ـ المرضية! ـ فيضع على لسانه حديثاً أو أحاديث ربما ظننا أنها من كلامه ـ ﷺ ـ لولا قواعد المحدِّثين في قبول الروايات التي أبانت عن هذه النسبة المنحولة أو المدّعاة! ويبقى القرآن الكريم الذي جاء من طريق الوحي لا يقبل أي كلمة غريبة أو جملة

مقحمة، فضلاً عن انعدام القدرة على محاكاته في أي سورة من سوره كما هو معلوم، وهكذا وُجد عندنا سيل أو ركام من الأحاديث الموضوعة، نفاها المحدّثون بتلك القواعد التي أصَّلوها، والعلم الذي استحدثوه ـ علم مصطلح الحديث ـ ولكن أحداً لم يحتج، ولن يحتاج أبداً، إلى استخدام تلك القواعد لكي ينفي عن القرآن ما زعم بعض الأعاجم أنه منه، من نصٍّ مفقود أو سورة مجهولة، بل إن الإعلان عن مثل هذه السورة، أو الجهر بها.. سوف يفضح ـ لدى أي قارئ للقرآن أياً كانت درجة ثقافته ـ مدى مفارقتها للقرآن وبعدها عنه! وفي جميع الأحوال: لن تكون مثل هذه السورة المزعومة أكثر من كلماتٍ وجُمَل وعباراتٍ (مسروقة) من النص القرآني نفسه، ولكنها تفتقر في صياغتها إلى أناقة الأسلوب القرآني، ونظمه وإعجازه.. ولهذا لن يتم الإعلان عنها، أو المجاهرة بها، فضلاً عن التحدي في يوم من الأيام! ولهذا لم يكن من باب الطرائف ـ عندنا ـ أن نستدل بالأحاديث الموضوعة على الوحي وإعجاز القرآن.. وربّ ضارة نافعة!

ونضيف إلى ذلك أيضاً أن من كان في غيبوبة أو في مثل المرض الذي ذكره بعض علوج الاستشراق ـ الصرَعَ أو نحوه[1] ـ لا يتذكر أصلاً ما جرى له أو ما كان فيه، فضلاً عن أن يأتي بكلام معجز مثل القرآن!!

وعلينا أن نذكر هنا، أو بهذه المناسبة، أن الواجب العلمي بات يقتضينا الترفع عن الوقوف أمام هذه الفروض والخزعبلات التي انطلقت عند المستشرقين وضربائهم من عقد تاريخية مستحكمة، ومحاولاتٍ دائبةٍ لصرف الناس عن الإسلام، أو لإقامة حواجز تحول دون تأثر أقوامهم به.

---

(١) راجع كتاب: الدفاع عن القرآن ضد منتقديه للدكتور عبد الرحمن بدوي ص ١٥٩-١٦٠، مكتبة مدبولي الصغير ط١ سنة ١٩٩٨ القاهرة.

حديث بدء الوحي:

على أن في وسعنا أن نؤكد النقطة التي ذكرناها أو اكتفينا بها قبل قليل ـ لأن في الفقرة التالية مزيداً من البيان ـ من خلال الحديث الصحيح الذي أخرجه الشيخان حول بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت:

«أول ما بُدِئَ به رسول الله ﷺ من الوحي: الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح. ثم حُبِّب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنّث فيه، وهو التعبد، الليالي ذوات العدد[1]، قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ، فقال: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطّني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ! فقلت: ما أنا بقارئ! فأخذني فغطّني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ! فقلت: ما أنا بقارئ! فأخذني فغطّني الثالثة ثم أرسلني فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣﴾ فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد فقال: زمّلوني، فزمّلوه حتى ذهب عنه الرّوع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: «لقد خشيت على نفسي»! فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكَلّ، وتكسب المعدوم، وُتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق.. الحديث».

إن في هذا الحديث دليلاً على صدق النبيّ ﷺ مع نفسه وعلى صدقه مع ربه، وأن أمر السماء فَجَأهُ وهو بغار حراء، فرجف فؤاده وانطلق يقول لخديجة: «لقد

---

(١) أي عدة ليالٍ. ويمكن عد هذا التعبد مع الرؤيا الصالحة مقدمة الإعداد الإلهي للتلقي عن الوحي، أو لبدء نزول الوحي عليه بالقرآن.

خشيت على نفسي»! فلم يكن ﷺ في حالة من حالات الإشراق الروحي! أو حديث النفس، أو فيض الخاطر! ولو كان ينتظر مثل ذلك لما خشيه حين وجده أو اتفق له أو وقع فيه!! وصدق الله العظيم الذي خاطبه في محكم التنزيل بقوله:

﴿ وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [القصص: ٨٦].

ثالثاً: صدق ظاهرة الوحي:

نكتفي في تأكيد هذه الظاهرة، بالحديث عن جانبين اثنين تنطوي تحتهما جوانب فرعية كثيرة لا مجال هنا للإفاضة فيها، والخروج بها إلى دائرة دلائل النبوة، وهي دائرة واسعة، كتب فيها الكثير في القديم والحديث.

الجانب الأول: أحوال النبيّ مع هذه الظاهرة:

الجانب الأول الذي نؤكد من خلاله على صدق ظاهرة الوحي، وأنه لم يكن ظاهرة مرضية أو من حديث النفس ـ أي أنه لم يكن نابعاً من داخل نفس النبي، ولكنه حقيقة خارجة عنه تتصل به وتنزل عليه ـ فهو أحوال النبيّ مع هذه الظاهرة:

أ- فكم مرة أبطأ عنه الوحي وهو في انتظارٍ له ليفتي في أمر أو يجيب عن مسألة، حتى أرجف المشركون بهذا الإبطاء والانقطاع، وحتى قال قائلهم: لقد قلى محمداً ربُّه! فنزل قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ وَلَلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ۝٤ ﴾ الآيات.

ب- وكم مرة نزل عليه الوحي، وهو بحسب أحوال الإنسان العادية على غير استعداد.. حتى عدّ العلماء من علوم القرآن، أو من أنواع القرآن ـ بحسب حالات نزوله على النبي ﷺ ـ «الحضري، والسفري، والنهاري، والليلي، والصيفي، والشتائي، والفراشي، والنومي..» إلى آخر هذه الأنواع.

أقول: ومتى كان يكتب ـ أو يملي من ذاكرته! ـ المريض والنائم أو العائد من قتال الأعداء وقد أثخنته الجراح أو بلغ به التعب كل مبلغ! ثم كيف يتأتى له أن يأتي في جميع هذه الأحوال بنسقٍ واحد من الكلام هو النسق المعجز المعهود في سائر أحواله بدون استثناء!

وفي وسعنا أن نفهم هذه النقطة في ضوء سائر النقاط التي نوردها في هذا الجانب. أو بعبارة أخرى: علينا أن نلاحظ اجتماع هذه النقاط ـ وغيرها كثير ـ في الموقف الواحد، والحالة الواحدة.

ج- وكم مرة نزل عليه الوحي بغير ما يحبه ويميل إليه.. وربّما خطّأه تارة، وتلقاه بشيء من العتاب أو التحذير تارة أخرى! قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١﴾ [التحريم: ١].

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٤٣﴾ [التوبة: ٤٣].

﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٦٧ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٦٨﴾ [الأنفال: ٦٧-٦٨].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٦٥﴾ [الزمر: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ۝٤٦ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝٤٧﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧].

وعزّ وجه النبي الكريم، وتنزّه مقامه عن أن يتقوّل على الله . . وهو الذي لم يكن يكذب على الناس، **ولكنه الإعلام الإلهي القاطع في أن النبيّ ﷺ متلقٍّ عن الله لا متقوّل عليه!**

د- يضاف إلى ذلك ـ كما هو واضح من هذه الآيات ـ أن القرآن الكريم يتحدث عن محمد ﷺ بصيغة المخاطب، أو الغائب، وينادي بوصف النبوة والرسالة، ويأمره من باب التعليم والإرشاد والتثبيت[1].

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢﴾ [المزمل: ١-٢] إلخ السورة.

﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون: ١].

﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝١٦٤﴾ [آل عمران: ١٦٤].

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجًا ۝١﴾ [الكهف: ١].

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ۝٢٨ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ۝٢٩﴾ [الفتح: ٢٨-٢٩].

---

(١) راجع كتاب: نظام الإسلام: العقيدة والعبادة، لأستاذنا محمد المبارك رحمه الله. طبع دار الفكر بدمشق.

والآيات في هذا كثيرة جداً كما هو معلوم، بل إن طبيعة النص القرآني، أوطبيعة بناء هذا النص قائمة على هذا **الوضوح المطلق بين مقام الألوهية ومقام النبوة**، وعلى أن كل مقام سوى مقام الخالق جلّ وعلا، داخل في باب العبودية لله، والخضوع لربوبيته.. وإن كان سيدنا محمد ﷺ وسائر الأنبياء الكرام يتقدمون هذا الركب بوصفهم العباد المصطفين الأخيار.

كما يدل النص القرآني كله، وبوضوح كامل على أن محمداً ﷺ في **مقام التلقي عن الله تعالى**. وإلى هذا يشير قوله عز من قائل مخاطباً نبيّه الكريم: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦﴾ [النمل: ٦].

هـ- وأخيراً، فإننا قد نهتدي بقليل من التأمل إلى ملاحظة **عدم انفعال القرآن بالأغراض التي ينفعل لها الأنبياء**، فضلاً عن سائر الناس، كما لا تعرض للذات الإلهية، التي يلمحها القارئ من خلاله، الحالات النفسية التي تعرض لهم! فلقد اغتمّ النبي صلوات الله وسلامه عليه ـ على سبيل المثال ـ وأصابه الحزن والألم بسبب إعراض قومه عن الهداية وإصرارهم على تنكب طريق الوحدانية.. حتى خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨].

وبقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ۝٦﴾ [الكهف: ٦].

ولكننا إذا عدنا إلى استعراض مزاعم المشركين والكفار في الله سبحانه وتعالى، ورأينا عبادة بعضهم للأصنام، وآخرين للعجل، وغيرهم للكواكب أو للشمس والقمر! إلى جانب ما رموا به أنبياء الله ورسله، وقالوا في ملائكته... وتأملنا في الوقت ذاته ردود القرآن على هذه المفتريات، وتفنيده لهذه المزاعم والتُّرَهات... لرأينا في ذلك كله قوة إلهية تؤثر ولا تتأثر! وذاتاً عُلويةً «تصف لك

الحقائق خيرها وشرها، في عزة من لا ينفعه خير، واقتدار من لا يضره شر»[١] سبحانه وتعالى.

خلاصة وشاهد قرآني:

ومن هنا، فإن في وسعنا أن نقول في خاتمة المطاف، تلخيصاً لهذا الجانب كله (أحوال النبيّ ﷺ مع ظاهرة الوحي) وتعقيباً عليه:

إن أية دراسة نفسية تحليلية لموضوع القرآن الكريم تدلّنا على صدق ظاهرة الوحي، وعلى أن هذا الكتاب الخالد تنزيل من حكيم حميد. وأكتفي هنا بذكر شاهد واحد من مئات الأدلة والشواهد التي يمكن أن ترد أو تلاحظ في هذا الباب:

جاء في حديث أبي هريرة الذي أخرجه البيهقي في الدلائل، والحافظ البزار في مسنده[٢] أن رسول الله ﷺ وقف على حمزة بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ حين استشهد، فنظر إلى منظر لم ينظر إلى منظرٍ أوجع لقلبه منه، فنظر إليه وقد مُثّل به، فقال: «رحمة الله عليك إن كنتَ ما علمتك إلا وَصولاً للرحم، فَعولاً للخيرات، والله لولا حزن من بعدك عليك لسرَّني أن أتركك حتى يحشرك الله من بطون السباع ـ أو كلمة نحوها ـ أما والله على ذلك لأمثّلنَّ بسبعين كمِثْلِك، فنزل جبريل ـ عليه السلام ـ على محمد ﷺ بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [سورة النحل: الآيات ١٢٦-١٢٨].

---

(١) راجع كتاب النبأ العظيم، ص ١٢٠، للعلامة الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله.

(٢) انظر التحبير في علم التفسير للسيوطي. تحقيق الدكتور زهير عثمان علي نور، ص ١٤١ طبع وزارة الأوقاف بدولة قطر ١٤١٦هـ قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ١١٩): رواه البزار والطبراني، وفيه صالح بن بشير المزني وهو ضعيف.

الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ يقف على جثة عمه حمزة وقد مثّلت بها هند. . إنه لم يفقده أسداً هصوراً يذود عن دين الله وعن نبيّ الإسلام فحسب. . بل فقده في هذا اليوم على هذه الهيئة التي تنمّ عن غدر قاتله وحقد مَن مَثّلتْ به، فضاق بالنبيّ صدرُه، وملكه الحُزن والألم. فقال: «لأمثلنَّ بسبعين كمِثلتك» ـ ورأس حمزة لا تعدله سبعون من رؤوس القوم، وهم الذين بدؤوا العدوان أول مرة!

هذا قول النبيّ الذي يُعبِّر عن شعوره في ذلك الموقف الغائظ الموجع. . إن هذا الشعور لم يفارقه ﷺ حين نزلت عليه الآيات السابقة ترده إلى درجة العدل، ثم تصعد به في مقام الإحسان درجات بعضها فوق بعض بما يتناسب مع مقام النبوة الرفيع:

﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٦-١٢٨].

من كان يظن أن هذا الكلام يصدر عن قائل الكلام الأول في هذا الموقف فليعد على نفسيته «المريضة» هو بالمداواة والتهذيب، أو على رأيه الجاهل هذا بالتغيير والتبديل. إن هذه الآيات الكريمة لا تعبر عن نقلة ومفارقة بعيدة في عالم الحسّ والشعور. . . فقط، ولكنها تتضمن فوق ذلك براعة التلطّف بالنبيّ والانتقال به من درجة إلى أخرى فوقها على أدق ما يكون العلم بأعماق النفس ودرجات الشعور:

* فضمان حق النبيّ في عقاب عدوه بالمثل أوّلُ ما يُحفظ له ويُخاطب به في هذا الموقف الذي لم ينظر النبيّ إلى منظر أوجع لقلبه منه!! ولكنه عقاب بالمثل أو بالعدل، وفي هذا نهي ضمني عن التجاوز الذي عزم عليه.

* ثم ترشده الآيات بعد ذلك إلى أن صبره خير وأفضل، وجاء الإرشاد هنا بهذه العبارات والإشارات المأنوسة: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ . .﴾ ولم تلتفت إليه في صيغة المخاطب إلا مرة واحدة ﴿صَبَرْتُمْ﴾ ثم ذكرت أن الصبر خير للصابرين (ولم تقل: فهو خير لكم) إشارة إلى وجود الصابرين وكثرتهم كذلك. . . وإلى أن من حق النبيّ الكريم ـ أو واجبه كذلك ـ أن يكون منهم، بل أن يكون في مقدمتهم وعلى رأسهم ﷺ.

ثم ترتفع الآيات درجة أخرى حين «تأمره» ـ عليه الصلاة والسلام ـ بالصبر، بعد أن هيأته الإشارة السابقة ليكون منهم ورشّحته إلى ذلك، ولكنها ترشده مرة أخرى ـ في ختامها ـ إلى أن ضمان ذلك الترشيح وهذا الأمر، إنما يكون بالله عزّ وجلّ: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ زيادة في الاحتياط لما ذهب، وتمهيداً للأمر التالي الذي سيأتي!

* ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ . . .﴾إن هذه الدرجة تريد أن **تستلّ** من نفسه عوامل الحزن وأسباب الألم والضيق، بعد أن صرفته العبارات السابقة عن إرادة الانتقام حين أمرته بالصبر وأرشدته إلى أسبابه.

أما الآية الأخيرة فقد جمعت بين الطرفين في وقت واحد: **التقوى والإحسان**. . أو العدل والإحسان، ومسحت من نفس النبيّ بقايا الأحزان، حين وعدته بأن الله تعالى مع الذين اتقوا والذين هم محسنون!

هـذه خواطر سريعة وموجزة إلى درجة الإخلال. . لكنها كافية لبيان المقام الذي كانت تتنزل منه مثل هذه الآيات: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١].

الجانب الثاني: طبيعة الموضوعات القرآنية ورحابتها:

إن أدنى مقارنة بين شمول الموضوعات القرآنية وتنوعها وعمقها، وخروجها من إطار الزمان والمكان، وبين حياة النبيّ ﷺ ومعارفه قبل البعثة لا تدع مجالاً للشك في أن محمداً ﷺ لم يكن إلا واسطة لعلم غيبي مطلق! ولقد جاءت الآية القرآنية الكريمة تشير إلى هذا الشمول والتنوع بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وجاءت الآية الأخرى تخاطب النبيّ ﷺ بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

في حين تأمره الآية الثالثة بهذا الأمر: ﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يونس: ١٦].

إن جميع معارف عصر نزول القرآن ـ لا معارف النبي ﷺ ومعارف بيئته ـ ومعارف عصور لاحقة لا تمثل شيئاً من شمول المعارف القرآنية وتنوعها وعمقها، بل تصحيحها وتقويمها لتلك المعارف الإنسانية حتى ما كان منها سابقاً لعصر نزول القرآن! فإن لم يكن هذا وحياً فأيّ شيء يكون؟

يقول الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله:

«إن العبقرية الإنسانية تحمل بالضرورة طابع الأرض حيث يخضع كل شيء لقانون الزمان والمكان! بينما يتخطى القرآن دائماً نطاق هذا القانون ليشير من خلال رحابة موضوعاته التي تجاوزت حدود الزمان والمكان إلى أن الذات المحمدية لم تكن إلا واسطة لعلم غيبي مطلق»!

قلت: ألم يتخط القرآن هذا القانون في الحديث عن الماضي وعن الحاضر وعن المستقبل! ونزلت فيه هذه الآية في حراسة هذا الحديث وفي التحدي بصدقه

وصحته إلى يوم الدين، قال تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢] لأن معنى الآية أن القرآن مبرّأٌ من أن يلحقه خطأ وخلل وباطل لا من جهة ما أشار إلى وقوعه قبل عصر نزول القرآن، ولا من جهة ما دلّ على وقوعه بعد ذلك العصر!

أ- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِن بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٣﴾ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَٰكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٤٥﴾ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [القصص: ٤٣-٤٦].

وقال تعالى في سورة آل عمران في بدء العرض القرآني لقصة مريم ـ عليها السلام ـ: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الآية ٤٤].

إن الآيات القرآنية التي تحدثت عن ماضي الإنسانية البعيد، وجاء فيها إسهاب وتتبع لكثير من الدقائق والتفاصيل، وبخاصة في قصص كثير من الأنبياء كإبراهيم ويوسف وموسى ـ عليهم السلام ـ، تحمل دلالة واضحة على أن القرآن وحي يوحى! خصوصاً إذا لا حظنا أن دراسات المؤرخين المعاصرين ووثائقهم وأحافيرهم لم تنته ـ ولا يمكن لها ذلك ـ إلى أي أمر يناقض القرآن ويخالفه بحال!

ب- وقل مثل ذلك في وقوع ما أخبر القرآن بوقوعه في المستقبل! قال تعالى في مطلع سورة الروم: ﴿الم ﴿١﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ

﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الآيات: ١-٤] وقال تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥].

ج- أما تخطي القرآن ذلك القانون في الحديث عن الحاضر ـ أو وقت النزول ـ فالآيات والمواقف فيه كثيرة أيضاً، وبحسبنا هنا أن نسأل: من الذي يملك أن يقول في أبي لهب: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [الآية ٣ سورة المسد] فيحكم عليه ـ في موقف مشهور من مواقف السيرة النبوية ـ أنه سيبقى على كفره ولن يدخل في الإسلام؟! وقد دخل فيه فيما بعد مَن كان في مثل عداوته لهذا الدين وحربه عليه! وقد كان في وسع أبي لهب، ولو بحيلة كاذبة أو نفاق مستور، أن يقول إنه آمن أو دخل في الإسلام، فيدل الناس بذلك ـ لو كان أمر القرآن للنبي ﷺ، أو أن الوحي لم يكن ظاهرة صحيحة وصادقة ـ على تقوّل النبيّ على عالم الغيب وعلى خطئه ـ وحاشاه من ذلك كله! ـ حين حكم على أبي لهب بالبقاء على الكفر، وبورود النار يوم القيامة! أم إنه الله العليم الخبير الذي أنزل الفرقان، ويعلم ما في النفوس والعقول، والذي بيده مفاتيح الهداية والإيمان، هو الذي أخبر عن أبي لهب، وكان الأمر كما أخبر سبحانه.. طيلة عصر التنزيل، أو مدة حياة أبي لهب؟

وقل مثل ذلك في قوله تعالى في شأن الوليد بن المغيرة: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر] وغير ذلك من هذه المواقف الكثيرة في كتاب الله العزيز.

وغني عن البيان أن نشير بعد ذلك إلى **رحابة الموضوعات القرآنية**، التي بلغت حد الدلالة اليقينية القاطعة على أن القرآن وحي يوحى، في الأبواب التي أكدتها العلوم التجريبية والمعارف الإنسانية في هذا العصر، حتى دعاها بعضهم إعجازاً، أو أدخلها في حد إعجاز القرآن.. فصار الحديث عن الإعجاز العلمي، والإعجاز التشريعي.. إلى جانب الإعجاز الغيبي، والإعجاز البياني.. وفي وسع أي دارس

اليوم أن يعود إلى ما كتبه في ذلك كله المختصون في علم الأجنَّة، وعلوم الطب، وعلم الفلك، وعلم النبات، وعلوم الجغرافية، وعلوم البحار، وعلم الإنسان، وعلم الأخلاق.. في الكتب والمؤلفات، وفي الندوات والمؤتمرات، ليعلم معنى رحابة الموضوعات القرآنية، ومعنى معارف القرآن التي سبقت العصور.. وكيف أن محمد بن عبد الله الصادق المصدوق ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ إنما كان واسطة لعلم غيبي مطلق! وأن الذّكْر الذي قرأه على العالمين، نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين.

قال تعالى في سورة النجم: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾.

وصدق الله العظيم.

الفصل الثالث

نزول القرآن والحكمة من تنجيمه

أولاً- الوحي والتنزيل:

عبر القرآن الكريم عن كونه وحياً إلهياً، إما بمادة (الوحي) ذاتها، أو بمادة (النزول) وما يتصل بها ويشتق منها. وغالباً ما يأتي التعبير بالوحي في سياق الحديث عن نزول القرآن على النبي ﷺ، أو مخاطبته به، أو وصوله إليه، أو باختصار في سياق العلاقة بين النبيّ والقرآن على وجه العموم. وغالباً ما يأتي التعبير عن القرآن الكريم بالنزول في سياق الحديث عن القرآن بوصفه حقيقة موضوعية (أنزله) الذي يعلم السّر في السماوات والأرض، أو لبيان أطراف التنزيل: الموحي به سبحانه، وأمين الوحي النازل بالقرآن: جبريل عليه السلام، ومحمد ﷺ الذي (نزل) عليه القرآن.

وقد جاء التعبير بهذه المادة ـ النزول ـ وما تصرّف منها تنويهاً بشرف القرآن، وعلوّ مكانته ومقامه؛ مصداقاً لقوله تعالى في فاتحة سورة الزخرف: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٤﴾ [الآيات ١-٤].

والذي نحب أن نؤكد عليه هنا هو أن الذي نزل به جبريل ـ عليه السلام ـ هو القرآن الكريم باعتبار أنه الألفاظ المعجزة أو الكلام العربي المعجز من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس[1]، وأنه كلام الله تعالى وحده، لا دخل لجبريل ولا

---

(١) يرى بعض العلماء أن في قوله تعالى: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ۝٢٢﴾ [سورة =

لمحمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ في إنشائه وترتيبه، فمهمة جبريل ـ عليه السلام ـ الحكاية للرسول والإيحاء إليه. أما مهمة النبي ﷺ فهي وعي القرآن وحفظه، ثم حكايته وتبليغه، ثم بيانه وتفسيره والعمل بمقتضاه. قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦﴾ [النمل: ٦].

وقال: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى ۚ﴾ [الأعراف: ٢٠٣].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝١٥﴾ [يونس: ١٥].

= البروج] ما يشير إلى أن تنزلات القرآن كانت إلى اللوح المحفوظ، وأنه تنزل إليه جملة لا مفرقاً، لأن أسرار تنجيم القرآن على النبي ﷺ لا يعقل تحققها في هذا التنزيل، ويقولون أيضاً إن هنالك تنزلاً ثانياً إلى السماء الدنيا، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ فيستدلون بهذه الآيات مجتمعة على نزوله جملة في ليلة القدر من شهر رمضان، لأن نزوله الثالث على النبي ﷺ كان مفرقاً في ثلاث وعشرين سنة كما هو معلوم. ويتعين الذهاب إلى هذا التفسير إذا ثبتت التنزلات الثلاثة بالأحاديث الصحيحة، أو يقال في مثل هذه الحال: إن هذا التفسير وارد بدليل تلك الأحاديث، لأن هذه الآيات تحتمل وجهاً آخر من وجوه التفسير، وقد لا يفهم من آية سورة البروج التي استُدل بها على التنزيل الأول إلى اللوح المحفوظ أكثر من أن القرآن الكريم عند الله ثابت، قوله هو المرجع الأخير في كل ما يتناوله من الأمور، وأن كل ما قضاه الله عزّ وجلّ من قرآن وغيره هو في هذا اللوح، الذي لا يدرك البشر طبيعته، لأنه من أمر الغيب الذي تفرد الله بعلمه، كما أن الآيات الأخرى التي استدل بها على التنزيل الثاني تفيد أن ليلة القدر من رمضان كانت بدء نزول القرآن على النبي ﷺ، أي أن القرآن ابتدئ تنزيله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأزمان. والله تعالى أعلم. قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣]: «ومعنى هذا النزول أن ابتداء نزوله كان في ليلة القدر، وهذا قول الجمهور. وقالت فرقة: بل أنزله الله تعالى جملةً ليلة القدر إلى البيت المعمور» تفسير ابن عطية (١٣/ ٢٦٢) وراجع الإتقان للسيوطي (١/ ١١٦-١٢٠) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث ١٩٨٥ القاهرة.

وإذا كانت هذه النصوص في شأن إيحاء المعاني، فإن الآيات التالية دالة على أن الوحي كان **باللفظ** أيضاً ـ كما أشرنا إلى طرف من ذلك في موضوع الوحي ـ قال تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾ ﴾ [الأعلى: ٦].

وقال تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق: ١].

وقال عزّ من قائل: ﴿ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴿٤﴾ ﴾ [المزمل: ٤].

والإقراء، وتحريك اللسان، والترتيل... إنما هي من عوارض أو صفات الألفاظ، وليس المعاني كما هو معلوم.

وقد قال بعض العلماء في تفسير الآيات السابقة من سورة القيامة: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ.. ﴾ الآيات؛ إن سبب نزولها أن الرسول كان إذا نزل القرآن عجل بتحريك لسانه به، أي بقراءته، حباً له، أو حتى يحفظه ولا ينساه، فنهاه الله عزّ وجلّ عن ذلك وأمره بالاستماع إلى جبريل، وطمأنه بأن عليه ـ سبحانه ـ جمعه له في صدره حتى يحفظه، وقراءته عليه حتى يعيه: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ﴾ أي: قرأه الملك عليك بأمرنا ﴿ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ أي: أتْبع قراءته بقراءتك. «فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبي كما قرأ»(١).

أما إضافته تعالى القرآن إلى النبي ﷺ أو إلى جبريل، فلبيان أنه ليس بسحر كما زعم بعضهم، ولكنه كلام (رسول) مرسل به من رب العالمين، أو كلامُ مرسِل رسول كريم، على مجاز الحذف، قال الله تعالى في سورة الحاقة: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٤). قال ابن عباس رضي الله عنهما: كان رسول الله ﷺ يحرك شفتيه إذا أنزل عليه القرآن يخشى أن يتفلّت منه، فقيل له: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ ﴾ أن نجمعه في صدرك ﴿ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾: أن تقرأه.. الحديث البخاري (٦/ ٧٦).

تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٣﴾﴾ وقال تعالى في سورة التكوير: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾﴾.

ثانياً- مدة نزول القرآن وأول ما نزل منه وآخر ما نزل:

١- كانت مدة نزول القرآن الكريم ثلاثة وعشرين عاماً؛ لأن مقام النبي ﷺ في مكة كان ثلاث عشرة سنة اتفاقاً، ومقامه في المدينة عشرة أعوام على أشهر الروايات.

وقد تتابع نزول القرآن خلال هذه المدة الطويلة، فكانت تنزل السورة مرة، وتنزل الآية أو الآيات مرة آخرى، فيقول الرسول ﷺ: ضعوا هذه الآية في موضع كذا من سورة كذا ـ كما سنرى عند الكلام على تأليف القرآن ـ جمعه ـ على عهد النبي ﷺ، حتى تم نزول هذا الكتاب الكريم قبيل وفاة النبي عليه الصلاة والسلام.

٢- وكان أول ما نزل من القرآن قول الله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾[1].

(١) نشير هنا إلى أن المناخ العقلي الذي أشاعه القرآن الكريم والشروط النفسية والاجتماعية التي أوجدها، والتي كانت السبب في الاكتشاف والتقدم العلمي في الإسلام، كما سنشير في مبحث التفسير العلمي للقرآن، بدأت مع بداية الوحي. يقول الأستاذ مالك بن نبي: «بينما ينفتح كتاب العهد القديم، منذ السطر الأول في سفر التكوين، على عالم الظاهرات المادية، وينفتح كتاب العهد الجديد في إنجيل يوحنه على عملية التجسيد، ينفتح القرآن على الجانب العقلي: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ...﴾. ﴿اقْرَأْ﴾... هذه الكلمة الأولى التي تفتح إليها أول ضمير إسلامي، ضمير محمد، ويتفتح لها بعده كل ضمير مسلم.

«إن الحروف هي حقاً أداة النقل للروح، لكل رسالة، لكل بلاغ، فهي الحامل والرمز لكل معلومة من المعلومات، فأول ما نزل به القرآن يشير إلى أهميتها، ويخصص موضوعها بالذكر، ويرسم في الضمير الإسلامي قيمتها منذ اللحظة الأولى في كلمة ﴿اقْرَأْ﴾.

«إن الحرف ينقل ويبلغ الروح، وفي نفس الوقت يحفظه من الضياع، وسيحفظ أولاً وقبل كل=

يدل على ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة الذي أشرنا إليه عند الكلام على الوحي وصوره في البحث السابق. غير أنه قد روى الشيخان عن عبدالرحمن بن عوف أنه قال: (سألت جابر بن عبد الله: أي القرآن أنزل قبل؟ فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ فقلت: أو ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾. فقال أحدثكم ما حدَّثنا به رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «إني جاورت بحراء فلما قضيت جواري نزلتُ فاستبطنت الوادي[1]، **فإذا هو جبريل** فأخذتني رجفة، فأتيت خديجة، فأمرتهم فدثروني، فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾»).

ولكن هذه الرواية تشير إلى أول ما نزل من القرآن بعد فترة الوحي، أو بعد نزوله السابق أو أول مرة، بدليل قوله: «فإذا هو جبريل»، وهو ما جاء التصريح به فيما رواه الشيخان أيضاً من حديث جابر نفسه: «فبينما أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء، فرفعت بصري قِبَلَ السماء فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض فَجُئِثْتُ[2] حتى هويت إلى الأرض، فجئت أهلي فقلت: زمّلوني زمّلوني، فأنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ قال: فحَمِي الوحي وتتابع».

فكأن جابر بن عبد الله حدث بما فهمه من الحديث الأول قبل ما سمعه عن النبي ﷺ ـ في الحديث الآخر ـ من نزول الملك عليه بسورة «اقرأ».

= شيء القرآن نفسه، ذلك الكتاب الذي لم يتغير فيه حرف واحد منذ أربعة عشر قرناً، على خلاف كل الكتب الأخرى..» كتاب «إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث» للأستاذ مالك بن نبي رحمه الله، ص٣٢.

(١) زاد في رواية: فنوديت فنظرت أمامي وخلفي، وعن يميني وعن شمالي، ثم نظرت إلى السماء.

(٢) جُئث: فَزِع. وجَئث: ثَقُل عن القيام. يقال: جُئث جئوثاً، فهو مجؤوث. وجَئِث جَأثاً. ورواية الحديث بضم الجيم، والمعنى أنه ﷺ فزع فَرقاً لما رأى جبريل عليه السلام الذي كان قد جاءه بحراء.

٣- **أما آخر ما نزل من القرآن، فهو** قول الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ كما نقل ذلك عن ابن عباس. وفي رواية للبخاري عن ابن عباس أيضاً أن آخر آية نزلت قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ ﴾ [البقرة: ٢٧٨] وعن سعيد بن المسيب «أنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدَّين» وهي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ﴾ - إلى قوله: ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ - وهي أطول آية في القرآن. وقال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن هذه الآراء الثلاثة يمكن الجمع بينها، لأن هذه الآيات نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصاحف[1] لأنها في قصة واحدة، فأخبر كل واحدٍ عن بعض ما نزل بأنه آخر ما نزل، وإن كان من الراجح أن آخر ما نزل بإطلاق هو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ لأن بعض الروايات تنص على أن النبي توفي بعد نزول هذه الآية بتسع ليال فقط[2].

على أن الزركشي في البرهان عدَّد بعض روايات في آخر ما نزل، كما بلغ بها بعضهم إلى عشرة أقوال، ليس من بينها كلها آية سورة المائدة التي اشتهرت عند بعض الدارسين، أخذاً من موضوعها، وهي قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣] وذلك لأن هذه الآية نزلت في يوم عرفة من حجة الوداع في السنة العاشرة من الهجرة، وقد عاش النبي - صلوات الله عليه - بعدها واحداً وثمانين يوماً، في حين لم يكن بين وفاته - عليه السلام - وبين نزول آية: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا.. ﴾ سوى تسع ليال فقط! كما أشرنا قبل قليل.

---

(١) آية الدَّين رقمها في سورة البقرة (٢٨٢)، وآية ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا.. ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ رقمها ٢٨١.

(٢) انظر البرهان للزركشي (١/ ٢٠٩-٢١٠).

وإكمال الدين في الآية المذكورة يراد منه ـ كما قال بعض المفسرين ـ إقرارهم بالبلد الحرام وإجلاء المشركين عنه، حتى حجَّه المسلمون لا يخالطهم المشركون. يؤيد هذا ما روي عن ابن عباس قال: «كان المشركون والمسلمون يحجّون جميعاً، فلما نزلت سورة براءة نُفي المشركون عن البيت، وحج المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحد من المشركين» فكان ذلك تمام النعمة. والله تعالى أعلم.

ثالثاً- الحكمة من تنجيم القرآن:

لتنجيم القرآن ـ أي: لنزوله مفرقاً على دفعات، وفي هذه المدة الطويلة التي أشرنا إليها ـ فوائد وحكم كثيرة، بعضها يتصل بشخص النبي ﷺ، وبعضها الآخر يتصل بالمجتمع الإسلامي الوليد الذي كانت تتنزل عليه الآيات.. وبعض هذه الحكم يتصل بالنص القرآني نفسه؛ ونجمل هنا القول في هذه الحكم بما يلي:

١- **تثبيت فؤاد النبي ﷺ**، وإمداده بأسباب القوة والمجابهة أمام حملات المشركين ودسائس المنافقين، فتجديد الوحي الذي يحمل في طياته تأكيداً لنبوّته كل يوم أو حالاً بعد حال، يمثل لوناً من ألوان الرعاية الإلهية التي تمده بأسباب الثبات والمضي فيما اختاره الله له، ولهذا فإن المشركين عندما اقترحوا أن ينزل القرآن جملة واحدة، كما كانت الحال في الكتب السابقة، رد عليهم سبحانه بما في هذا التنجيم من حكمة، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان: ٣٢-٣٣].

كم هي الشدائد التي عرضت للرسول الكريم.. والتي حملتها الأيام المتلاحقة في أوضاع ومناسبات شتى.. والوحي الإلهي يهوّن من تلك الشدائد والأوهاق، ويقدّر لها أجلاً وقدراً مقدوراً: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر: ٤٥].

ويقول تعالى: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾ [هود: ١٢٠].

﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۖ ﴾ [الطور: ٤٨].

﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾ ﴾ [الكهف: ٦].

﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ ﴾ [فاطر: ٨].

الآيات التي تعزّي الرسول الكريم والتي تأمره بالصبر والمصابرة كثيرة في كتاب الله، ولكن يبقى مبدأ تجديد اتصال الوحي به، ومتابعة نزوله، يحمل معنى تثبيت فؤاده بإطلاق، كما أشارت إلى ذلك الآية الكريمة السابقة في سورة الفرقان.

وتحمل الآية الثانية السابقة: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ . . ﴾ الإشارة إلى أن من أهم صور هذا التثبيت: الرد على **مزاعم المشركين وشبههم واعتراضاتهم**، قال ابن كثير في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ ﴾ أي بحجة ولا شبهة، ﴿ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ أي: ولا يقولون قولاً يعارضون به الحق إلا أجبناهم بما هو الحق في نفس الأمر وأبين وأوضح وأفصح من مقالتهم. وقال ابن عباس في تفسير «المثل» ما يلتمسون به عيب القرآن والرسول، ﴿ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ أي: إلا نزل جبريل من الله تعالى بجوابهم. قال: «وما هذا إلا اعتناء كبير وشرف للرسول ﷺ كان يأتيه الوحي من الله عزّ وجلّ بالقرآن صباحاً ومساءً، وليلاً ونهاراً، وسفراً وحضراً»[1].

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٣١٧)، قال الطبري: «ولا يأتيك يا محمد هؤلاء المشركون بمثل يضربونه إلا جئناك من الحق بما نبطل به ما جاؤوا به وأحسن منه تفسيراً».

٢- **تسهيل حفظه** على الرسول والمؤمنين، كلون من ألوان الحفظ الذي تكفل الله تعالى به: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فقد اختار الله تعالى تنزيله على هذا الوجه ليسهل على الناس حفظه، ولهذا جمع بين الأمرين في هذه الآية فقال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

وإذا كان الله تعالى قد تكفل لرسوله بحفظه ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾ [الأعلى: ٦]. فإن أفراد المسلمين كانوا بحاجة إلى أن يُعطوا فرصة تمكنهم من حفظه في الصدور، وهو الحفظ الأول والأهم بوصفهم أمّة أميّة كما هو معلوم.

٣- يمكن القول: إن من حكم هذا التنجيم، بصورة عامة، رسم **صورة المجتمع الآخر**، أو الفئات الثانية من منافقين ومشركين... وفضح أساليبهم ونواياهم، ومفاجأتهم بحقيقة ما يقولون ويبيّتون ويمكرون. قال تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [التوبة: ٦٤].

وتظهر أهمية هذه الفائدة بالمقارنة بالحكمة الرابعة التالية:

٤- **ومن أهم هذه الحكم: تربية الأمة الناشئة** وإعدادها لبنة لبنة، أو سورة سورة، وآية آية.. بحيث تم بناء هذه الأمة في نهاية المطاف من خلال نصوص القرآن الكريم. إن هذا البناء لم يتم في يوم وليلة؛ بل تم خلال ما يقرب من ربع قرن كان القرآن الكريم فيها ينزل منجّماً فيربّيها ويعدّها وينشئها.. بل يرسم للإنسانية جميعاً خطوات الصورة المثلى للبناء في الحاضر والمستقبل على حد سواء؛ يقول الأستاذ سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقد جاء هذا القرآن ليربّي أمة وينشئ مجتمعاً، ويقيم نظاماً. والتربية تحتاج إلى زمن، وإلى تأثر وانفعال بالكلمة، وإلى حركة تترجم التأثر والانفعال إلى واقع. والنفس البشرية لا تتحول تحولاً كاملاً شاملاً بين

يوم وليلة بقراءة كتاب كامل شامل للمنهج الجديد. إنما تتأثر يوماً بعد يوم بطرف من هذا المنهج، وتتدرج في مراقيه رويداً رويداً، وتعتاد على حمل تكاليفه شيئاً فشيئاً، فلا تجفل منه كما تجفل لو قدم لها ضخماً ثقيلاً عسيراً، وهي تنمو في كل يوم بالوجبة المغذية فتصبح في اليوم التالي أكثر استعداداً للانتفاع بالوجبة التالية، وأشد قابلية لها والتذاذاً بها»[١].

وقد تم هذا الإعداد الذي اقترن به عند المسلمين القول بالعمل بوسائل متعددة، وأمور كثيرة تحتاج إلى دراسات خاصة، ونشير هنا فقط إلى نقطتين اثنتين:

أ- **التربية من خلال الواقع**، وربط الأمور بأسبابها ومسبباتها، وهذا أدعى إلى بيان مدى الواقعية في هذا الدين، وأن أحكامه أحكام عملية لا نظرية، وأدعى ـ من وجه آخر ـ إلى الفهم والتذكر والمسارعة في التنفيذ؛ قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]. ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وهذه امرأة ترفع إلى الرسول شكواها بأن زوجها ظاهَرَ منها؛ فينزل قول الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]. وفي مناسبة أخرى يخاطب الله تعالى المؤمنين بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الممتحنة: ١].

وقصة الإفك التي تشير إلى أمر طارئ أو حدث اجتماعي تعالج في الوقت المناسب، وبعد أن يتخذ كل واحد من الناس موقفاً أو يفتي برأي!! لتتعلم

---

(١) في ظلال القرآن ٥/ ٢٥٦٢ ط دار الشروق.

المجتمعات الإنسانية على مدى الدهر طريقة المعالجة، والموقف الواجب الاتباع: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ﴾ [النور: ١١]. ولعل مما يشير إلى هذه الحكمة أو النقطة قول الله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

ب- **التدرج في التشريع**: وذلك في الأمور المتمكنة من الأفراد وفي المجتمع بحيث يحتاج اجتثاثها أو التعفية على آثارها إلى وقت يقصر أو يطول؛ أي: إن تخلي المجمتع عن مفاسده وشروره تم بواسطة هذا التدرج، وبعمق لم يشهد له التاريخ أو الواقع مثيلاً. وكأن العملية التربوية المشار إليها في الفقرة السابقة وهي العمل الإيجابي، كانت تتم في خط موازٍ لهذه الناحية السلبية، أو لعلها كانت تأتي على أعقابها في معظم الأحيان، على مبدأ (التخلية ثم التحلية). أي تخلية النفس عن الرذائل قبل تحليتها بالفضائل.

ومن أمثلة هذا التدرج المشهورة: تحريم الخمر الذي تم على هذه المراحل:

نزل أولاً قوله تعالى: ﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾[البقرة: ٢١٩]، فوصفت هذه الآية حالة الخمر والميسر، وأن الإثم فيهما أكبر من النفع[1] ولكنّها لم تُصرّح بتحريمهما أو طلب الكفّ عنهما. فإذا أضفنا إلى ذلك أنها افتتحت بقوله تعالى: ﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ﴾ أدركنا أهمية ذلك الوصف في تهيئة النفوس للتحريم، لأن الأمر صار موضع سؤال المجتمع وحديثه.

ثم نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ

(١) انظر إشارتنا السابقة إلى هذه الآية في الفقرة الثانية (العرب والقرآن) من الفصل الأول، ص٢٥.

﴿تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فحرّمت هذه الآية عليهم أن يصلّوا وهم في حالة السكر، فكأنها وقتت تحريم شرب الخمر بوقت ليس بالقصير، لأن أوقات الصلاة متقاربة لا يذهب خلالها أثر السكر، فامتنعوا عن شربها سحابة النهار، حتى إذا صلوا العشاء الآخرة قارف الخمرَ من أراد، وكأنهم في هذه المرحلة الثانية أُعطوا الفرصة لتقوية العزيمة والإرادة على الكف والمنع المطلق، في الوقت الذي كان فيه الجانب التربوي الإيجابي يُبنى باستمرار كما قلنا.

ثم نزل أخيراً قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: ٩٠-٩١]، ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ قالوا: يا رب انتهينا، وتركوا الخمر، وقاموا إلى ما في دورهم منها فأهرقوه في طرقات المدينة.

من أراد أن يقف على أثر التدرج في التشريع، أو هذه الحكمة من فوائد نزول القرآن منجماً بوجه عام، فليقارن فعل المجتمع الإسلامي هذا بفعل المجتمع الأمريكي يوم صدر عندهم «قانون المنع» المشهور[1]، والذي رد عليه الناس بمضاعفة الشرب، ومن الأنواع الرديئة، أضعافاً مضاعفة.. روى الإمام البخاري في صحيحه من حديث عائشة قالت: «إنما نزلَ أوّل ما نزل منه سورةٌ من المفصَّل،

(١) حرّمت الكحول في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ثلاثة عشر عاماً (١٩٢٠-١٩٣٣) وقد اتخذ الكونغرس قراره بالمنع في العام المذكور (١٩٢٠) بعد حملة إعلامية واسعة الانتشار ربطت - بوجه خاص - بين شرب الكحول وحوادث السير التي كانت تقتل الآلاف كل عام، وشارك في هذه الحملة أطباء ومحامون وسياسيون وعلماء اجتماع وصحفيون... إلخ. ثم اضطر الكونجرس للعودة عن قرار المنع بعد ثلاثة عشر عاماً أمام الإصرار وعدم الاستجابة، وأمام الرد المشار إليه.

فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أوّلَ شيء: لا تشربوا الخمر، لقالوا: لا ندع الخمر أبداً. ولو نزل لا تزنُوا، لقالوا: لا ندع الزنى أبداً»[1].

٥- وأخيراً، لعل من أهم حكم تنجيم القرآن: **الدلالة على إعجازه وإثبات مصدره**.

ففي نزول القرآن خلال هذه المدة الطويلة، وكلما نزلت آيات قال النبي ﷺ: «ضعوا هذه الآيات في موضع كذا من سورة كذا» وربما نزلت الآيات التي توضع في آخر السورة قبل الآيات التي توضع في أولها أو مقدماتها، وربما لم يكتمل بناء بعض السور ـ المفتوحة ـ في وقت قصير! . . ثم يكون القرآن الكريم بعد ذلك متسقاً هذا الاتساق المعجز، منسّق الآيات والسور، محكم السرد، دقيق السبك، قوي الأسلوب. . . إن في ذلك جميعه ما يشير بوضوح إلى مصدر هذا الكتاب الكريم وأنه تنزيل من حكيم حميد، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] لأن الرسول الكريم الذي كان يأمرهم بوضع الآيات عندما تنزل في موضع كذا من سورة كذا؛ بشر لا يدري ما ستجيء به الأيام، وكيف سيتم بناء هذه السور ومتى يتم في المستقبل؟

والاختلاف المشار إليه في الآية الكريمة يكون من وجهين رئيسين:

الأول: من حيث النظم والأسلوب والبيان الذي لم يختلف في القرآن أو يتخلف في موطن من المواطن، وذلك على خلاف المعهود عند الكتّاب والأدباء أياً كان حظهم من التفوق، ومع تفرغهم للعمل الأدبي الواحد في زمن معين أو فترات متقاربة لا يمكن أن تصل إلى ما يقرب من ربع قرن!! ومع التقديم والتأخير، واختلاف المناسبات والأحوال التي تم فيها وعليها نزول القرآن الكريم.

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٠١) باب تأليف القرآن.

أما **الاختلاف الثاني**: فهو اختلاف المعاني والمضامين، فإذا لم تختلف هذه المعاني عند أحد طيلة حياته، بل بقي المرء عند آرائه وأفكاره لم يعدّل منها شيء ـ وهذا في العادة بعيد ـ فهل يمكن لهذه الآراء والأفكار أن تكون مفهومة أو تأتي على نحو منسجم عندما يضم الكلام ـ الذي قاله في سنوات طوال ـ بعضه إلى بعض، ويجمع في باب واحد، أو في فصول متفرقة؟ إن الحديث النبوي نفسه الذي لم ينطق فيه النبي ﷺ عن هوى أو بما يتعارض، هل يمكن أن يؤلف الآن على ذلك النحو الذي تألف ـ اجتمع ـ عليه القرآن! يقول العلامة الدكتور محمد عبد الله دراز ـ رحمه الله ـ:

«خذ بيدك بضعة متون كاملة من الحديث النبوي كان التحديث بها في أوقات مختلفة، وتناولت أغراضاً متباينة، أو خذ من كلام من شئت من البلغاء بضعة أحاديث كذلك، وحاول أن تجيء بها سرداً لتجعل منها حديثاً واحداً من غير أن تزيد بينها شيئاً أو تنقص شيئاً. ثم انظر: كيف تتناكر وتتنافر مبانيها في الأسماع والأفهام! وكيف يبدو عليها من الترقيع والتلفيق والمفارقة ما لا يبدو على القول الواحد المسترسل»[١].

ويقول أيضاً: «اعمد إلى سورة من تلك السور التي تتناول أكثر من معنى واحد، وما أكثرها في القرآن فهي جمهرته، وتنقل بفكرك معها مرحلة مرحلة، ثم ارجع البصر كرتين: كيف بدأت؟ وكيف ختمت؟ وكيف تقابلت أوضاعها وتعادلت، وكيف تلاقت أركانها وتعانقت؟ وكيف ازدوجت مقدماتها بنتائجها؟ ووطّأت أُولاها لأخراها؟ وأنا لك زعيم بأنك لن تجد ألبتة في نظام معانيها أو مبانيها ما تعرف به أكانت نزلت في نجم واحد أم في نجوم شتى، ولسوف تحسب أن السبع الطوال من سور القرآن قد نزلت كل واحدة منها دفعة، حتى يحدثك التاريخ أنها قد نزلت نجوماً»[٢].

---

(١) النبأ العظيم ص ١٤٠.

(٢) المصدر السابق، ص: ١٤٩.

وقد أشار الإمام الغزالي إلى هذين الوجهين من وجوه الاختلاف المنفي عن القرآن. . وإلى وجوه أخرى قريبة أو مماثلة، حين سئل عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ فقال رحمه الله:

«الاختلاف لفظ مشترك بين معان، وليس المراد نفي اختلاف الناس فيه، بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن، ويقال هذا كلام مختلف؛ أي لا يشبه أوّلُه آخره في الفصاحة، أو هو مختلف الدعوى؛ أي بعضه يدعو إلى الدين، وبعضه يدعو إلى الدنيا. أو هو مختلف النظم، فبعضه على وزن الشعر، وبعضه منزحف، وبعضه على أسلوب مخصوص في الجزالة، وبعضه على أسلوب يخالفه» قال: «وكلام الله تعالى منزه عن هذه الاختلافات؛ فإنه على منهاج واحد في النظم. . وعلى درجة واحدة في غاية الفصاحة، فليس يشمل على الغث والسمين، ومسوق لمعنى واحد، وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى».

أما كلام الآدميين فإن هذه الاختلافات تتطرق إليه «إذْ كلام الشعراء والمترّسلين إذا قيس عليه وجد فيه اختلاف في منهاج النظم، ثم اختلاف في درجات الفصاحة، بل في أصل الفصاحة، حتى يشتمل على الغث والسمين، ولا يتساوى رسالتان ولا قصيدتان، بل تشتمل قصيدة ـ واحدة ـ على أبيات فصيحة وأخرى سخيفة!

«وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة؛ لأن الشعراء والفصحاء في كل وادٍ يهيمون. . فتارة يمدحون الدنيا، وتارة يذمونها. . وتارة يمدحون الجبن ويسمونه حزماً، وتارة يذمونه ويسمونه ضعفاً! وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونها صرامة، وتارة يذمونها ويسمونها تهوراً!».

ثم يعلل الإمام الغزالي وجود هذه الاختلافات في كلام البشر ـ دون كلام الله تعالى ـ فيقول:

«ولا ينفك كلام آدمي عن هذه الاختلافات؟ لأن منشأها اختلاف الأغراض والأحوال. والإنسان تختلف أحواله؛ فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرحه، وتتعذر عليه عند الانقباض. وكذلك تختلف أغراضه فيميل إلى الشيء مرة ويميل عنه أخرى؛ فيوجب ذلك اختلافاً في كلامه بالضرورة؛ فلا يصادف إنسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة وهي مدة نزول القرآن؛ فيتكلم على غرض واحد ومنهاج واحد، ولقد كان النبي ﷺ بشراً تختلف أحواله، فلو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر، لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً»[١].

رابعاً- حكم أخرى: إضافة وتعليق:

ويمكننا أن نضيف إلى هذه الحكم والأسباب: النقاط التالية، نوردها على نحو موجز لأنها مرتبطة عندنا بملاحظات وأفكار ـ ومنطلقات ـ أخرى يحتاج بيانها أو بسط القول فيها إلى صفحات مطوّلة، ومناسبات ثقافية أخرى[٢] وهي المناسبات التي أومأت عندنا إلى هذه النقاط الجديدة:

أ- توثيق وقائع السيرة النبوية والدلالة على أن محمداً ﷺ خاتم النبيّين:

إن هذا النزول المنجم هيأ الفرصة لضمّ سيرة النبي ﷺ إلى سائر قصص الأنبياء والمرسلين، وحياة الأمم السابقين، وأحداث التاريخ الكبرى منذ آدم ونوح، وهي الأحداث التي خُتمت بأعظم وقائع التاريخ الإنساني، وهي واقعة بعثة محمد بن عبد الله ﷺ ونزول القرآن.

---

(١) الإتقان للسيوطي ٢/ ٣٤٤. دار إحياء العلوم بيروت ١٤٠٧هـ.

(٢) راجع بحثنا: التاريخ بين ثقافتين: حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، العدد الثامن ١٩٩٠م.

لقد ارتقى القرآن الكريم بالسيرة النبوية النبراس والمثل الذي يحتذى إلى يوم الدين، ووقائع الجماعة الإسلامية الأولى في عهديها المكي والمدني، إلى مقام التواتر والتوثيق الإلهي، ولم يدع هذه الوقائع وتلك السيرة وحدها، دون أحداث التاريخ والأمم والأنبياء السابقين، إلى الرواة والقصّاص والمؤرخين، بالغاً ما بلغت عدالتهم أو درجة ضبطهم وتوثيقهم.

إن التوثيق الذي منحه القرآن الكريم لحياة الأنبياء السابقين وقصصهم مع أقوامهم لم يبخل به عن سيرة خاتم الأنبياء والمرسلين، ولولا النزول المنجم للقرآن لما أدركنا كيف كان سيتم ذلك!

بل إن هذا التنجيم لم يتسع لأحداث السيرة النبوية ومعالمها الكبرى.. كطريق من طرق التوثيق ارتقى بها إلى درجة التواتر فحسب، بل بوصفها كذلك قاعدة التاريخ الإسلامي وطليعته التي تقدمت (عمل) جيل التنزيل، أو التي تفاعل معها هذا الجيل نفسه. وفحوى ذلك أن هذا التنجيم اتّسع للحديث عن السلوك والأعمال، أو عن التطبيق والتنفيذ ـ كما يتضح بعد قليل ـ وإن شئت قلت: اتّسع للحديث عن السنن النفسية والاجتماعية من خلال نفاذها ووقوعها في المجتمع الإسلامي طيلة حياة النبي ﷺ ومدة نزول القرآن! أي من خلال البعد العملي أو التطبيقي لهذه السنن. في الوقت الذي أشار القرآن الكريم إلى هذا الوقوع أو النفاذ في مواطن (تاريخية) أخرى كثيرة من خلال (قصص الأنبياء) وتاريخ الأمم السابقة على الأمة الإسلامية؛ والتي كانت تأتي بدورها في السياق الملائم عبر هذا النزول المنجّم.

لا غرو إذن أن تنزل سائر كتب الله تعالى على الأنبياء السابقين جملة واحدة، وأن ينفرد القرآن الكريم بنزوله منجماً خلال ما يوازي بناء جيل طليعي واحد من أجيال التاريخ.

وربما أمكننا القول ـ من الوجهة المقابلة، أو في الوقت ذاته ـ: إن هذا النزول المنجّم يحمل في ذاته الدلالة على أن القرآن الكريم خاتمة الكتب السماوية، لأنه حين اتسع بهذا النزول لضم سيرة النبي ﷺ إلى حياة الأنبياء السابقين الذين نزلت كتبهم مرة واحدة! أدركنا أنه **لا كتاب بعد القرآن يهيمن أو يوثّق!** وأدركنا معنى كونه خاتمة الكتب وأن محمد بن عبد الله خاتم النبيين، صلوات الله عليه وعليهم أجمعين.

ب- تصويب حركة التطبيق والتنفيذ:

أو الدلالة على مواطن الخطأ ووجوه التقصير في تنفيذ الأحكام والتشريعات. وفي هذا تأكيد بالغ الأهمية على ضرورة استجابة (الواقع) للوحي أو النص استجابة تامّة غير منقوصة.. ومن ثم لتقديم الصورة (الواقعية) المثلى لهذه الحركة عبر عصور التاريخ. أو التي يجب أن تُحتذى عبر هذه العصور.. بعد أن قدم جيل التنزيل ـ وإن شئت قلت جيل التنجيم الذي قام بالتطبيق وجرى عليه المراجعة والتصويب ـ النموذج الأفضل، والمثال الذي يحتذى! لقد نزل القرآن الكريم تباعاً، أو موقفاً في إثر موقف، يسجّل على هذا الجيل النقص والخطأ، ويقفهم رأي العين أو في (الواقع) الذي عاشوه وعاينوه على سنن الاجتماع الإنساني في المنشط والمكره، والعسر واليسر، والهزيمة والنصر... لا ليعلّمهم ويدرّبهم على تغيير الواقع الفاسد أو المغلوط، باتجاه (الواقع) المطلوب أو المرغوب فيه فحسب، بل ليدرّبهم فوق ذلك على أن الواقع المؤلم أو المكروه والذي أفرزه مبدأ صائب أو الذي جاء في أعقابه وانبنى عليه، لا يجوز له أن يشكل مبرراً لتجاوز المبدأ أو العودة عليه بالتحوير والتبديل! كما حصل يوم أحد على سبيل المثال؛ لقد نزل في هذا اليوم آيات كثيرة كما هو معلوم، منها ـ في هذا الجانب الثاني وحده ـ قوله تعالى:

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

فقد أمرت هذه الآية الكريمة النبي ﷺ بالتزام مبدأ الشورى على الرغم من أن الهزيمة جاءت في أعقاب شورى النبي لأصحابه، وبسبب غير مباشرٍ منها![1] ولكن هذه الهزيمة لا يجوز لها أن تبرر تجاوز هذا المبدأ أو هذا التشريع، أو الانتقاص منه، فضلاً عن تكريس نقيضه!! بحجة (الواقع) الذي أفرزه أو انبنى عليه.

بين الوحي والواقع:

والعجيب بعد هذا أن يتوهم بعض الباحثين أن (الوحي) كان استجابة للواقع!! اعتماداً على أن بعض آيات التشريع أو الأحكام جاءت بسبب نزول معين. وعلى الرغم من أننا سوف نتناول الرد على هذا الزعم في مبحث سبب النزول؛ فإن حديثنا قبل قليل عن «التربية من خلال الواقع» ـ الحكمة الرابعة السابقة من حكم تنجيم القرآن ـ قد يكون مشمولاً بهذا الوهم أو الزعم؛ الأمر الذي يفرض علينا إيجاز القول في نقضه هنا ببعض النقاط:

١- إن معظم آيات القرآن الكريم نزلت ابتداءً، أي بدون سبب نزول خاص أو معين. ويدخل في ذلك الجانب الاعتقادي، أو آيات الإيمان والاعتقاد، ويتصل بهذه الآيات أو بهذا الجانب في القرآن الكريم سائر آيات العهد المكي بموضوعاتها الرحبة والمتعددة (الكون والطبيعة ـ الإنسان ـ التاريخ).

---

(١) انظر: «في ظلال القرآن» للأستاذ سيد قطب ـ رحمه الله تعالى ـ ص ٥٣٢-٥٣٣ (المجلد الأول) الطبعة الرابعة، دار الشروق ١٩٧٧.

ولا يتسع المقام هنا لبسط القول في هذه النقطة التي توضح العلاقة بين الثقافة والتاريخ، أو بين النظرية ـ إن صح التعبير ـ والتاريخ على الصعيد الإسلامي، والتي لم تقتصر على هذه الفكرة القائلة: إن الثقافة (النظرية أو الوحي) هي التي صنعت التاريخ[١]، بل التي أضفنا إليها ما قلناه قبل قليل من أن (التاريخ) واكب ـ أيضاً ـ الوحي ومشى في ركابه طيلة عصر التنزيل ـ أو التنجيم ـ من أجل تصحيح وقائعه، أو تصويب حركة التطبيق والتنفيذ! فكيف يقال بعد هذا: إن الواقع هو المتحكم في الوحي؛ إن اشتد اشتد الوحي، وإن تراخى تراخى الوحي معه؟

إن هذا القول ـ فيما نقدّر ـ مأخوذ أو منتزع في الحقيقة من الثقافات الوضعية! لأن الثقافة الأوروبية التي قابلنا بينها وبين ثقافتنا الإسلامية ـ في مناسبة أخرى[٢] وعلى سبيل المثال ـ هي التي صنعها التاريخ، وليس العكس، على نحو ما عليه الحال في الثقافة الإسلامية، ومن ثم فإن جعل (الواقع) هو الحاكم على الوحي، يشير إلى التسوية بين القرآن والثقافات الوضعية، وربما انطوى كذلك على المساس بكون القرآن وحياً إلهياً! ولا ندري ـ في مثال الشورى الذي تحدثنا عنه ـ لماذا لم (ينزل) الوحي ـ أو (يأتي) بعبارة أصرح ـ ناعياً عليها أو منتقصاً من قدرها بحجة (واقع) الهزيمة الذي أفرزته!

ج- **وأخيراً**: فإن في وسعنا أن نضيف إلى حكم تنجيم القرآن الكريم حكمة أخرى، أو أن نؤكد ـ بعبارة أدق ـ الحكمة الخامسة السابقة، وهي **إثبات مصدر القرآن، وأنه تنزيل من حكيم حميد**. . ولكن لا بدليل اتساق القرآن وعدم اختلافه في الأسلوب والمضمون، على الرغم من نزوله واستكمال بنائه خلال فترة النزول الطويلة هذه، ولكن ـ هذه المرة ـ بدليل وقوع الأحداث والبشائر على النحو الذي

---

(١) راجع بحثنا المشار إليه: التاريخ بين ثقافتين.

(٢) المصدر السابق.

تحدث عنه القرآن وأشار إليه طيلة عصر التنزيل، أو بدليل انقضاء مدة النزول أو التنجيم على هذه الأحداث والبشائر، وعلى سائر وعود القرآن وإيعاداته من غير خُلف أو اختلاف.

ألم ينزل القرآن الكريم يقول في شأن أبي لهب: ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ فبقي أبو لهب على كفره فيما استقبل من فترة نزول القرآن حتى وافاه الأجل! وقد كان في وسعه - سياسة أو نفاقاً - أن يقول إنه دخل في الإسلام فكيف يحكم عليه محمد ﷺ بأنه سيبقى على كفره، وأنه سوف يرد النار يوم القيامة. إنه الوحي والعلم الإلهي القاطع الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟

أليس في مثل هذا الحكم على المستقبل، هنا وفي قوله تعالى في شأن الوليد بن المغيرة: ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾! ما يشير إلى أن هذا كله من شأن من بيده مفاتيح الهداية والإيمان، وأزمَّة الأفئدة والعقول، جل شأنه؟

وإذا نظرنا إلى مثل هذه المواقف في ضوء مسألة (الواقع) التي أشرنا إليها في الحكمة السابقة، فهل يمكن القول: إن هذا الحكم كان استجابة للواقع؟ ومن الذي استجاب لهذا الواقع: (الوحي) أم محمد ﷺ؟ أما الوحي فقد نزل بحكم الله تعالى القاطع! وأما محمد ﷺ فلم يكن من وجهة نظر السياسة والواقع، أي من جهة حرصه على إيمان قومه، أو طمعه في إيمانهم أياً كانت درجة عداوتهم له ولما جاء به... لم يكن مستعداً من هذه الوجهة، ولا من الوجهة النفسية ـ وقد بدأ بإعلان دعوته على الملأ من قريش ـ أن يواجه أبا لهب بمثل هذا الموقف أو الإعلان المخيف!

ونذكّر في ختام هذه النقطة بأن جزءاً كبيراً من حديثنا السابق عن (صدق ظاهرة الوحي) يمكن أن يدخل ضمن هذه الحكمة من حكم التنجيم أو يلحق بها والله تعالى أعلم.

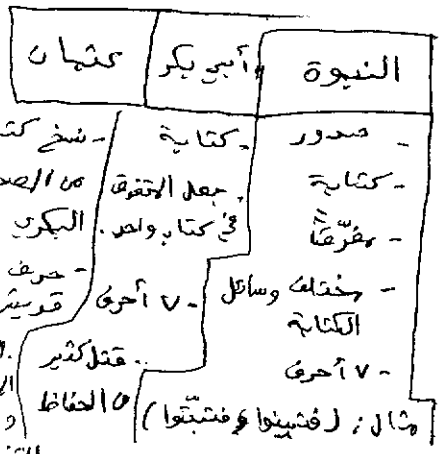

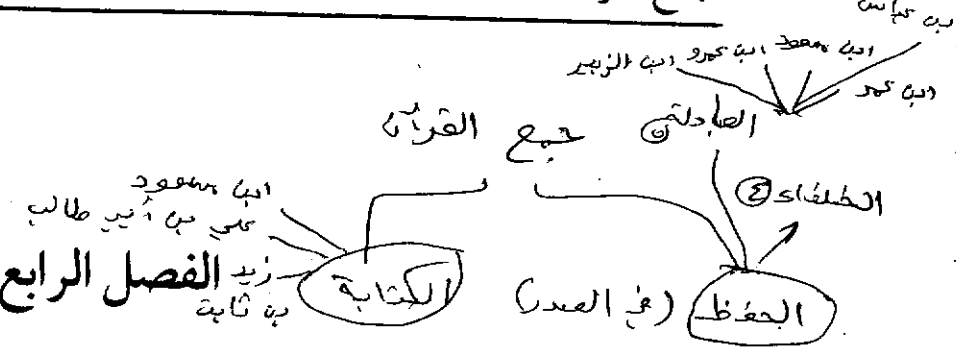

الفصل الرابع

جمع القرآن وتدوينه

حديثنا هنا عن «**حفظ القرآن وكتابته**» زمن النبي ﷺ و«**جمعه**» ـ في مصحف واحد ـ أيام أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، ثم «**نسخ**» المصاحف على عهد عثمان ـ رضي الله عنه ـ. وإن كانت هذه الأعمال الثلاثة يطلق عليها جميعاً، في كثير من الأحيان، لفظ «الجمع»، لكنه يطلق ويراد به مرة «الحفظ» وأخرى: «الكتابة والتدوين» و «الجمع في مصحف واحد»!

وإذا كان حفظ القرآن ـ بمعنى جمعه في الصدور ـ و«كتابته» على الأوراق المختلفة المتفرقة قد تم في عهد النبي ﷺ، فإن «جمعه» ـ بمعنى جمع أوراقه المكتوبة في مصحف واحد ـ قد تم في عهد الخليفة الصّدِّيق. ثم «نسخ» من هذا المصحف عدة نسخ بُعث بها إلى الأمصار زمن عثمان ـ رضي الله عنهما ـ.

نذكر هذا في مطلع هذا الفصل حتى ننبّه إلى الوهم ـ أو الخلط ـ الذي وقع فيه الدكتور «آرثر جيفري»[1] حين قال في مقدمته لكتاب «المصاحف»: «الرأي الشائع في أن القرآن الكريم كتب في عهد النبي ﷺ لا يقبله المستشرقون، لأنه يخالف ما جاء في أحاديث أخرى، أنه قبض ﷺ ولم يجمع القرآن في شيء»!

---

(١) جيفري من أكثرهم أوهاماً، وأضعفهم في فهم النصوص. وأخطاؤه التي وقفنا عليها في نشره لكتاب «مقدمتان في علوم القرآن» تدل على جهله بالعربية، وعلى رسوخ قدمه في الجرأة على التحريف والتصحيف.

ولا وجه لأدنى خلط بين «كتابة» القرآن في عهد النبي الكريم، وما جاء في بعض الآثار الأخرى «أن النبي قُبض ولم يجمع القرآن في شيء»! أي في شيء خاص به، من مصحف أو سجلّ أو كتاب!! فإن كانت هذه العبارة موهمة عنده، أو محتملة في ذاتها!، فإن «جيفري» قد قرأ في الكتاب الذي حققه بيده ـ وأعني كتاب «مقدمتان في علوم القرآن» ـ روايات «تصرح» «بكتابة» القرآن على عهد النبي ﷺ، وبلفظ «الجمع» كذلك، جاء فيها: «أن القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله ﷺ، وأنه ما نزلت آية إلا وقد أمر رسول الله ﷺ من يكتب له، أن يضعها في موضع كذا من سورة كذا»[١]. بل إن الآثار نفسها التي أوهمت (جيفري) كان لبعضها تتمة، أو جاءت مفسّرة على النحو الذي قلناه! أخرج الطبري عن سعيد بن الربيع، من حديث الزهري قال: «قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع، وإنما كان في الكرانيف والعُسُب» اهـ[٢].

لكن الحسن فيما أشار إليه «جيفري» أنه اعتمد في رأيه، أو عدم قبوله لما نقول، على «أحاديث أخرى» أي أنه حصر الخلاف في ميدانه الطبيعي، وهو تحقيق الآثار والأخبار التاريخية، أو فهم هذه الآثار والأخبار، بغض النظر عن مثل هذا الفهم السقيم، ومع الإشارة إلى أن جمهور المستشرقين ـ كما سنشير في هذا الفصل ـ يسلّم بصحة نقل القرآن، بعد أن تم حفظه في وقت مبكّر منذ نزوله إلى أن تم توزيع المصاحف على الأمصار الإسلامية في عهد الخليفة الثالث ـ رضي الله عنه ـ. يؤكد هذا أن موضوع «حفظ» القرآن في صدور المئات من الحفّاظ لا ينازع فيه أحد.

---

(١) مقدمتان في علوم القرآن، نشر جيفري ص٢٧.

(٢) أي كان مكتوباً فيها، والكرانيف: جمع كِرنافة، وهي أصول السَّعف الغلاظ العراض التي إذا يبست صارت أمثال الأكتاف، وكانوا يكتبون فيها. انظر تفسير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر ١/ ٦٣ طبع دار المعارف.

وقبل أن نبدأ الكلام عن حفظ القرآن الكريم وكتابته في زمن النبي ﷺ، بوصف ذلك أولى خطوات التوثيق ومراحل الجمع، وأول الخطوات الدالة على قطعية النص القرآني وتواتره، نذكّر بالكلمات التي ختمنا بها موضوع تعريف القرآن، عندما قلنا: إن تسمية القرآن: قرآناً وكتاباً، تؤكد أن من حقه أن يكون مصوناً وموثقاً من طريق الحفظ والكتابة جميعاً.

أولاً- حفظ القرآن وكتابته في عهد النبي ﷺ:

أ- الحفظ والجمع في الصدور:

يعدّ حفظ القرآن الكريم في الصدور من خصائص هذا الكتاب التي انفرد بها في تاريخ الكتب السماوية، وفي تاريخ الكتب والمؤلفات «الوضعية» على حد سواء. ولا استثناء في هذا الباب لغير القصائد ودواوين الشعر، إن جاز تسميتها بالكتب والمؤلفات، أو مقارنتها بالقرآن؛ علماً بأن القرآن ليس بشعر كما هو معلوم، وكما سنشير إلى ذلك في مبحث الإعجاز القادم.

وفي الوقت الذي حفظ فيه القرآن في الصدور ـ أو عن ظهر غيب كما يقال ـ من قبل ملايين الحفاظ عبر عصور التاريخ، بدءاً من عصر التنزيل حتى الآن، فإن هذا لم نعهده في أي دين من الأديان، أو في أي لغة من اللغات.

وقد أشارت بعض الآيات والأحاديث إلى هذه المزية القرآنية؛ قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] وقال تعالى في الحديث القدسي الصحيح مخاطباً نبيّه عليه الصلاة والسلام بقوله: «وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء»[١] وجاء في وصف المسلمين في الكتب السماوية السابقة: «أناجيلهم في صدورهم»[٢].

---

(١) صحيح مسلم (٨/١٥٩).

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١/٦).

١- رسول الله ﷺ أوّل من حفظ القرآن:

كان سيد الحفاظ وأولهم الرسول ﷺ، الذي «فرق» الله عليه القرآن ليقرأه على الناس «على مُكث»، والذي تكفل له بحفظه وجمعه في صدره، فقال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦-١٧].

وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٤] قال ابن عطية: «وقوله تعالى ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ إشارة إلى حفظه إياه. وعلل النزول على قلبه بكونه من المنذرين، لأنه لا يمكن أن ينذر به إلا بعد حفظه»(١).

وقد كان سبيل هذا الحفظ ممهداً أمام النبي ﷺ، وأمام الصحابة كذلك، واعتمادهم في الأصل إنما هو على الذاكرة دون الكتابة، بوصفهم أمة أميّة لهم كل خصائص الفطرة النقية، والذكاء الأصيل، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

هذا إلى جانب ما عرف عنهم ـ في الصحراء ـ من صفاء الذهن وجودة القريحة.

بل إن حفظ النبيّ ﷺ كان يجري عليه لون من ألوان الزيادة في الاطمئنان والتثبت؛ ـ ولعله الوجه الذي نراه من وجوه التكفّل الإلهي له بحفظه وجمعه في صدره حتى لا يضيع منه شيء ـ وذلك بأن يقرأه النبيّ على جبريل في كل عام مرة؛ أخرج البخاري من حديث عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «كان النبيّ ﷺ أجود الناس بالخير، وأجودُ ما يكون في شهر رمضان، لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ **يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن**، فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخير من الريح المرسلة»(٢).

---

(١) المحرر الوجيز (١١/ ١٤٨).

(٢) صحيح البخاري (٦/ ١٠١-١٠٢).

حتى إذا دنا حضور أجل النبي ﷺ عارضه جبريل بالقرآن مرتين؛ جاء في البخاري عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن فاطمة بنت النبيّ ـ عليها السلام ـ «أسرّ اليّ النبي ـ ﷺ ـ أن جبريل كان يُعارضني بالقرآن كلّ سنة مرّة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضرَ أجلي»(١)، وأخرج البخاري أيضاً من حديث أبي هريرة قال: «كان جبريل يعرض على النبي القرآن كل عام مرة، فعَرَض عليه مرّتين في العام الذي قُبض، وكان يعتكف كل عام عشراً، فاعتكف عشرين في العام الذي قُبض»(٢).

٢- الصحابة الحفاظ:

ثم يأتي دور الصحابة الذين كانوا يتسابقون في حفظ القرآن واستظهاره، يهجرون من أجل تلاوته في الأسحار نومهم وراحتهم، حتى ليمر الشخص ببيوت الصحابة في غسق الدّجى يسمع فيه دوياً كدويّ النحل بالقرآن، فقد كان شغفهم به عظيماً جداً؛ روى الشيخان عن أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرف أصوات رفقة الأشعريين بالليل حين يدخلون، وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل، وإن كنت لم أرَ منازلهم حين نزلوا بالنهار». وأقل ما يقال في هذا الشغف العظيم: إنه ـ فيما وراء التلقي للفهم والعمل والتطبيق ـ من أجل قراءة القرآن في النوافل والفرائض، والتقرب إلى الله تعالى بتلاوته. إلى جانب أن النبي ﷺ كان يحثهم على العناية بالتنزيل، ويبعث إلى من كان منهم بعيداً من يقرئهم ويعلمهم، كما بعث مصعب بن عمير وابن أم مكتوم إلى أهل المدينة قبل هجرته ـ عليه السلام ـ، يعلّمانهم الإسلام ويقرئانهم القرآن، وكما أرسل معاذ بن جبل إلى مكة بعد الهجرة للتحفيظ والإقراء.

---

(١) المصدر السابق (٦/ ١٠١). وبعده: «وإنكِ أول أهل بيتي لحاقاً بي.. الحديث» رقم ٣٦٢٤ طبع بيت الأفكار الدولية للنشر ـ الرياض.

(٢) المصدر السابق (٦/ ١٠٢). وانظر طبعة بيت الأفكار، الحديث رقم ٤٩٩٨.

قال عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ: «كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجل منا يعلمه القرآن، وكان يسمع لمسجد رسول الله ﷺ ضجة بتلاوة القرآن حتى أمرهم رسول الله أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتغالطوا». وأخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال لي رسول الله ﷺ: «اقرأ القرآن في شهر. قلت: إني أجد قوة. قال: فاقرأه في سبع ولا تزد على ذلك»[١].

وكانت النتيجة لكل هذا أن عدد الحفاظ من الصحابة كان كبيراً، ويكفي أن نعلم أنه قتل منهم يوم بئر معونة ويوم اليمامة، أربعون ومائة، قال القرطبي: قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتل في عهد رسول الله ﷺ، ببئر معونة ـ وما أدراك ما يوم بئر معونة ـ مثل هذا العدد!

ومن الذين اشتهروا من الصحابة بحفظ القرآن: الخلفاء الأربعة، وطلحة وسعد، وحذيفة، وسالم مولى أبي حذيفة، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وابن الزبير، ومعاوية، وعائشة، وحفصة. كما حفظه من الأنصار في حياة النبيّ ﷺ: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأنس ابن مالك، وكثيرون غيرهم.

ويمكن القول: إن حفظهم للقرآن بهذه الأعداد الكبيرة يمثل لوناً من ألوان «التوثيق»، إلى جانب أن بعضهم كان يقرأ على رسول الله ﷺ، أخرج البخاري من حديث عبد الله بن مسعود ـ وقد جعله النبيّ ﷺ واحداً من أربعة أمر بأن يؤخذ عنهم القرآن[٢] ـ قال: قال لي النبي ﷺ: «اقرأ عليّ، قلت: يا رسول الله آقرأ عليك

(١) صحيح البخاري (٦/ ١١٤) وانظر فيه كذلك الرواية الأخرى المطوّلة، ص ١١٣، وراجع: جامع الأصول لابن الأثير (٢/ ٤٧١-٤٧٣) تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، طبع دمشق ١٣٨٩.

(٢) صحيح البخاري (٦/ ١٠٢)، وفيه: «قال النبي ﷺ: خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن=

وعليك أنزل؟ قال إني أحب ـ وفي رواية: أشتهي ـ أن أسمعه من غيري، قال: فقرأت عليه سورة النساء حتى إذا بلغت: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾ ﴾ قال لي: كُفّ أو أمسك، فالتفتّ إليه فإذا عيناه تذرفان[١] ! صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ب ـ الكتابة والتدوين:

هذا في موضوع حفظ القرآن ـ بمعنى جمعه في الصدور ـ في زمن النبي ﷺ، فإذا انتقلنا إلى «الكتابة» والتدوين نجد أن النبي ﷺ قد اتخذ كُتّاباً للوحي، أمرهم بكتابة كل ما ينزل من القرآن، منهم الخلفاء الأربعة، وزيد بن ثابت وأبيّ بن كعب وثابت بن قيس، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

فكانوا يكتبونه فيما يسهل عليهم من العُسُب واللخاف والرِّقاع والأكتاف والأقتاب وقِطع الأديم[٢]، قال زيد بن ثابت: «كُنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع» وقال ـ بعد أن أمر بجمع القرآن ـ: «فتتبّعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف وصدور الرجال»[٣] وفي هذا دلالة على أن الشطر الأعظم من القرآن الكريم كان مكتوباً على الورق وسائر أنواع الرقاع.

وفوق ذلك فقد نهاهم الرسول الكريم عن أن يكتبوا شيئاً غير القرآن، فقال ﷺ

=مسعود، وسالم، ومعاذ، وأبيّ بن كعب». وانظر جامع الأصول لابن الأثير الجزري (٢/ ٥٠٧).

(١) صحيح البخاري (٦/ ١١٣-١١٤).

(٢) العُسُب، بضم العين والسين، جمع عَسيب: وهو جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض. واللِّخاف، بكسر اللام، جمع لَخْفة بفتح اللام وسكون الخاء، وهو الحجر الأبيض الرقيق. والرقاع جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو من ورق أو كاغد. والأكتاف جمع كتف، وهو عظم البعير أو الشاة يكتبون عليه بعد أن يجف. والأقتاب: جمع قَتَب ـ بفتحتين ـ وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليُركب عليه.

(٣) صحيح البخاري (٦/ ٩٨).

ـ فيما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري ـ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فلْيمحُه»[١] وذلك ـ فيما يبدو ـ حتى تتوافر جهودهم وهممهم على حفظ القرآن في المقام الأول، وإن كان كثير من العلماء يرى العلة في هذا النهي خشية اختلاط القرآن بالحديث، وربما كان من صواب الرأي أن يقال إن الاختلاط ـ لو رخص لهم النبي بكتابة أحاديثه الشريفة ـ مأمون من أدنى نظر بين الأسلوبين، إلا أن يكون النهي عن جمعهما في صحيفة واحدة إن أَمِنَ صاحبها اللَّبس ـ لمكان معرفته وتفريقه ـ في السورة الكاملة أو الآيات الكثيرة، فلعلّه لا يأمنه في آيات كان ينزل بها الوحي، أو إن أمن هو كل ذلك، فقد لا يأمن على من تقع هذه الصحيفة في يده في وقت لاحق! وبخاصة إذا كان الذي كُتب مع الآية: تأويلُها.

يؤكد ما أشرنا إليه من توافر الجهود الرئيسة أو الكبرى ـ زيادة في التوثيق ـ أن الحديث لا يُخشى عليه مثل هذا الضياع والرسول بين ظهرانيهم، وفرصة الإعادة وتجدد مناسبة القول مفتوحة، وفي وسع من أراد السؤال أن يسأل. ولهذا ـ وهذا استطراد لا بد منه ـ لا نجد أي فرصة لاستغراب كثرة رواية أبي هريرة مثلاً مع تأخر إسلامه، بل لعل الشطر الأكبر من الأحاديث النبوية قالها النبي الكريم، أو أثرت عنه بعد الهجرة، والوحي الإلهي يلقي على عاتقه مع آيات التشريع وتوسع الحياة الاجتماعية أضعاف ما خصّه من الدور مع الآيات المكية التي كانت تدور في معظمها حول قضايا العقيدة وقصص الأنبياء والأمم السابقين.

والنقاط التي يمكننا أن نفصّل فيها تفسيرنا السابق لموضوع النهي كثيرة، وسوف نعود لبيان بعضها الآخر في مناسبة قادمة إن شاء الله تعالى. ونكتفي هنا بالقول: إن

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (١٨/ ١٢٩). ورواه أحمد والدارمي. وفي رواية: «لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، فمن كتب عني غير القرآن فليمحه». وراجع كتاب المصاحف لابن أبي داود (١/ ١٦٠) طبع وزارة الأوقاف بقطر.

هذا النهي على كل حال يمثل لوناً آخر من ألوان التوثيق في الكتابة يحسن التنويه به والإشارة إليه.

ثانياً- جمع القرآن على عهد أبي بكر الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ عام ١٢ هـ - ٦٣٣م:

يحدثنا زيد بن ثابت، كاتب الوحي على عهد رسول الله ﷺ ـ فيما رواه البخاري ـ فيقول: «أرسل إليّ أبو بكر مقتلَ أهل اليمامة[١]، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحرّ القتل بالقرّاء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: كيف نفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه ـ فوالله لو كلّفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن ـ قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال أبو بكر: هو والله خير، فلم يزل يراجعني،

---

(١) أي بعد قتل من قتل في وقعة اليمامة، وهي الموقعة التي دارت بين المسلمين والمرتدين ـ من أتباع مسيلمة الكذاب ـ والتي استشهد فيها من القرّاء سبعون رجلاً كما أشرنا إلى ذلك، وكان منهم سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه الذي تقدم لحمل الراية بعد أن استشهد زيد بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ ووقعت الراية! فقال المسلمون: يا سالم! إنا نخاف أن نؤتى من قبلك. فقال: بئس حامل القرآن أنا إن أتيتم من قبلي! فلما انكشف المسلمون قال سالم: ما هكذا كنا نفعل مع رسول الله ﷺ. فحفر لنفسه حفرة وقام فيها ـ ومعه راية المهاجرين ـ فقاتل حتى قتل شهيداً رضي الله عنه وأرضاه. وحين انكشف المسلمون في هذه الوقعة الشديدة ثلاث مرات أهابوا بحملة القرآن أن يتقدموا الصفوف، ففعلوا حتى استحرّ القتل فيهم. راجع مجمع الزوائد للهيثمي (٩/ ٣٢٢) والاستيعاب لابن عبد البر (١/ ١٩٤). وقيل: إن عدد من قتل من القرّاء في هذه اليوم سبعمائة! انظر تفسير القرطبي (١/ ٥٠).

حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر. قال: فتتبعتُ القرآن أجمعه من العُسُب واللِّخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع خزيمة ـ أو أبي خزيمة ـ الأنصاري، لم أجدها مع أحدٍ غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حتى خاتمة براءة (الآيتان ١٢٨-١٢٩)، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنهما»[١].

١- يدل هذا النص على أن الباعث على الجمع الذي تم في عهد الصّدِّيق وكان بإشارة من ابن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ هو الخوف من أن «يذهب كثير من القرآن» ولم يفهم «جيفري» - الذي علمت خبره - من هذا الخوف أنه تحرّ في الصيانة والحفظ، ولكنه فهم أن القرآن لم يكن مكتوباً في عهد النبي ﷺ، وإلا لماذا يخاف عمر من استشهاد الحفاظ؟! وندع ما أشرنا إليه من أن القرآن الكريم «كتب» على عهد النبيّ ﷺ لنقول: إن ذهاب الحفاظ في المواطن أمر يخاف منه في الغد القريب أو البعيد، لأن طريقة أداء المكتوب لا تتأتى إلا عن طريق التلقين والرواية، وذهابُ الذين حفظوا القرآن أيام النبي ﷺ يعوق طريقة الأداء. بل إن ذهاب هؤلاء الحفاظ أمر يخشاه عقل حازم، ونظر نافذ كعقل عمر بن الخطاب ونظره و«وثائقيته» المشهورة خصوصاً وأن القرآن ـ كما قلنا ـ لا بد فيه من الكتابة والحفظ جميعاً! يؤكد هذا: المنهجُ الذي رسمه أبو بكر لزيد بن ثابت في هذا الجمع.

٢- يتلخص منهج الجمع، كما رسم لزيد وأمر بتنفيذه، في وجوب الاعتماد على مصدرين: أولهما: ما كتب بين يدي النبي ﷺ، وثانيهما: ما كان محفوظاً في صدور الرجال.

---

(١) صحيح البخاري (٦/٩٨-٩٩). وكانت حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها وصيّته من أولاده على أوقافه وتركته رضي الله عنه وأرضاه.

قال زيد: «فتتبعت القرآن أجمعه من العُسُب واللِّخاف وصدور الرجال» وفي الحديث الآخر الذي أخرجه ابن أبي داود من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال: قدم عمر، فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً فليأت به ـ قال: وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعُسُب ـ وكان زيد لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان» قال السخاوي: المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ.

وقد شارك عمر زيد بن ثابت في موضوع الجمع، بإشارة من أبي بكر، وكانا يطلبان على الحفظ كذلك شهادة شاهدين، جاء في حديث منقطع رجاله ثقات أن أبا بكر قال لعمر وزيد: اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه. وقد فسّر بعض العلماء هذين الشاهدين بالحفظ والكتابة. ومعنى ذلك: الاكتفاء بشاهد واحد على الكتابة، ومثله على الحفظ! ولو صح هذا التفسير المخالف لما ذهب إليه جمهور العلماء ـ سواء صح الحديث السابق أم لم يصح ـ لما كان هنالك من داع ليخص زيد بن ثابت ـ في رواية البخاري السابقة ـ آخر سورة «براءة» بالذكر! إن كان لا يتطلب على «الكتابة» أكثر من شاهد واحد! ومن نافلة القول أن نشير إلى أن قوله: «لم أجدها مع أحد غيره» لا يجوز تفسيره بأنه لم يجدها «محفوظة»!! لأنه كان ـ رضي الله عنه ـ يبحث عن آية «يحفظها» هو! قال الزركشي: «وقول زيد: لم أجدها إلا مع أبي خزيمة، ليس فيه إثبات القرآن بخبر الواحد، لأن زيداً كان سمعها وعلم موضعها في سورة التوبة بتعليم النبيّ ﷺ، وكذلك غيره من الصحابة..» قال: «وتتبعه للرجال كان للاستظهار لا لاستحداث العلم»[1]. وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعليقاً علي هذه الكلمة: «لم أجدها مع أحد غيره» أي:

---

(١) البرهان (١/ ٢٣٨).

مكتوبة لما تقدم من أنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة، ولا يلزم من عدم وجدانه إياها حينئذ أن لا تكون تواترت عند من لم يتلقها عن النبيّ ﷺ، وإنما كان زيد يطلب التثبت عمن تلقاها بغير واسطة»[١].

بل إن من الواضح أن طلب مثل هؤلاء الشهود لا يراد به أكثر من مجرد الاستظهار والاستيثاق وتسهيل عمل زيد بن ثابت، لأن الأصل هو الحفظ المتواتر من قبل جمهور الصحابة رضوان الله عليهم. وهذا معنى تخوّف الفاروق الذي لم يفهمه «جيفري» مرة أخرى! ولهذا فإن التواتر هنا في نقل القرآن الكريم لا يمكن في الشاهدين أو في الأربعة شهود، حتى نقول مع بعض العلماء: إن الاستظهار المتواتر لآخر سورة براءة من قبل الصحابة قام مقام الشاهد الآخر على أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ[٢]... لأن هذا قد يكون عكس ما يجب قوله في هذا المقام، **لأن التواتر إنما يكمن حقيقة في موافقة هذا المكتوب في الصحف، بشهادة أي عدد كان، لما كان يحفظه الصحابة في صدورهم، وسواءٌ أكتب بين يدي الرسول أم لا** ـ بل إن الكتابة ليست شرطاً في التواتر أصلاً ـ حيث تلقوا عمل أبي بكر بالقبول، وتمت عليه موافقتهم.. فكأن جمع المتفرق كان سبيلاً ليعارض بالمجتمع «ليشترك الجميع في علم ما جمع فلا يغيب عن جمع القرآن أحدٌ عنده منه شيء، ولا يرتاب أحد فيما يودع المصحف ولا يشكّوا في أنه جُمع عن ملأٍ منهم»[٣] كما قال الإمام الزركشي رحمه الله.

---

(١) فتح الباري (٩/ ١٢).

(٢) انظر كتاب «علوم القرآن» للأستاذ الدكتور صبحي الصالح رحمه الله. ص٧٦ دار العلم للملايين.

(٣) راجع البرهان للزركشي (١/ ٢٣٤) تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم رحمه الله. دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ١٩٥٧م.

هذا **الجمع العلني والإعلامي**، في مجتمع فضل وعلم ودين، هو الذي قال فيه علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ : «أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع كتاب الله بين اللوحين»[١].

٣- وأخيراً : فإن من أبرز ما تضمنه حديث زيد السابق[٢] أن الصحف التي جمع فيها القرآن ـ بين لوحين أو في أجزاء متفرقة ـ كانت عند أبي بكر الخليفة ـ رضي الله عنه ـ، ثم آلت إلى سيدنا عمر من بعده، ثم صارت إلى حفصة بنت عمر أمير المؤمنين، ولم توضع عند عثمان لأن عمر ـ رضي الله عنهما ـ ترك الخلافة شورى من بعده في ستة من الصحابة أبرزهم علي وعثمان رضي الله عنهما، فلا يحسن دفع هذه الصحف إلى واحد منهم، ولعله لو فعل ذلك لفهم على أنه من أمارات الترجيح! يضاف إلى ذلك أن حفصة ـ رضوان الله عليها ـ هي زوجة النبي ﷺ أم المؤمنين، وكانت متمكنة من القراءة والكتابة[٣]، فضلاً عن حفظها للقرآن الكريم عن ظهر قلب، فبقيت هذه الصحف عندها إلى أن طلبها منها الخليفة عثمان ابن عفان، كما سنرى في الفقرة التالية :

ثالثاً- نسخ المصاحف على عهد عثمان ـ رضي الله عنه ـ عام ٣٠هـ- ٦٥٠م :

١ - كان الجمع الذي تم في عهد الصدّيق، إذن، جمعاً عاماً أو جمعاً رسمياً قام

---

(١) أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» بإسناد حسن (١/١٦٦) طبعة قطر، ورواه ابن أبي شيبة والإمام أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن حجر في الفتح وغيرهم. انظر تعليق المحقق في كتاب المصاحف.

(٢) من هذه الأمور: الثقة المطلقة بزيد من قبل أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، هذه الثقة التي لم يؤكدها أنه كاتب للوحي، فحسب، حتى دل عليها بمكانه في الورع والتقى ـ لخشيته في الأمر ـ إلى جانب ما اتصف به رضي الله عنه من الحزم والعقل والتحري والضبط جميعاً.

(٣) ثبت من عدة طرق أن الشفاء بنت عبد الله المهاجرة القرشية العدوية هي التي علّمت السيدة حفصة أم المؤمنين الكتابة. راجع الأحاديث الصحيحة للألباني رقم ١٧٨٩ وحقوق النساء في الإسلام لمحمد رشيد رضا رحمه الله، ص١٧ طبعة ١٤٠٤هـ.

به الخليفة، وشارك فيه جمهور الصحابة أو جماعة المسلمين: الحافظ بحفظه والكاتب بكتابته. وكانت الغاية من هذا الجمع حفظ القرآن الكريم من أن يضيع منه شيء، أو بعبارة أدق: حفظه على هذا النحو المتواتر الموثّق، بحيث لا يُحتاج ـ فيما يستقبل من الأيام، أو إلى يوم القيامة ـ إلى إثبات بعض القرآن أو آية منه بخبر الواحد، أو نحو ذلك من الروايات والأخبار وطرائق النقل والتوثيق. ولكن هذا الجمع «لأصل» القرآن ـ إن صح التعبير ـ لم يُرِدْ له أبُو بكر، ولم يكن هذا من همّه أو همّ الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ أن يكون قاضياً على الصحف الخاصة التي جمع فيها بعض الصحابة القرآن لأنفسهم، كما فعل عبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعري والمقداد بن عمرو وأُبيّ بن كعب وعلي بن أبي طالب ـ وكان غالب هذا الجمع يتمثل في تسجيلهم لما كانوا يسمعونه من النبي ﷺ من القرآن ـ لأن همّ أبي بكر وعمر ـ كما قلنا ـ كان مصروفاً لمبدأ الجمع الموثق الذي يتم على ملأ من الحفاظ وعامة المسلمين، والذي كان من أركانه بعضُ أصحاب هذه الصحف أو المصاحف، ولهذا فإن هذه الصحف لم تختلف عن المصحف السابق إلا في ترتيب السور من ناحية، وفي بعض القراءات التفسيرية والقراءات ذات الطابع اللهجي من ناحية أخرى[1]، لأنهم إنما كانوا يدونون هذه الصحف لأنفسهم، وتأكيداً أو تطبيقاً لمبدأ نزول القرآن على سبعة أحرف، كما سنشير إلى ذلك في بحث قادم.

وقد علّل صاحب كتاب المباني اختلافهم في ترتيب السور «بأن الواحد منهم إذا حفظ سورة أنزلت على رسول الله ﷺ أو كتبها ثم خرج في سرية فنزل في وقت

---

(١) انظر دراسة مطولة لهذه المصاحف في كتاب «تاريخ القرآن» للدكتور عبد الصبور شاهين [illegible] (٢/ ٧٦-٨٠)

تغيّبه سورة، فإنه كان إذا رجع فأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته فيتتبع ما فاته على حسب ما يستهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير من هذا الوجه». قال: «وليس يقدح في الثقة بالقرآن أن كانت السور متفرقة على غير ولاء، بعد أن كانت معروفة عند عامّتهم، محفوظة عن أن يزاد فيها أو ينقص، كما أنه ليس يقدح في قصائد زهير والأعشى وغيرهما من الشعراء أن تكون قصائدهم متفرقة، ثم تجمع بين دفتين فتقدم قصيدة وتؤخر أخرى»(١).

أما الاختلاف بالزيادة والنقص ـ وبالنقص على وجه الخصوص ـ فلم يكن له وجود، ومن ظن ذلك فقد غفل عن النقطة التي أشرنا إليها، وهي أن هذه الصحف صحف خاصة، وربما دوّن صاحبها على صحيفة من الصحف دعاءً أو حديثاً وهو يأمن أنه ليس من القرآن، أو ترك تدوين سورة يعلم أنها من القرآن.. فمصحف ابن مسعود ـ على سبيل المثال ـ كان يخلو من سورة الحمد! قال ابن قتيبة: «وكيف يظن به ذلك وهو ـ أي ابن مسعود ـ من أشد الصحابة عناية بالقرآن؟ ولكن ذهب فيما يظن أهل النظر إلى أن القرآن إنما جُمع وكُتب بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان، ورأى ذلك لا يجوز على سورة الحمد ـ فاتحة الكتاب ـ.. فلما أمن عليها العلّة التي من أجلها كتب المصحف ترك كتابتها وهو يعلم أنها من القرآن»(٢).

٢- غير أن تعدد المصاحف بجوار مصحف أبي بكر، وانتشار الصحابة القراء في الأمصار، تسبب في تعدد القراءات، واختلاف القراء. فكانت الحلقة الثالثة أو المرحلة الأخيرة من مراحل جمع القرآن الكريم، أو من مراحل توثيقه ونشره، قام بها عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ. وفي ذلك يروي لنا البخاري الخبر التالي:

---

(١) «مقدمتان في علوم القرآن» ص٣٢-٣٣.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص٤٧ بتحقيق وشرح الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله.

«عن أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهلَ الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهُم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى! فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف[١] ثم نردها إليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيدُ بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريشٍ فإنما نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة. فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نَسَخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق»[٢].

وتوضح بعض الروايات الأخرى عند أبي داود وفي كتابي (البرهان) و(الإتقان) أن الاختلاف في القراءة الذي لاحظه حذيفة، والذي ظهر عند اجتماع الجيوش الإسلامية الوافدة من الأقاليم ـ سورية والعراق ـ يعود إلى أن أهل الشام كانوا يتبعون قراءة «أبيّ بن كعب» والعراقيين يقرؤون بقراءة ابن مسعود.. وبعضهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري، فقال بعضهم لبعض: «قراءتنا خير من قراءتكم..»[٣]. وهذا

(١) يجوز في كلمة «المصحف» ثلاث لغات: ضم الميم وكسرها وفتحها، فالضم والكسر مشهورتان، والفتح ذكرها أبو جعفر النحاس وغيره. انظر التبيان للإمام النووي. ص١١٢.

(٢) صحيح البخاري (٦/ ٩٩) قال القرطبي، معقباً على هذه الرواية: «وكان هذا من عثمان رضي الله عنه بعد أن جمع المهاجرين والأنصار وجلّة أهل الإسلام وشاورهم في ذلك فاتفقوا على جمعه بما صح وثبت في القراءات المشهورة عن النبي ﷺ واطراح ما سواها، واستصوبوا رأيه وكان رأياً سديداً موفّقاً، رحمة الله عليه وعليهم أجمعين» (١/ ٥٢).

(٣) انظر البرهان (١/ ١٣٩) والإتقان (١/ ١٠٢-١٠٣) وانظر كتاب مدخل إلى القرآن الكريم للدكتور دراز، ص٣٨. وفي بعض الروايات أن عثمان رضي الله عنه قال: أي الناس أفصح؟ قالوا: سعيد بن العاص، ثم قال: أي الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت، قال عثمان: فليكتب زيد، وليُمْل سعيد.. انظر كتاب المصاحف ١/ ٢١٧.

أمر يُفزع من مثله، وإن دلّ على شيء ـ فيما وراء الاختلاف في القراءة الذي يسمح به نزول القرآن على سبعة أحرف ـ فإنما يدل على أن شيئاً من **الطابع الفردي أو الشخصي قد أسبغ على مصحف أبي بكر على الرغم من العناية التي بذلت في جمعه**[١]، وإن الذي ساعد على ذلك ـ فيما يبدو لنا ـ بقاؤه محفوظاً بعناية عند الخليفتين الأولين، إلى جانب طبيعة المكانة المتكافئة أو المتقاربة التي يحتلها الصحابة عموماً، والتي لا تجعل من الخليفة رجلاً متميزاً في المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت. ولهذا فإن الواجب الآن، بعد الاختلاف الذي أشار إليه حذيفة، يقتضي إعطاء مصحف أبي بكر فرصة النشر والتعميم على الأقاليم الإسلامية، وجعله وثيقة للناس كافة. وهذا ما فعله عثمان بن عفان كما تدل على ذلك الروايات الكثيرة، وكما أقره عليه الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ عندما قالوا له: نِعمَ ما رأيت[٢].

٣- تنصّ رواية البخاري السابقة على أن اللجنة التي انتدبت للقيام بهذا العمل كانت مؤلفة من أربعة من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ، ثلاثة من قريش، وواحد من الأنصار وهو زيد بن ثابت.

وجاء في بعض الروايات أن الذين انتُدبوا للقيام بهذا العمل كانوا أكثر من هذا العدد[٣]، ويبدو أن اللجنة التي كلّفت من قبل الخليفة تتألف من أربعة، إلا أن اجتماع الصحابة على العمل واشتراكهم في الإقرار بأن النبي ﷺ قرأ على هذا النحو ـ الذي نجده الآن في المصاحف ـ وتثبّت الجماعة في ذلك.. هو الذي أوهم كثرة العدد في اللجنة الرسمية التي أنيط بها العمل المذكور، أخرج ابن أشتة من طريق أيوب عن قلابة أن عثمان بن عفان ـ وقد راعه اختلافهم ـ قال: يا أصحاب محمد اجتمعوا فاكتبوا

(١) انظر الدكتور دراز، المصدر السابق.

(٢) «مقدمتان في علوم القرآن» ص٤٤، والإتقان (١/ ١٠٣)

(٣) الإتقان (١/ ١٠٣).

للناس إماماً، فكتبوا، فكانوا إذا اختلفوا وتدارؤوا في آية قالوا: هذه أقرأها رسول الله ﷺ فلاناً، فيرسل إليه وهو على رأس ثلاث من المدينة، فيقال له: كيف أقرأك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا؟ فيقول: كذا وكذا، فيكتبونها وقد تركوا لذلك مكاناً.

وفي رواية أخرى أن عثمان رضي الله عنه بعد أن أحضروا الصحف التي كانت في بيت أم المؤمنين السيدة حفصة «كان يتعاهدهم، فكانوا إذا ادّرؤوا في شيء أخّروه. قال: فظننت إنما كانوا يؤخرونه لينظروا أحدثهم عهداً بالعَرضة الأخيرة فيكتبونه على قوله»(١).

وتشير هذه الرواية، مع سابقتها: كيف أقرأك رسول الله؟ إلى أن الخلاف كان في الحروف، أو في وجه القراءة، على التحقيق. ومن ثم في طريقة الرسم والكتابة، كما دلّت عليه رواية البخاري.

٤- وقد استهدف عثمان ـ رضي الله عنه ـ من عمله في نشر القرآن وتعميمه أمرين أساسيين، كما يوجز ذلك الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله.

الأول: «منع التماري في القرآن والشجار بين المسلمين بشأن القراءات المختلفة، لأن المصاحف العثمانية أضفت الصفة الشرعية على القراءات المختلفة التي كانت تدخل في إطار النص المدون، ولها أصل نبويٌّ مجمعٌ عليه.

الثاني: حماية النص القرآني ذاته من أي تحريف، نتيجة إدخال بعض العبارات المختلف عليها نوعاً ما، أو أي شروح يكون الأفراد قد أضافوها إلى مصاحفهم بحسن نية»(٢).

---

(١) راجع الإتقان (١/ ١٠٤).

(٢) «مدخل إلى القرآن الكريم» للدكتور دراز، ص٣. مع الإشارة إلى أن هذا الكتاب وضعه الدكتور دراز في الاصل باللغة الفرنسية، لأنه كان جزءاً من رسالة الدكتوراه التي تقدم بها إلى جامعة السوربون رحمه الله.

بل يمكننا نحن القول، إذا قارنا عمل عثمان ـ رضي الله عنه ـ بالعمل الذي تم في عهد أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ: إن الهدف الأساس من عمل سيدنا عثمان ليس حفظ القرآن من أن يضيع منه شيء، ولكن «ضبط» الحروف وتقنين القراءات، أو وجوه الأداء المأثورة في بعض الكلمات؛ أي إنّ هذا العمل كان منصباً على أوصاف القرآن لا على أصله، إن صح التعبير[١]. ولهذا قام على استنساخ المصحف السابق في عدّة نُسخ، وعلى تعميم هذه النسخ في أمصار العالم الإسلامي حتى تكون هي الحجة فيما يقبل أو يرفض من الحروف أو وجوه القراءات.

ومن هنا يمكن لنا أن نتبين قاعدة اللجنة العثمانية في جمع القرآن على النحو التالي:

رابعاً- قاعدة عثمان في الجمع (النسخ) ومزايا المصاحف العثمانية:

١- كتابة القرآن بلغة قريش لأنه إنما نزل بلسانهم[٢]، وهكذا احتفظت كلمة

---

(١) لعل مثل هذا التفريق هو ما قصد إليه الزركشي حين قال: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز. والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو بكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما» البرهان ص:

(٢) هذا في الأعم الأغلب؛ لأن طرفاً من اللهجات العربية ـ أو غير لغة قريش من لغات العرب ـ موجود في صحيح القراءات، مثل تحقيق الهمزة على وجه الخصوص؛ لأن التسهيل هو لغة قريش في جميع كلامها! وإن كان النحاة قد وضعوا له قيوداً ورسوماً لم تعرفها قريش، كما يقول الأستاذ العلاّمة عبد السلام هارون؛ قال رحمه الله: إن النصوص متواترة أن قريشاً لم تستعمل الهمزة في كلامها؛ قال الرضي (شرح الشافية ٣/ ٣١): «فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سيما قريش، روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه: نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزنا» وقال السيوطي (همع الهوامع ٢/ ٢٣٣): «والكتّاب بنوا الخط في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين: أحدهما: أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة الحجازية هي الفصحى..» وقال ابن منظور (اللسان: ٧/ ٣٩-٤٠): «وفي الحديث: قال رجل للنبي ﷺ: يا نبيء الله، فقال: لا تنبر باسمي! ـ أي لا تهمز=

«تابوت» التي كانت تكتب «تابوه» في المدينة بشكلها المكي. أخرج البخاري والترمذي، قال ابن شهاب اختلفوا يومئذ في (التابوت) فقال زيد: (التابوه) وقال ابن الزبير وسعيد بن العاص: (التابوت) فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه (التابوت) فإنه بلسان قريش[١] أي بطريقة الإملاء المعهودة في كتابة قريش. قال ابن عطية: قراءة زيد بالهاء، والقرشيون بالتاء، فأثبتوه بالتاء[٢].

٢- جُرّدت المصاحف العثمانية من كل ما ليس قرآناً، كالشروح والتفاسير التي كان يكتبها بعض الصحابة في مصاحفهم مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فقد كتبها ابن مسعود: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم (في موسم الحج)»[٣] وقرأ غيره: «وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة ـ صالحة ـ غصباً» بزيادة كلمة «صالحة» بطريق الشرح والتفسير، أو للإشارة إلى سبب النزول أو أخذاً منه، لأنهم ـ كما قدمنا ـ كانوا يكتبون هذه المصاحف لأنفسهم، يدونون عليها بعض التفاسير؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس.

= ـ وفي رواية: فقال: إنا معشر قريش لا ننبر. والنبر: همز الحرف، ولم تكن قريش تهمز في كلامها. ولما حج المهدي قدّم الكسائي يصلّي بالمدينة، فهمز! فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا: تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن!» كتاب قطوف أدبية للأستاذ المحقق عبد السلام هارون ص٥٤١-٥٤٢ الطبعة الأولى ١٩٨٨م/ ١٤٠٩هـ مكتبة السنة ـ القاهرة.

(١) جامع الأصول لابن الأثير الجزري (٢/ ٥٠٦) وكتاب المصاحف لأبي بكر بن الأشعث السجستاني، المشهور بابن أبي داود (١/ ٢٠٧) تحقيق د. محب الدين واعظ، طبع وزارة الأوقاف بدولة قطر ١٩٩٥م.

(٢) القرطبي (١/ ٥٤).

(٣) أخرج البخاري من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كانت عكاظ ومجنّة وذو المجاز أسواقاً في الجاهلية، فلما كان الإسلام فكأنهم تأثّموا أن يتّجروا في المواسم، فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ في موسم الحج، قرأها ابن عباس، هكذا.

٣- كانت هذه المصاحف خالية من الإعجام أو النقط والشكل، مما فسح المجال لقراءة القرآن بأي من الحروف السبعة التي نزل عليها، وبذلك لم يسقط عثمان ـ رضي الله عنه ـ شيئاً من قراءات القرآن، ولم يمنع أحداً من القراءة بأي حرف شاء ما دامت هذه الحروف كلها منقولة بالتواتر عن النبي ﷺ، ورسول الله يقول: «فأيّ ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا» كما سنوضح ذلك في بحث الأحرف السبعة.

(أ) فإن كان في الكلمة الواحدة أكثر من قراءة، وكان رسمها عند تجردها من النقط والشكل، يتسع لهذه القراءات، رسمت في جميع المصاحف برسم واحد، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]. فقد كانت تكتب ﴿فتبتوا﴾ وتصلح أن تقرأ «فتثبتوا» وهي قراءة أخرى[١]. وكذلك كلمة «ننشزها» من قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٩٥] فإنّ تجرّدها من النقط والشكل يجعلها صالحة لأن تقرأ «ننشرها»وهي قراءة معروفة أيضاً[٢].

فإن قيل: إن الرسم العثماني الخالي من الشكل والنقط، يتيح المجال للكثير من الألفاظ القرآنية أن تقرأ بأكثر من وجه واحد، فهل تجوز القراءة بهذه الوجوه؟ قلنا إن الأمثلة المذكورة التي صلح الرسم فيها للقراءتين المذكورتين إنما جاز القراءة فيهما لورود الدليل القاطع على صحة القراءة بهما؛ إما لأن رسول الله ﷺ قرأ بهما، أو

---

(١) هنا في الحجرات، وكذلك في الآية ٤٩ من سورة النساء في موضعين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ . .﴾ الآية. وقرأ من القراء ـ بعد ـ بالثاء والتاء: حمزة والكسائي، وقرأهن الباقون بالباء والنون. راجع التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون (٢/ ٣٠٩) تحقيق أيمن رشدي سويد، جدة ١٤١٢هـ.

(٢) انظر المصدر السابق (٢/ ٢٧٤).

لأن أحد الصحابة قرأ بأحدهما بحضوره فأقرّه النبي ولم ينهه عن ذلك. أما ما وراء ذلك فلا تجوز القراءة فيه بغير الوجه الواحد المروي بطريق التواتر. ولذلك عُدّت قراءة «شاذة» كل قراءة وجد عليها دليل آحادي غير متواتر ولو صلح الرسم للقراءة بها، كقراءة: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ برفع لفظ الجلالة ونصب كلمة «العلماءَ» فهي قراءة شاذة، لأن القراءة المروية عن الثقات؛ بنصب لفظ الجلالة ورفع العلماء؛ لأنهم هم الذين يخشون ربهم سبحانه.

(ب) أما إذا كان اللفظ القرآني الذي جاء فيه أكثر من رواية متواترة يتعذر رسمه في الخط محتملاً لجميع الوجوه ـ بدون إعجام ـ فإنهم كانوا يرسمونه في بعض المصاحف برسم يدل على قراءة ـ أو حرف ـ وفي بعض آخر برسم يدلّ على قراءة أخرى، كقراءة «وصّى» بالتضعيف، و«أوصى» بالهمز الواردتين في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾[1] [البقرة: ١٣٢].

وغني عن البيان أنهم لم يكونوا يكتبون بالرسمين في مصحف واحد! حتى لا يظن أن الثاني تصحيح للأول ـ على سبيل المثال ـ خصوصاً إذا كتب أولهما في الأصل، والآخر في الحاشية، أو أن الأول أصل، والثاني فرع أوجائز أو محتمل، فيرجح أحدهما على الآخر بدون مرجح.

ونقول هنا تعقيباً على هذه الفقرة بنقطتيها هاتين:

(ج) إن المصاحف العثمانية التي كتبت على هذا النحو، وأضحت معتمد القرّاء في البلاد التي وجّه إليها عثمان بهذه المصاحف.. كانت وراء اختيارات القرّاء من

---

(١) تفسير القرطبي (١/ ٥٤) وانظر مناهل العرفان (١/ ٢٥٢). وقراءة الهمز في مصاحف أهل المدينة والشام، وقراءة التضعيف في باقي المصاحف. انظر المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار للداني ص١٠٢ دار الفكر بدمشق ١٤٠٣هـ. وراجع الكتاب الموضح لابن أبي مريم (١/ ٣٠٢) تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي، جده ١٤١٤هـ.

الأحرف التي نزل عليها القرآن الكريم، أو السبب في التزامهم برسم المصحف الذي وصل إلى مصرهم؛ قال القرطبي: إن عثمان ـ رضي الله عنه ـ «وجّه للعراق والشام ومصر بأمهات، فاتخذها قرّاء الأمصار معتمد اختياراتهم، ولم يخالف أحد منهم مصحفه على النحو الذي بلغه. وما وجد بين هؤلاء القرّاء السبعة من الاختلاف في حروف يزيدها بعضهم وينقصها بعضهم، فذلك لأن كلاً منهم اعتمد على ما بلغه في مصحفه ورواه؛ إذ كان عثمان كتب تلك المواضع في بعض النسخ، ولم يكتبها في بعض إشعاراً بأن كل ذلك صحيح، وأن القراءة بكل منها جائزة»(١).

٤- **وأخيراً**، فإن عثمان ـ رضي الله عنه ـ كلّف اللجنة بنسخ عدد من المصاحف بعث بها إلى عدد من الأمصار في الدولة الإسلامية، لتكون المرجع أو الحجة في ضبط القراءات أو في إضفاء الصبغة الشرعية عليها بعد ما نجم من خلاف أو تجاوز لبعض شروط القراءة المقبولة بين سكان الأقاليم على وجه الخصوص. قال بعض العلماء: إنها سبع نسخ، ورجح بعضهم أنها كانت خمس نسخ، أخرج ابن أبي داود من طريق حمزة الزيات قال: «أرسل عثمان أربعة مصاحف، وبعث منها إلى الكوفة بمصحف، فوقع عند رجل من مراد، فبقي حتى كتبت مصحفي منه» وقال ابن أبي داود: «وسمعت أبا حامد السجستاني يقول: كتب سبعة مصاحف، فبعث واحداً إلى مكة، وآخر إلى الشام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وآخر إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، **وحبس بالمدينة واحداً**»(٢).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٥٤.

(٢) كتاب المصاحف، ص٣٤، والتبيان للنووي، ص١١١، وفيه: قال أبو عمرو الداني: أكثر العلماء على أن عثمان كتب أربع نسخ، فبعث إلى البصرة إحداهن، وإلى الكوفة أخرى، وإلى الشام أخرى، وحبس عنده أخرى».

خامساً- حرق الصحف والمصاحف الأخرى (شبهات وردّ):

ثم أمر سيدنا عثمان بعد ذلك بما سوى ذلك من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرّق لأن الأمر لم يعد يحتمل التهاون أو التأخير بعد ما نجم من خلاف، وبعد ما تمّ من التحرّي والضبط في نَسْخ مصحف أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، أو الصحف التي كانت لدى السيدة حفصة ـ رضي الله عنها ـ.

ولهذا فقد استجاب أصحاب «المصاحف» السابقة لأمر الخليفة وقاموا بحرق مصاحفهم سوى عبد الله بن مسعود الذي لم يكتف بالرفض.. حتى حرّض الآخرين ـ وقد أزعجه استجابتهم فيما يبدو ـ على الرفض! أخرج ابن أبي داود في «المصاحف» والترمذي مرسلاً من حديث الزهري «أن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف، وقال: يا معشر المسلمين، أُعزل عن نسخ المصحف، ويُولاها رجلٌ، والله لقد أسلمتُ وإنه لفي صُلب رجل كافر! ـ يريد زيد ابن ثابت ـ يا أهل العراق اكتموا المصاحف التي عندكم وغُلُّوها، فإن الله يقول: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]. فالقوا الله بالمصاحف. قال الزهري: فبلغني أن ذلك كره من مقالة ابن مسعود: رجال أفاضل من أصحاب رسول الله ﷺ»[(١)].

قلت: ولعبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أن يغضب لعدم مشاركته، أو لعدم استدعائه للمشاركة في هذا العمل التاريخي المشرّف، خصوصاً وأن الصحابة الكرام الذين قاموا به يمكن وصفهم بأنهم كانوا «أدوات» الإرادة الإلهية أو التكفل الإلهي

---

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري (٢/٥٠٦-٥٠٧) والمصاحف لابن أبي داود (١/١٩٩-٢٠٠) طبع دولة قطر. ومعنى غلّوها: اكتموها واخفوها، وأصله من الغُلّ بمعنى الخيانة

بحفظ القرآن. ولكن ما كان لغضبه أن يصل إلى حد التعريض بزيد بن ثابت الذي كان كاتب الوحي لرسول الله ﷺ وبأمر لا يُقبل التعريض بمثله؛ علماً بأن بعض العلماء يقول: إن زيداً كان أحفظ للقرآن من عبد الله إذ وعاه كله ورسول الله ﷺ حيّ ـ ووعاه معه على هذا النحو: أبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وحفصة، وعائشة.. وآخرون ـ في حين أن ابن مسعود حفظ منه في حياة رسول الله نيّفاً وسبعين سورة، ثم تعلّم الباقي بعد وفاة الرسول ﷺ[١].

يضاف إلى ذلك أن زيداً ـ رضي الله عنه ـ لم يشتهر عنه اختيار قراءة بعينها ـ أو الانحياز لها ـ كما فعل ابن مسعود، علماً بأن الأمر الآن أو في هذه المرحلة: أمر تقعيد الأحرف، وحسم الاختلاف في القراءة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عمل اللجنة نسخٌ أو استنساخ، وليست جمعاً جديداً للقرآن، كما قد توهم بعض الروايات الضعيفة![٢] ومعنى ذلك أن الدواعي لتكليف ابن مسعود في هذا العمل، أو لانتظار حضوره من الكوفة إلى المدينة.. لم تكن قائمة! قال الحافظ ابن حجر: «والعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة، وعبد الله بن مسعود بالكوفة. ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر. وأيضاً فإن عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر.. وكان الذي نَسَخَ ذلك هو زيد بن ثابت، وكان كاتب الوحي، فكانت له في ذلك أولوية ليست لغيره» هو وسائر أعضاء اللجنة من قرّاء المدينة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

وعلى أية حال، فإن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ بعد أن سكت عنه الغضب، أو بعد أن ذهبت حدّة المفاجأة، وربما بعد أن بادر بالاطلاع على عمل

---

(١) انظر تفصيلاً لهذه النقطة التي ذكرها ابن الأنباري، في تفسير القرطبي (١/ ٥٣).

(٢) راجع المرشد الوجيز لأبي شامة، ص٦٥ فما بعدها. وانظر كتاب المصاحف لابن أبي داود (١/ ٢١٨).

اللجنة من خلال مصحف الكوفة ـ فيما نقدّر ـ قام بإحراق مصحفه، وأقر بما قام به الخليفة الراشد ـ رضي الله عنه ـ وقد أشار إلى ذلك صاحب كتاب «المصاحف» في فقرة خاصة عقدها تحت عنوان: «**باب رضاء عبد الله بن مسعود بجمع عثمان ـ رضي الله عنه ـ المصاحف**». علماً بأن صاحب هذا الكتاب ـ ابن أبي داود ـ هو نفسه الذي روى الموقف السابق الغاضب لابن مسعود رضي الله تعالى عنه وأرضاه![1]

أما ما يزعمه الغلاة من أن عثمان حرص على حرق المصاحف ليخفي التبديل الذي أحدثه في النص القرآني! فأهون من أن يلتفت إليه، بعد كلّ ما قدمناه عن كتابة القرآن وحفظه، وعن المنهج العلمي الدقيق الذي اتّبع في جمعه ونسخه! ونكتفي ـ فقط ـ بالقول: إن عثمان رضي الله عنه لو فعل شيئاً من ذلك ـ سواء أكان متعلقاً بسيدنا علي رضي الله عنه، على وجه الخصوص، أم بغيره ـ لراجعه واحتج عليه وثار في وجهه حَفَظَة القرآن، وما أكثرهم![2] اللهم إلا إن زعم أولئك أن هؤلاء

---

(١) كتاب المصاحف (١/ ٢٠٢) طبع وزارة الأوقاف بدولة قطر. وقد أشار بعض المؤرخين إلى أن ابن مسعود كان والياً على الكوفة أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأن عثمان قد عزله عنها! ولا نعتقد أن لهذا صلة بموقفه الغاضب الذي تحدثنا عنه. ولو كان له صلة فإنه أدعى إلى الإعلاء من شأن هذا الصحابي الجليل حيث تراجع عن موقفه، وأعلن رضاه عن عمل سيدنا عثمان رضي الله عنه. راجع كتاب: تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية للدكتور عمر فروخ ص ١١٧، دار العلم للملايين ١٩٨٦، بيروت.

(٢) سوف نشير في مبحث القراءات القادم إلى أن قراءات كثيرة لا يحتملها رسم المصحف ـ أو الرسم العثماني ـ بقيت أو نقلت، لأنها كانت محفوظة، ولم يكن للمصاحف أن (تقضي) على قراءة سمعها الصحابي من النبي ﷺ وانطلق يقرأ بها. فكيف لا يتم نقل الآيات أو السور التي زُعم أنها كانت من القرآن، ولكن أسقطها عثمان؟ رضي الله عنه وأرضاه. وهذه الآيات والسور يحفظها المئات بل الألوف، في حين أن القراءات أو الأوجة المتعددة في قراءة بعض ألفاظ القرآن يحفظها آحاد أو عشرات، وليس في ذهابها ذهاب شيء من القرآن؟ وهل يقبل عاقل أن يقال: إنهم فرّطوا في القرآن،

الحفظة من المهاجرين والأنصار، مَن بقي منهم في المدينة، ومَن تفرق منهم في سائر الأمصار.. تواطؤوا جميعاً على ذلك!! والأسئلة التي تطرح نفسها أمام هذا البهتان: لِم يفعلون ذلك؟ وكيف؟ ولماذا لم يؤثَر عن علي ـ رضي الله عنه ـ إنكار أو اعتراض؟ ولمن شاء من العقلاء، أو من أصحاب الأهواء، أن يصدّق أن الصحابة الذين لم يشفع عندهم تكرار البسملة في صدر ثلاث عشرة ومئة سورة من القرآن الكريم.. أن يصدّروا بها السورة الوحيدة الباقية ـ سورة التوبة ـ لأنهم لم يسمعوا رسول الله ﷺ يفتتح بها هذه السورة! أقول لمن شاء أن يصدّق أن هؤلاء الذين بلغ بهم الالتزام والتدقيق هذا المبلغ يحرّفون القرآن، أو يتلاعبون فيه بالزيادة والنقصان! أيّ سخف هذا؟ بل أي جهل وزندقة وبهتان؟!

ثم ألم يردّ عثمان الصحف التي كانت عند أم المؤمنين السيدة حفصة إليها؟.. ألا يشير هذا التصرف ـ العفوي إن صح التعبير ـ إلى أن أي تحريف أو تبديل لم يلحق بالقرآن، لسبب واضح وهو أن ذلك لم يخطر ببال عثمان ولا ببال أحدٍ من الصحابة الكرام. وإلا فكيف يرد عثمان الصحف إليها؟! ألم يكن الأجدر به لو أن أي تحريف لحق بالقرآن أن يبادر إلى حرق هذه الصحف قبل مصاحف الصحابة الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن ابن مسعود، في كل ما نُقل عنه في اعتراضه أو ثورته السابقة، لم يعترض إلا على إلزامه بالأحرف أو القراءات التي تضمّنها مصحف عثمان، **أو قراءة زيد بن ثابت، على حد قوله**، وهو ـ أي ابن مسعود ـ الذي قرأ مِن في رسول الله ﷺ! كما كان يقول[1]، ولم يعترض حتى على ترتيب هذا المصحف!

---

(١) قال عبد الله بن مسعود: قرأت من في رسول الله ﷺ اثنتين وسبعين سورة ـ أو ثلاثاً وسبعين=

والمفارقة ـ هنا ـ أن المسألة الآن هي تقعيد الأحرف، وحسم الخلاف في القراءة، كما قلنا قبل قليل، وليس لابن مسعود أن يلزم اللجنة بقراءته، في حين أن اللجنة لم يُسجّل عليها الانحياز لقراءة بعينها! ولهذا فإن ابن مسعود رضي الله عنه لم يكن عنده سوى هذا الوجه من وجوه الاعتراض! ظناً منه أن القرآن تم نسخه بقراءة زيد لا بقراءته هو - رضي الله عنهما - روى ابن أبي داود بإسناد صحيح من حديث الأعمش عن أبي وائل قال: خطبنا ابن مسعود على المنبر فقال: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ غُلّوا مصاحفكم ـ وفي رواية أخرى قال: ونعم الغُلّ المصحفُ يأتي به أحدكم يوم القيامة ـ قال: وكيف يأمرني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة، وإن زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذؤابتان، والله ما نزل من القرآن إلا وأنا أعلم في أي شيء نزل. ما أحدٌ أعلم بكتاب الله منّي، وما أنا بخيركم، ولو أعلم مكاناً تبلغه الإبل أعلم بكتاب الله منّي لأتيته»[1].

وبحسبنا في هذه العجالة أن نقول: إن من سهل عليه أن يطعن في جميع الصحابة والمسلمين الأوائل من المهاجرين والأنصار لزعمٍ قامت الأدلة على نقيضه من القرآن نفسه، الذي أثنى الله تعالى فيه على صحابة نبيّه الكرام في أكثر من موضع[2]، سهل عليه أن يقول ما شاء؛ يقول الدكتور محمد عبد الله دراز ـ رحمه الله ـ: «ونظراً لغيرة

= سورة ـ وقرأت عليه من البقرة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ قال أبو إسحاق: وتعلَّم عبد الله بقية القرآن من مُجمَّع بن خارجة الأنصاري. (القرطبي (١/ ٥٨).

(١) المصاحف لابن أبي داود (١/ ١٩٥ـ ١٩٦) طبع وزارة الأوقاف بدولة قطر. وانظر فيه روايات أخرى كثيرة، مع تخريج المحقق.

(٢) انظر ما ورد من هذه المواضع في سورة التوبة وحدها ـ على سبيل المثال ـ الآيات رقم: ٢٠-٢٢، ٤٠، ٨٨ - ٨٩، ١٠٠.

المسلمين الأوائل، يستحيل علينا أن نعلّل قبول الكافّة لمصحف عثمان دون منازعة أو معارضة بأنه راجع إلى انقياد غير متبصّر من جانبهم! ولقد قرر «نولدكه» أن ذلك يعد أقوى دليل على أن النص القرآن «**على أحسن صورة من الكمال والمطابقة**»[١].

وينقل عن «لوبلوا» قوله: «إن القرآن هو اليوم الكتاب الربانيّ الوحيد الذي ليس فيه أي تغيير يذكر» وكان «موير» قد أعلن ذلك قبله إذ قال: «إن المصحف الذي جمعه عثمان قد تواتر إلينا بدون أي تحريف. ولقد حفظ بعناية شديدة بحيث لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر، بل نستطيع أن نقول: إنه لم يطرأ عليه أي تغيير على الإطلاق في النسخ التي لا حصر لها والمتداولة في البلاد الإسلامية الواسعة.. **فلم يوجد إلا قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة**، وهذا الاستعمال الإجماعي لنفس النص المقبول من الجميع حتى اليوم يعد أكبر حجة ودليل على صحة النص المنزل الموجود معنا...»[٢].

هذا، وقد عبّر بعض علماء الشيعة الإمامية أو الجعفرية عن هذا المعنى، فقال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي رحمه الله: «إن اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى به الله تعالى إلى نبيّه محمد ﷺ هو كل ما تحتويه دفتا المصاحف المتداولة بين الناس، وعدد السور المتعارف عليه هو ١١٤ سورة، أما عندنا فسورتا الضحى والشرح تكونان سورة واحدة، وكذلك سورتا الفيل وقريش، وأيضاً سورتا الأنفال والتوبة. أما من ينسب إلينا الاعتقاد في أن القرآن أكثر من هذا فهو كاذب»[٣].

---

(١) الدكتور دراز: مدخل إلى القرآن الكريم، ص٣٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق. قلت: وهذا واضح في الحكم على علمائهم الذين قالوا بخلاف ذلك، أو زعموا أن تحريفاً قد أصاب القرآن، والذين يأتي في مقدمتهم حسين بن محمد تقي الطبرسي النوري=

وقال أيضاً: «أما الكلام في زيادته ونقصه ـ أي القرآن ـ فمما لا يليق به أيضاً لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانها. وأما النقصان فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى، وهو الظاهر في الروايات»[١].

وقال الشيخ الصدوق: «اعتقادنا أن القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمد ﷺ هو ما بين الدّفّتين، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مئة وأربع عشرة سورة.. ومن نسب إلينا أننا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب»[٢].

= (ت ١٣٢٠هـ) الذي كتب كتاباً بعنوان: (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) ادعى فيه الشهرة العظيمة بين المتقدمين من علماء الشيعة الإمامية على القول بالتحريف! وقد جمع فيه أكثر من ألفٍ ومائة رواية تؤيد هذه المزاعم!! قال: «ومن جميع ما ذكرناه ونقلناه بتتبعي القاصر يمكن دعوى الشهرة العظيمة بين المتقدمين، وانحصار المخالف فيهم بأشخاص معينين يأتي ذكرهم» بل إنه ارتقى بهذه الشهرة العظيمة إلى مرتبة التواتر على لسان الجزائري (ت١١١٢)؛ قال: «قال السيد المحدّث الجزائري في (الأنوار) ما معناه: إن الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً والتصديق بها!!» صفحة ٣٠. قلت: ومن تتبعنا نحن لهؤلاء القائلين بالتحريف وجدنا أن أبا الحسن علي بن إبراهيم القمي (ت٣٠٧) يأتي في مقدمة هؤلاء، وقد تبعه في ذلك تلميذه المحدث أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩) ـ الملقب بثقة الإسلام ـ وآخرون. وينقل العياشي (ت٣٢٠) عن الأئمة عليهم السلام قولهم: «لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه، ما خفي حقنا على ذي حِجىً»!! ويروي عن الباقر قوله: «نزل القرآن على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع فرائض وأحكام، وربع سنن وأمثال. ولنا كرائم القرآن»، وفي لفظ آخر: «نزل القرآن أثلاثاً، ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام» تفسير العياشي ١/ ٩ والكافي ٢/ ٦٢٧ وانظر بحثاً لنا بعنوان: «سلامة القرآن من التحريف وتنزيهه عن الباطل» حولية كلية الشريعة بجامعة قطر ص ٥٧-٩٣ العدد التاسع عشر ٢٠٠١م.

(١) مقدمة تفسير مجمع البيان للطبرسي (للحجة محمد جواد البلاغي) ص٢٦.

(٢) اعتقادات الصدوق ص١٠١-١٠٢ (مخطوطة رسالة الاعتقادات من مجموعة بدار الكتب =

وعلى أية حال، فإن الشيعة الإمامية انتهوا أخيراً إلى التسليم بحفظ القرآن الكريم من التحريف، وصيانته عن النقصان، وسائر ضروب التبديل والتغيير. قال السيد الخميني: «إن الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه، قراءة وكتابةً، يقف على بطلان تلك المزعومة! وما ورد فيه من أخبار ـ حسبما تمسكوا ـ إما ضعيف لا يصلح للاستدلال به، أو مجعولٌ تلوح عليه أمارات الجعل، أو غريب يُقضى فيه بالعجب. أما الصحيح منها فيرمي إلى مسألة التأويل والتفسير، وأن التحريف إنما حصل في ذلك، لا في لفظه وعبارته» ثم قال: «إن الكتاب العزيز هو عين ما بين الدّفتين، لا زيادة فيه ولا نقصان»[١] مع الإشارة إلى أن هذا الذي قاله الخميني سبق لصاحب كتاب (فصل الخطاب..) أن ناقشه ورده، وبخاصة مسألة التأويل والتفسير[٢].

أما الفرق في طريقة تقسيم السور التي أشار إليها أبو جعفر الطوسي فهو فرق نظري، لأن نسخ المصاحف المتداولة عندهم وعند سائر الفرق الإسلامية، لا تختلف في الواقع عن مصاحف أهل السنّة فيما نعلم، وفي جميع الأحوال: يكفي إن زعم لك زاعم أن لديه «سورة مجهولة» أو نصاً مفقوداً، أن تلاحظ ـ فقط ـ الفرق بين التراكم الركيك من العبارات، والكلمات المسروقة من القرآن نفسه، وبين أناقة الأسلوب القرآني وتناسقه!! وإذا كان الناقص أو الساقط المزعوم آية واحدة، فإن النظر في السياق الذي وضعت فيه أو أضيفت إليه سرعان ما يظهرها «آية» مقحمة يأباها المعنى والمبنى جميعاً، وكذلك الحال في الكلمات التي أضيفت أو أبدلت

= المصرية رقم ب ٢٣٩٣٤) نقلاً عن الأستاذة الدكتورة عائشة يوسف المناعي: أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية ص١١٨ دار الثقافة ـ الدوحة ١٤١٢هـ.

(١) تهذيب الأصول (تقريرات أبحاث السيد الإمام الخميني) للشيخ جعفر السبحاني ٢/ ١٦٥.

(٢) ص٣٣٥.

بكلمات أخرى! ومن هنا فإن مثل هذه المزاعم لم توجد إلا بعد مضي بضعة قرون على عصر نزول القرآن الكريم، حين بَعُدَ الناس عن سليقة اللغة وأسباب البيان بوجه عام، ولم تجد مثل هذه المزاعم رواجاً إلا عند نفر من الأعاجم الذين قاوموا عوامل الأسلمة والاستعراب في القرنين الثالث والرابع الهجريين.

وقد فات أصحاب هذه المزاعم أن سيّدنا علياً لا يرضى بهذا الاختلاق ـ وحاشاه من ذلك ـ بل أرادوا الطعن في نهاية المطاف بعلي بن أبي طالب نفسه ـ كرّم الله وجهه ورضي الله عنه ـ، وأرادوا مخالفته ومناقضته ومناقضة الإسلام والقرآن جميعاً. . روى أبو بكر الأنباري عن سويد بن غفلة الجُعفي قال: «سمعت علي بن أبي طالب ـ كرّم الله وجهه ـ يقول: يا معشر الناس اتقوا الله وإياكم والغلوّ في عثمان وقولكم حرّاق مصاحف! فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منّا أصحاب رسول الله ﷺ» وعن عمر بن سعيد قال: قال علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل ما فعل» وفي رواية أخرى عن سويد قال: سمعت علياً يقول: رحم الله عثمان لو وليت ما وُلِّي عثمان لفعلت ما فعل في المصاحف[1].

وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن مصعب بن سعد قال: أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف، فأعجبهم ذلك، وقال: لم ينكر

---

(١) انظر تاريخ القرآن لأبي عبدالله الزنجاني ص ٤٦، والبرهان للزركشي (١/ ٢٤٠)، ومقدمتان في علوم القرآن ص٤٦، وتفسير القرطبي (١/ ٥٣)لأ ومناهل العرفان (١/ ١٥٥)، وانظر الرواية الأولى مطولة عن سويد، وما يتصل بتصحيح إسنادها، والقول في الروايات الأخرى: كتاب المصاحف لابن أبي داود، تحقيق الدكتور محب الدين واعظ (١/ ٢١٣- ٢١٤)، وانظر البداية والنهاية لابن كثير ج٧ ص٢١٨.

ذلك منهم أحد[١]. وروي عنه أيضاً بإسنادين صحيحين قوله: «فسمعت بعض أصحاب محمد يقول: قد أحسن» وقوله: «فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه»[٢].

ومعنى ذلك أن الدواعي لفعل عثمان ذي النُّورين رضي الله عنه كانت قائمة، وأن ما فعله لم يتم في الخفاء، ولكن بعلم الصحابة ومشورتهم، ولو كان سيّدنا علي يعلم أن في شيء من ذلك إسقاطاً أو تجاوزاً لما تجاوز هو عنه!.. ولئن جاز عليه ـ وحاشاه من ذلك ـ أن يتجاوزه وهو في صف المعارضة، كما تصوّره بعض الروايات، فإن من غير الجائز أن يشتغل وهو خليفة للمسلمين كافّة لمدة تقرب من خمسة أعوام (أربعة أعوام وتسعة أشهر)[٣] بمقاتلة من خالفوه في السياسة عن تصحيح القرآن ومقاتلة الذين رضوا بتحريفه وتبديله! بل إنه كان يتلوه على هذا الوجه ويؤمّ الناس به في الصلاة. وفحوى ذلك: أن أمير المؤمنين عليه السلام أقرّ مصحف الخليفة الراشد الثالث رضي الله عنه برسمه وتلاوته، بل يمكن عدّه من المشاركين في توثيقه، لأن عدّ آيات القرآن الكريم ـ في المصاحف العثمانية المتداولة في كل بقاع الأرض ـ اتُّبع فيها طريقة الكوفيين، وهؤلاء رووها ـ أي هذه العِدّة ـ عن أمير المؤمنين الذي كان بين ظهرانيهم عليه السلام[٤]. وربما أخذوا ذلك

---

(١) المصاحف (١/ ١٨٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢١٦-٢١٧).

(٣) بويع لسيدنا علي بالخلافة في ٢٥ من ذي الحجة عام ٣٥هـ، واغتيل شهيداً على يد عبدالرحمن ابن ملجم الخارجي في ١٧ رمضان سنة ٤٠هـ. وكان استشهاد سيدنا عثمان يوم الجمعة في ١٨ من ذي الحجة عام ٣٥هـ.

(٤) انظر التعريف الملحق بآخر مصحف المدينة النبوية ـ على سبيل المثال ـ قالت اللجنة المشرفة على طبع هذا المصحف الشريف: «واتبعت في عد آياته طريقة الكوفيين عن أبي عبد الرحمن عبدالله ابن حبيب السُّلَمي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، على حسب ما ورد في كتاب «ناظمة الزُّهر»=

من تلاوته وطريقته في الوقوف على رؤوس الآي، أو من تعليمه وإرشاده ـ رضي الله عنه وأرضاه. وصدق الله العظيم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وكذب الزائغون والمرجفون!

وأخيراً، فإننا لا نشك ـ بهذه المناسبة ـ في أن الذين ينسبون القرآن إلى التحريف والتبديل، وإلى الزيادة والنقصان، يخرجون من ساحة الإيمان، لتكذيبهم بهذا التكفل الإلهي الذي حفظه من ذلك! ولأن معنى قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ «منع الخلق من القدرة على أن يزيدوا فيها، أو ينقصوا منها، أو يعارضوها بمثلها» كما قال بعض العلماء[١] والله تعالى أعلم.

سادساً ـ رسم المصحف أو الرسم العثماني:

يراد بالرسم: كتابة الحروف الهجائية التي تدل على الكلام، ويراد بالرسم العثماني: رسم القرآن أو كتابته بالطريقة التي تمت على عهد الخليفة الراشد عثمان ابن عفان ـ رضي الله عنه ـ، وهي الطريقة التي اتبعتها اللجنة الرباعية المتقدمة التي وُكل إليها أمر استنساخ مصاحف الأمصار.

وإذا كان الأصل في المكتوب ـ كما يقال ـ أن يوافق المنطوق تمام الموافقة من غير تعديل ولا تغيير، فإن المصاحف العثمانية لم تجر على هذا الأصل فوُجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها غيرَ موافق لأداء النطق، بحسب بعض قواعد خاصة في الخط والهجاء. وتعود هذه القواعد الخاصة جميعاً إلى الحذف والزيادة والبدل والوصل والفصل، وما فيه قراءتان فيكتب على إحداهما[٢] مما أسهم في شرحه

= للإمام الشاطبي، وغيرها من الكتب المدونة في علم الفواصل. وآيُ القرآن على طريقتهم ٦٢٣٦ آية». صفحة (ب).

(١) راجع القرطبي (١/ ٨٤) ويمكننا القول: إنهم كذّبوا الله تعالى، من جهة، وكذبوا عليه ـ فيما حرّفوه وأضافوه ـ من جهة أخرى. وهذا الكذب وحده يسقط عدالتهم ويطعن في مروياتهم.

(٢) انظر: مفتاح السعادة (٢/ ٢٢٩).

الفصل الخامس

الآيات والسور وترتيبهما

أولاً ـ تعريف الآية والسورة:

١ - تطلق «الآية» في **اللغة** على عدة معان، منها: الدليل والبرهان، والجماعة، والعلامة الظاهرة، والعبرة. وتجمع على: آي وآيات وآياء.

أما في **المصطلح**، أو في القرآن الكريم، فهي عبارة عن طائفة من القرآن منقطعة عمّا قبلها وعمَّا بعدها، لها مبدأ ومقطع. ومندرجة في سورة. وتعرف توقيفاً على الأرجح.

وقد سميت الآية من القرآن ـ أو هذه الطائفة منه ـ آية، لأنها علامة لانقطاع الكلام الذي قبلها من الذي بعدها وانفصاله. فهي بائنة من أختها ومنفردة! ولهذا كان الوقوف على رؤوس الآي سنَّة متبّعة.

وقيل: لما كانت الجملة التامة من القرآن علامة على صدق الآتي بها، وعلى عجز المُتَحدَّى بها سُمِّيت آية. وقد رجّح كثير من العلماء هذا التعليل[1].

وفي الآيات الطويل والقصير، وأقصرها كلمة واحدة، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ في فاتحة هاتين السورتين. و﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤].

وأطول آية في كتاب الله تعالى: آية المداينة، أو آية الدَّين، وهي الآية ٢٨٢من سورة البقرة، وأولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ. . .﴾ وتزيد كلماتها على عشرين ومائة كلمة.

---

(١) انظر تفسير ابن عطية: المحرر الوجيز (١/ ٧١)، وتفسير القرطبي (١/ ٦٦).

وعدد آيات القرآن الكريم (٦٢٣٦) ست وثلاثون ومئتان وستة آلاف آية. ونذكِّر هنا ـ أو بهذه المناسبة ـ بأن هذا الطول والقصر ليس معهوداً في كلام البشر!

٢- أما «السورة» بدون همز ـ وهو المشهور ـ وتجمع على: سُوَر، كغرفة وغُرَف، فمعناها: المنزل أو المكان المرتفع، ومنه سُور المدينة. أو المنزلة الرفيعة، ومنه قول النابغة:

ألـم تـر أن الله أعطـاك سـورةً ترى كل مَلْكٍ دونها يتذبذب

أي: منزلة لا يبلغها أو يرتقي إليها سائر الملوك.

وقد قيل في القطعة من القرآن المشتملة على آي ذوات فاتحة وخاتمة ـ وأقلها ثلاث آيات ـ سورة لأنها تحيط بالآيات التي تضمها إحاطة السُّور[١]، أو لارتفاعها وشرفها. وقد قيل: إنها سميت بذلك لتمامها وكمالها؛ من قول العرب للناقة التامة: سورة.

ولا مانع عندنا من الجمع بين هذه الأسباب جميعاً أو في وقت واحد؛ لأن السورة تحيط بالآيات إحاطة السور ـ من الوجهة المادية ـ ولأنها شريفة وذات منزلة رفيعة ـ من الوجهة المعنوية ـ ولأن كل سورة من سور القرآن تامة بنفسها وكاملة بموضوعها ولها «شخصيتها» المستقبلة والمتميزة في البيان، وطريقة العرض، وأسلوب التأثير[٢].

ثانياً- عدد السور واسماؤها واختلاف مقاديرها:

وسور القرآن مختلفة طولاً وقصراً، فأقصر سورة هي الكوثر، وهي ثلاث آيات قصار (عشر كلمات) وأطول سورة فيه البقرة، وهي ست وثمانون ومئتا آية،

---

(١) ومنه: السّوار لإحاطته بالساعد.

(٢) قيل: الحكمة من تسوير القرآن سوراً: تحقيق كون السورة بمجردها معجزة وآية من آيات الله، والإشارة إلى أن كل سورة نمط مستقل. الإتقان للسيوطي ١/ ١٨٥.

ومعظم آياتها من الآيات الطوال. وفي هذا دليل على أن طول السورة ليس شرطاً في إعجاز القرآن.

وتبلغ عدد سور القرآن أربعة عشر ومائة سورة يقسمها العلماء إلى أربعة أقسام لكل منها اسم معين، وهي الطّوال والمِئين والمثاني والمفصَّل.

فالطِّوال: سبع سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام والأعراف، وأخيراً يونس أو «الأنفال وبراءة» معاً لعدم الفصل بينهما بالبسملة.

والمئون: هي السور التي تزيد آياتها على مئة أو تقاربها، أي التي في حدود المائة آية.

والمثاني: هي التي تلي المئين في عدد الآيات، وقال الفراء: هي السورة التي آيها أقل من مئة آية لأنها تثنَّى ـ تكرّر وتعاد ـ أكثر من الطوال والمئين.

والمفصّل: هو أواخر القرآن، وصحّح النووي أن أوّله «الحجرات» وسُمِّي بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة.

والمفصل ثلاثة أقسام: طوال وأواسط وقصار، فطواله من أول «الحجرات» إلى سورة «البروج»، وأوسطه من سورة «الطارق» إلى سورة «البيّنة»، وقصاره من سورة «إذا زلزلت» إلى آخر القرآن[1].

ويمكن عدّ هذا التعدد أو الاختلاف في مقادير السور القرآنية من أدلة الإعجاز، لأن كل سورة من هذه السور طالت أم قصرت تامة بموضوعها ولها ملامحها الخاصة أو «شخصيتها» المتميزة كما قلنا قبل قليل!

وأخيراً فإن لكل سورة من سور القرآن اسماً واحداً، وهو الأعم والأغلب، وقد

---

(١) انظر البرهان للزركشي (١/ ٢٦٩).

يكون لها اسمان، كسورة «البقرة» يقال لها: فسطاط القرآن، لعظمها وبهائها و«النحل» تسمى سورة النعم، لما عدد الله فيها من النعم على عباده.. وسورة ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾ وتسمى الشورى. وسورة «محمد» ﷺ وتسمى القتال، وسورة «فاطر» وتسمى سورة الملائكة. وسورة «الإسراء» وتسمى سورة بني إسرائيل. وقد يكون لها ثلاثة أسماء أو أكثر كسورة «غافر» فإنها تسمى كذلك: الطَّول والمؤمن لقوله تعالى فيها: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ وكسورة «الفاتحة» التي تسمى أيضاً بأم الكتاب، والسبع المثاني، وأم القرآن.

وقد كره بعضهم هذه التسميات بطريق الإضافة، وذهب إلى أن يقال في ذلك: السورةُ التي يُذكر فيها البقرة أو آل عمران.. إلخ، والدليل على صحة التسميات السابقة: الصحيح من المأثور. وقد روى الإمام البخاري في ذلك أحاديث كثيرة، أوردها تحت هذا العنوان: «باب من لم ير بأساً أن يقول: سورة البقرة وسورة كذا وكذا» وأوَّلها عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال النبي ﷺ: «الآيتان من آخر سورة البقرة، من قرأ بهما في ليلة كَفَتَاهُ»[(١)]، فقد سماها النبي ﷺ «سورة البقرة» ولم يقل السورة التي يذكر فيها البقرة.

ثالثاً: ترتيب الآيات والسور:

(أ) ترتيب الآيات:

«الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك» كما قال السيوطي[(٢)]. وقد قال زيد بن ثابت، في الحديث الذي أخرجه البخاري:

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ١١١) وانظر سائر أحاديث الباب.

(٢) الإتقان (١/ ١٠٤) وقال الزركشي: «وأما ما يتعلق بترتيبه ـ القرآن ـ فأما الآيات في كل سورة، ووضع البسملة في أوائلها فترتيبها توقيفي بلا شك، ولا خلاف فيه، ولهذا لا يجوز تعكيسها» البرهان (١/ ٢٥٦).

«كنّا عند رسول الله ﷺ نولّف القرآن من الرقاع».

وعن ابن عباس، في الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم، قال: «قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى «الأنفال» وهي من المثاني، وإلى «براءة» وهي من المئين، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتموهما في السبع الطوال؟ فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السورة ذات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا من كان يكتب فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت «الأنفال» من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت «براءة» من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصتها شبيهة بقصتها فظننت أنها منها، فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما ولم أكتب بينهما سطر «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتهما في السبع الطوال»(١).

وأخرج الإمام أحمد بإسناد حسن عن عثمان بن أبي العاص قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخص ببصره ثم صوّبه، ثم قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ الآية... [النحل: ٩٠](٢).

ولقدْ كان النبي ﷺ يقرأ في الصلاة السور القرآنية على مسمع من الصحابة مرتبة الآيات على نحو وجودها في الرقاع، وفي المصاحف بعد ذلك، كقراءته لسورة «الروم» في صلاة الفجر، وسورة ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ في صبح يوم الجمعة، وقراءته سورة «الجمعة» وسورة «المنافقين» أو سورتي «الأعلى» و «الغاشية»

(١) الإتقان للسيوطي ١/ ١٧١-١٧٢ دار إحياء العلوم.

(٢) المسند ٤/ ٢١٨، وانظر الإتقان ١/ ١٧٢.

في صلاة الجمعة. وروى الإمام مسلم من حديث حذيفة قال: «صليت مع النبيّ ﷺ ذات ليلة فافتتح «البقرة» فقلت: يركع عند المئة، ثم مضى فقلت: يصلي بها ركعة، فمضى، ثم افتتح «النساء» فقرأها... الحديث». وفيه أن النبي ﷺ كان يقرأ - سورة - «ق» في خطبة الجمعة.

وهنالك أحاديث في فضائل السور، وأحاديث أخرى في تحديد بعض الآيات من بعض السور، كخواتيم سورة البقرة، أو العشر الأوائل من سورة الكهف، أو العشر الأواخر منها.. مما يدل على تأليفها ـ أي هذه الآيات وسائر آيات السورة ـ على هذا النحو[1].

يتضح من هذا كلّه أن موضوع التوقيف في ترتيب الآيات في السورة الواحدة لا يتصور فيه خلاف. يضاف إلى ذلك أن مسألة «**النظم**» القرآني التي تشكل أبرز دلائل الإعجاز في القرآن ـ كما سنرى ـ تعود إلى ذلك الترتيب، مما يدل على أنه من علم الوحي يقيناً، والله أعلم.

(ب) ترتيب السور:

١- أما ترتيب السور في المصحف على ما هو عليه فقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه **توقيفي كترتيب الآيات** سواء بسواء، قال أبو جعفر النحاس: «المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ لحديث واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت مكان التوراة السبع الطِّوال، وأعطيت مكان الزبور المِئين، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفضلت بالمفصّل»، قال أبو جعفر: وهذا الحديث يدل على أن تأليف القرآن ـ أي جمعه وترتيبه ـ مأخوذ عن النبي ﷺ، وأنه

(١) انظر: الإتقان (١/ ١٠٣-١٠٥)، وجامع الأصول (٨/ ٤٦٩) فما بعدها.

من ذلك الوقت، وإنما جمع في المصحف على شيء واحد»[١]، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه أن رسول الله ﷺ كان يجمع المفصّل في ركعة، وأنه قرأ بالسبع الطوال في ركعة. وروى البخاري من حديث عبد الرحمن بن يزيد قال: «سمعت ابن مسعود يقول في: بني إسرائيل ـ الإسراء ـ والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء: إنهنَّ من العِتاق الأوَل، وهنّ من تِلادي»[٢] فذكرها نسقاً كما استقر ترتيبها.

ويؤكد أصحاب هذا الرأي ما ذهبوا إليه بأن **المناسبات بين السور** لا تقل عن النظم ووجه ارتباط الآيات بعضها ببعض في السورة الواحدة. وقد درج على بيان تلك المناسبات بعضُ المفسرين، وكانوا يطلبونها بين آخر السورة وأول السورة التي تليها، أو بين أول هذه السورة وجملة السورة السابقة في بعض الأحيان[٣].

قال الزركشي: «لترتيب وضع السور في المصحف أسبابٌ تُطلع على أنه توقيفي صادر عن حكيم: أحدها بحسب الحروف، كما في الحواميم. وثانيها: لموافقة أول السورة لآخر ما قبلها، كآخر الحمد في المعنى، وأول البقرة. وثالثها: للوزن في اللفظ، كآخر «تبّت» وأول الإخلاص. ورابعها: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى. مثل: ﴿والضحى﴾ و ﴿ألم نشرح﴾..»[٤].

وقد عبر عن هذا الموقف كذلك ابن الأنباري، ودافع عنه، ولخّص فيه القول على النحو التالي: «إن الله تعالى أنزل القرآن جملة من سماء الدنيا، ثم فُرِّق على

---

(١) الإتقان (١/١٠٨) وربما أشار الحديث إلى أن رسالة الإسلام استوعبت رسالات الأنبياء السابقين وزادت عليها.

(٢) صحيح البخاري (٦/١٠١). ومعنى: من تِلادي: من أول ما أخذت من القرآن، شبّهه بتلاد المال القديم، قال أبو عبيد: ومعناه أن ذلك كان بمكة. انظر كتابه فضائل القرآن، ص٢٢١.

(٣) انظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن، للمؤلف، ص ٣٧٣-٣٨٠.

(٤) البرهان للزركشي (١/ ٢٦٠).

النبيّ ﷺ في عشرين سنة، وكانت السورة تنزل في أمر يحدث، والآية جواباً لمستخبر يسال: ويوقف جبريلُ رسولَ الله ﷺ على موضع السورة والآية؛ فاتّساق السور كاتّساق الآيات والحروف، فكلُّه عن محمد خاتم النبيين ـ عليه السلام ـ عن رب العالمين، فمن أخّر سورة مقدّمة، أو قدّم أخرى مؤخرة، فهو كمن أفسد نظم الآيات، وغيّر الحروف والكلمات»[١].

٢- ويورد السيوطي القول إن جمهور العلماء، منهم الإمام مالك، على أن ترتيب السور **اجتهادي** من فعل الصحابة، بدليل اختلاف مصاحفهم في هذا الترتيب، فمصحف علي بن أبي طالب كان على النزول «اقرأ، المدثّر، نون، المزمّل، تبّت، الكوثر...» ومصحف عبدالله بن مسعود: «البقرة، النساء، آل عمران...».

ولكن هذا الإطلاق فيما يورده السيوطي ـ جمهور العلماء! ـ يتعارض بشكل حاد مع الروايات الصحيحة الدالّة على أن معظم سور القرآن كان مرتباً على هذا النحو زمن النبي ﷺ. أما ترتيب الصحابة لمصاحفهم فلم يكن أكثر من اختيار وقتي، أو مطلق جمع للقرآن، ولهذا فإنهم لم يلتزموا الدفاع عنه، بل وجدناهم قد التزموا وأقرّوا بالترتيب الذي اقرته اللجنة العثمانية التي تحدثنا عنها. وقال بعض العلماء: إن اختلاف مصاحفهم ـ أبيّ وعلي وعبدالله رضي الله عنهم ـ كان قبل العرض الأخير، وأن رسول الله ﷺ رتّب لهم تأليف السور بعد أن لم يكن فعل ذلك[٢].

قلت: وإن مما لا يحتاج إلى تأكيد: الإشارة إلى أن معارضة جبريل للنبي ﷺ

---

(١) تفسير القرطبي (١/ ٦٠).

(٢) المصدر السابق.

بالقرآن كانت على نحو مرتب، وأن النبي ﷺ كان يقرؤه على الناس على النحو الذي كان يعارضه به جبريل أو يقرؤه عليه.

٣- والذي يبدو لنا من مجموع الروايات والآراء حول هذا الموضوع أن معظم سور القرآن الكريم كانت مرتبةً على هذا النحو في زمن النبي ﷺ، وأن العدد الأقل، أو عدداً قليلاً لعلّه لا يتعدى سورتين أو ثلاثاً أو بضع سور ـ على أبعد تقدير ـ قد رتب على أيدي الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ. قال الإمام البيهقي: «كان القرآن على عهد النبيّ ﷺ مرتباً سوره وآياته على هذا الترتيب إلا الأنفال وبراءة، لحديث عثمان السابق». وإلى هذا ذهب السيوطي رحمه الله، وأضاف: «ولا ينبغي أن يستدل بقراءته ﷺ سوراً ولاء، على أن ترتيبها كذلك، وحينئذ فلا يرد حديث قراءته النساء قبل آل عمران، لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز»[١].

وحين أوهم كلامٌ لابن عطية أن هذا القدر الذي رتبه الصحابة أكثر من هذا.. استدرك عليه بعض العلماء المحققين؛ قال ابن عطية رحمه الله: «وظاهر الآثار أن السبع الطّوال، والحواميم، والمفصل، كان مرتباً في زمن النبي ﷺ. وكان في السور ما لم يرتب، فذلك هو الذي رُتِّب وقت الكَتْب»[٢] قال أبو جعفر النحاس: «الآثار تشهد بأكثر مما نصّ عليه ابن عطية، ويبقى منها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف».

رابعاً: حكم مخالفة ترتيب المصحف:

إن هذا الترتيب الذي نجده في المصاحف، مبدوءاً بسورة الفاتحة، ومختتماً

---

(١) الإتقان ١/ ١٧٨ ط دار إحياء العلوم.

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٥٤) طبع قطر.

بسورة الناس. . قد تم كما رأينا في العهد النبوي وفي الصدر الأول من الإسلام ومضت الأمة على الالتزام بالعمل به هذه القرون المتطاولة من الزمان. . . فصار العمل به والوقوف عنده لازماً لا يجوز التحوّل عنه أو المصير إلى غيره، بل لا يجوز ذلك حتى لو كان مستند هذا الترتيب اجتهاد الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ. لا يجوز إذن طبع المصحف، أو «تأليف سُوَرِه في الرسم والخط خاصة»[١]. بحسب عبارة العلماء، على غير هذا الترتيب.

١ - **أما تلاوة القرآن في الصلاة وتعليم سُوَرِه في المساجد أو دور العلم. . .** فيجوز فيهما مخالفة هذا الترتيب؛ قال أبو الحسن بن بطّال: «ولا يعلم أن أحداً قال: إن ترتيب ذلك واجب في الصلاة، وفي قراءة القرآن ودرسه، وأنه لا يحل لأحد أن يتلقن الكهف قبل البقرة، ولا الحج قبل الكهف! ألا ترى قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ للذي سألها: لا يضرّك أيّة سورة قرأت قبلُ، وقد كان النبي ﷺ يقرأ في الصلاة السورة في ركعة، ثم يقرأ في ركعة أخرى بغير السورة التي تليها»[٢]. وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الركعة الأولى من الصبح بالكهف، وفي الركعة الثانية بيوسف[٣]. ويضيف أبو الحسن قائلاً: «وأما ما روي عن ابن مسعود وابن عمر أنهما كرها أن يقرأ القرآن منكوساً، وقالا: ذلك منكوس القلب! فإنما عنيا بذلك من يقرأ السورة ـ الواحدة ـ منكوسة، ويبتدئ من آخرها إلى أولها لأن ذلك حرام محظور. . وفيه إفساد للسورة ومخالفة لما قُصد بها»[٤] قال الإمام النووي:

---

(١) راجع القرطبي (١/ ٦١).

(٢) القرطبي (١/ ٦١).

(٣) التبيان في آداب حملة القرآن للإمام النووي، ص ٥٤ دار المعرفة بدمشق. ورقم سورة الكهف في المصحف ١٨، ورقم سورة يوسف ١٢.

(٤) القرطبي ١/ ٦١.

«وأما قراءة السورة من آخرها إلى أوّلها فممنوع منعاً متأكداً، فإنه يُذهب بعض ضروب الإعجاز، ويزيل حكمة ترتيب القرآن، وقد روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي الإمام التابعي الجليل، والإمام مالك بن أنس أنهما كرها ذلك، وأن مالكاً كان يعيبه ويقول: هذا عظيم!!».

٢- وقد فرّق بعض العلماء بين تلاوة القرآن في الصلاة، وتعليمه للطلاب والتلاميذ، فكرهوا مخالفة ترتيب المصحف في الصلاة، وأجازوا مخالفة هذا الترتيب للإقراء والتعليم، قال الإمام النووي: وقد كره جماعة مخالفة ترتيب المصحف، وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف. حتى قال بعض علماء الشافعية إن المصلِّي إذا قرأ في الركعة الأولى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فإن عليه أن يقرأ في الثانية ـ بعد الفاتحة ـ من سورة البقرة. قال النووي: «ودليل هذا أن ترتيب المصحف إنما جعل هكذا لحكمة، فينبغي أن يحافظ عليها إلا فيما ورد الشرع باستثنائه»! وقال الإمام النووي: «وأما تعليم الصبيان من آخر المصحف إلى أوّله فحسن.. فإن ذلك قراءة متفاضلة في أيام متعددة، مع ما فيه من تسهيل الحفظ عليهم، والله تعالى أعلم»[1].

٣- وأما ترتيب سور القرآن بحسب النزول، لا للتدوين في المصاحف، ولكن في كتب التفسير، أو بغرض التفسير فقد ذهب إلى جوازه بعض العلماء. وإن كنا نرى أنه غير مستساغ لأن فيه خدشاً «لصورة» الإجماع الذي أشرنا إليه، وقد لا يكون ممكناً كذلك بغير قدر من التجاوز، لأن السورة من القرآن لم تكن تنزل دائماً مرة واحدة، أو لم تكن تنزل آيات من سورة ثانية إلا بعد أن يكتمل بناء السورة السابقة، فالترتيب بحسب النزول لا يمكن وصفه بالدقة... إلى جانب ما فيه من تضخيم

(١) التبيان للنووي، ص ٥٥.

مرحليّة البناء، وتضييق ساحة النص القرآني الذي أراد الله تعالى له أن يكون عاماً شاملاً، يعين تنجيمه وأسباب نزوله على مزيد من الفهم، لا على الانغلاق في حدود البيئة أو الزمان. ولهذا فإننا نكره العبارات القائلة: المكّي: ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني: ما وقع خطاباً لأهل المدينة... ونحو ذلك من العبارات والمواقف التي تتردد كثيراً في كتب التفسير!! ولعل هذا أن يكون أحد الأسباب الحاسمة في ترجيح رأي من يقول إن ترتيب السور جميعها كان بتوقيف. حيث تعاقبت السور المكية والمدنية في المصحف، بل الذي بُدئ فيه بأربع سور مدنية طوال تتألف من قرابة ثمانمئة آية... لم يتقدمها من الآيات المكية سوى سورة الفاتحة، التي تمثل خلاصة العهد المكي، وتتألف من سبع آيات قصار، والله تعالى أعلم.

الفصل السادس
الأحْرف السَّبْعَة

أولاً- بعض الآثار الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف:

١- روى البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «سمعتُ هشامَ بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروفٍ كثيرة لم يُقْرِئْنِيهَا رسولُ الله، فكدت أُسَاوره في الصلاة[١]، فتصبَّرت[٢] حتى سلَّم، فلما سلَّم لبَّبْتُه بردائِه[٣]، فقلت: مَن أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبتَ، فوالله إن رسول الله لهو أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها! فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تُقْرئنيها، وأنتَ أقرأتني سورة الفرقان! فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعتُه يقرؤها، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أُنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: «إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه».

٢- روى البخاري ومسلم أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أقرأني جبريل على حرفٍ فراجعته فزادني، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف أو إلى السبعة».

---

(١) أي: أوائبه وأقاتله وهو في الصلاة.

(٢) وفي رواية: فتربّصت أي تثبتُّ.

(٣) أي أخذت بمجامع ردائه في عنُقه وجذبته به؛ مأخوذ من اللبّة.

٣- وروى الترمذي عن أبي بن كعب قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المراء[١]، قال: فقال رسول الله لجبريل: إني بعثت إلى أمّة أميين، منهم الغلام والخادم والشيخ العاسي والعجوز، فقال جبريل: «فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف». وفي لفظ: «فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ».

ثانياً- حول دلالة هذه الآثار:

١- وأول ما يطالعنا في هذه الآثار أن المراد بالأحرف السبعة ـ عموماً وقبل استعراض المذاهب الرئيسة في ذلك ـ إنما هو وجوه في الألفاظ وحدها، أي القراءة أو القراءات، لأن الخلاف الذي أشير إليه في الحديثين الأول والأخير ـ وفي أحاديث أخرى كثيرة ـ كان يدور حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني! قال عمر رضي الله عنه: «إني سمعت هذا يقرأ القرآن على حروف لم تقرئنيها!» ولهذا فقد أبعد عن الصواب من ظن أن المراد بالأحرف السبعة معاني الأحكام! «كالحلال والحرام والمحكم والمتشابه والأمثال والإنشاء والأخبار» أو «كالناسخ والمنسوخ والخاص والعام والمجمل والمبين والمفسر» أو غير ذلك من تقسيماتهم. وذلك لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يختلفوا في تفسير القرآن ولا أحكامه، ولكن اختلفوا في قراءة حروفه!

ولأن التوسعة بالقراءة بأي حرف لا يمكن أن تقع في تحليل حرام، ومن المحال أن يكون الحرف حراماً لا ما سواه، أو يكون حلالاً لا ما سواه، أو أن يكون محكماً أو متشابهاً أو أمثالاً! بل إن قراءة القرآن على أنه حلال كله، أو أمثال كله.. لا يمكن أن يقول به أحد، لأنه أبعد من المحال! علماً بأن تفسير الأحرف السبعة

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٣٥ قال المحقق رحمه الله: إسناده حسن صحيح. وأحجار المراء: موضع بقباء خارج المدينة. و(عَسَا الشيخ): إذا كبر وأسنَّ وضعف بصره ويبس جلده وصَلُب.

على أنها أنواع من القرآن ـ كهذه التي ذكرنا طرفاً منها ـ تجاوزت العشرين من الأقوال والآراء! وكلها لا يعتدّ به، ولا يلتفت إليه!

موضوع هذه الأحرف إذن: **وجوه الألفاظ لا تفسير المعاني**. أي أنها تدور حول قراءة القرآن وتلاوته، وليس حول تفسيره وأقسامه ومعانيه.

وقد تكفل الطبري ببيان هذه النقطة.. لا أقول بما لا مزيد عليه، بل بما يزيد في ذلك عن الحاجة!

٢- كما تدل هذه الآثار على أن تلك الحروف **معروفة بطريق السماع عن النبي** ﷺ، لقول هشام في الحديث الأول: «أقرأنيها رسول الله ﷺ» ولقول النبي ـ ﷺ ـ «هكذا أنزلت» ويفهم من هذا الحديث الثاني ـ هكذا أنزلت ـ أن بعض هذه الحروف نزل بها الوحي ابتداء، ولهذا توصف بأنها من (إقراء) الوحي، في حين توصف الحروف الأخرى بأنها من (إقرار) النبي ﷺ. **وكل ما ينطبق عليه مسمى التبديل هو من إقراء الوحي**، ولهذا وجب الاقتصار فيه على موضع النقل ومحل السماع ليس غير.

وأما ما روي من حديث الملك الذي استزاده النبي «حتى بلغ سبعة أحرف كلها كاف شاف ـ أو ليس فيها إلاَّ كاف شاف ـ قلتَ: غفوراً رحيماً، أو قلتَ سميعاً حكيماً، أو قلتَ: عليماً حكيماً.. أيَّ ذلك قلتَ فإنه كذلك»: فإن معناه التأكيد على اتفاق هذه الحروف في المعنى والمفهوم وإن اختلفت في المبنى واللفظ، وليس معناه جواز التبديل والتغيير، قال الحافظ ابن عبد البر في شرح الحديث: «إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معانٍ متفقٌ مفهومُها، مختلفٌ مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى خلافاً ينفيه ويضادُّه، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده!»[1].

---

(١) البرهان ١/ ٢٢١، والإتقان ١/ ١٦٨.

قال ابن عطية: «ولم تقع الإباحة في قوله عليه السلام: فاقرؤوا ما تيسر منه، بأن يكون واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن وكان معرضاً أن يبدّل حتى يكون غير الذي نزل من عند الله!! وإنما وقعت الإباحة في الحروف السبعة للنبي عليه السلام ليوسع بها على أمّته، فقرأ مرة لأُبيّ بما عارضه به جبريل، ومرة لابن مسعود بما عارضه به أيضاً».

قال: «وعلى هذا يحمل قول أنس بن مالك حين قرأ: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْئًا وأصوب قِيلًا﴾ [المزمل: ٦]، فقيل له: إنما تقرأ «وأقوم» فقال أنس: أقوم وأصوب وأهيأ واحد، فإنما معنى هذا أنها مروية عن النبي عليه السلام، وإلاّ فلو كان لأحدٍ من الناس أن يصنعه لبطل قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[1] [الحجر: ٩].

القراءة بالمعنى إذن باطلة ومرفوضة، وليست هي المرادة بالحروف السبعة، أو أحد وجوهها على كل حال، ولا تعدو أن تكون قراءة تفسيرية، أو تفسيراً من التفسير.

قال الحافظ الدمشقي المشهور بابن الجزري: «وأما من يقول إن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه! إنما قال: نظرت القراءات، أو إني سمعت القراء فوجدتهم متقاربين فاقرؤوا كما عُلِّمتم».

ثم إن التغيير والتبديل، بمرادف أو بغير مرادف، مرفوض بقوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ

(١) ربما كان من هذا الحفظ أو من تتمته: حفظ الحروف، ولهذا اشترط العلماء في القراءة: التواتر، كما سنتحدث عن ذلك فيما بعد.

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الآية: ١٥]، فإذا كان هذا ليس من حق النبي نفسه ـ صلوات الله عليه ـ فكيف يسوغ ذلك في حق أحدٍ من الناس!

٣- وتدل الأحاديث السابقة ـ وبخاصة الحديث الثالث ـ على أن الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف هو **التيسير على الأمة الإسلامية جميعاً** وأوّلهم العرب الذين شرفوا بهذا الكتاب الكريم، فقد كان فيهم من الاختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات وطريقة الأداء ما يشق معه الأداء الواحد أو القراءة الواحدة في جميع هذه الأمور. . فكان نزول القرآن على سبعة أحرف لوناً من ألوان التيسير والتسهيل ورفع الحرج. فإذا ذكرنا بلاغة القرآن التي بلغت حد الإعجاز، وذكرنا من ألوان هذا الإعجاز وصوره: النظم القرآني الذي شمل أدق الاحتمالات التركيبية للألفاظ العربية وما يتصل بذلك من نظام القرآن الصوتي ـ بحيث يستقيم لقارئ القرآن ومتلقيه أن يقرأ سائر نصوص العربية ولا عكس ـ أدركنا معنى كلام النبي ﷺ عن الغلام والخادم والشيخ العاسي، والعجوز، وأدركنا من ثم طرفاً من حكمة التيسير والتسهيل.

٤- ويمكننا أن نستدل من هذه الأحاديث أيضاً على أن هذه الأحرف يبعد أن يراد بها اللغات، فقد ذهب بعض العلماء إلى أن المراد بها ـ أي الأحرف ـ سبع لغات من لغات العرب: بمعنى أن هذه الأحرف جمعت بين لغات القبائل العربية، وهذا بعيد كما قلنا، لأن النبي ﷺ قال: «منهم الغلام والخادم والشيخ العاسي»، ولم يقل: فيهم الهذلي والقرشي والثقفي والكناني. . . إلخ.

٥- ويدل الحديث الثالث (عند أحجار المراء بالمدينة) أن الحروف التي كانت من إقرار النبي ليس فيها تبديل لفظ بآخر، لأن هذا من الحروف التي نزل بها الوحي

أو كانت خاصّة به: «هكذا أنزلت». والإقرار كان رخصة من النبي الكريم لأصحاب الأعذار الذين سبقت الإشارة إليهم، أما (الإقراء) الذي كان منه ﷺ ابتداء، فهو من القرآن المنزل.

وقد روى الإمام مسلم بسنده عن أُبي بن كعب أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار[١] فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين: فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسال الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك! ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا».

وقد وقع ذلك في المدينة، فأحجار المراء وأضاة بني غفار كلاهما بالمدينة. وهذا المجتمع المدني غير متجانس بحكم تكوينه وبسبب كثرة الوافدين إليه من الراغبين في الإسلام من أنحاء الجزيرة وخارجها[٢] أي أن الحاجة إلى التوسعة والتسهيل برزت في المدينة، ولم تكن في مكة حين كان القرآن ينزل على قوم يتفقون كذلك في اللهجة، وليس في اللغة فحسب.

٦- ويدل هذا الحديث والحديث الثاني السابق، على أن **المراد بالسبعة العدد الحقيقي** بحيث لا يزيد ولا ينقص، لأن النبي ﷺ كان يستزيد الملك حرفاً وراء حرف حتى بلغ سبعة أحرف. وفي حديث أبي بكرة: «فنظرت إليه فسكت، فعلمت

(١) الأضاءة ـ بفتح الهمزة ـ مستنقع الماء كالغدير، ونسب إلى بني غفار لأنهم نزلوا بالمدينة عنده.

(٢) تاريخ القرآن للأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين ص ٤٢.

أنه قد انتهت العدة» وبهذا يتبين خطأ من قال إن المراد بالسبعة ليس حقيقة العدد بل مطلق السعة والتيسير، بدليل أن العرب يطلقون لفظ السبعة والسبعين والسبعمائة ولا يريدون حقيقة العدد، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر. قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقال تعالى: ﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ﴾ [التوبة: ٨٠]، قال ابن الجزري: «وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه».

ثالثاً- ما هي هذه الأحرف السبعة؟

من الواضح، بعد ما قدمناه، أنه لا يراد بهذه الأحرف: «سبع لغات أو لهجات من لغات العرب أو لهجاتهم ـ أو من لغات غيرهم[١] ـ أحصاها بعضهم أو اختلفوا في عدها وإحصائها. . لأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اللذين اختلفا ـ في الحديث الأول ـ كلاهما من قريش ولغتهما ولهجتهما واحدة!! وربما أمكن القول إن سبب هذا الاختلاف يعود إلى سابقة عمر رضي الله عنه ورسوخ قدمه في الإسلام، بخلاف هشام الذي كان من مسلمة الفتح، وقد حفظ سيدنا عمر سورة الفرقان قديماً، ثم لم يسمع ما نزل فيها وقرئت به بخلاف ما حفظه وشاهده رضي الله عنه، ولا يبعد أن يكون سماعه بحديث الأحرف السبعة إنما كان في هذه الواقعة، ولهذا بادر بالإنكار على هشام، خشية أي خطأ أو تحريف يلحق بكتاب الله تعالى[٢].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ ها هنا يتوجه إلى وجهين: أحدهما أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات،

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٣٦، ومقدمة كتاب المباني ص ٢١٨.

(٢) راجع فتح الباري لابن حجر ٩/ ٢٦ المطبعة السلفية إشراف محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب رحمهما الله تعالى.

لأن الأحرف جمع حرف في القليل ـ كفلس وأفلس ـ والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ ﴾ [الحج: ١١] فالمراد هنا الوجه، أي على النعمة والخير وإجابة السؤال والعافية، فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأن وعبد الله، وإذا تغيرت عليه وامتحنه بالشدة والضر ترك العبادة وكفر، فهذا عَبَد الله على وجه واحد! قال الدَّاني: «فلهذا سمَّى النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً على معنى أن كل شيء منها وجه».

ويبدو أن جماع القول في تفسير هذه الأحرف، أو تلك الأوجه من الاختلاف التي لا تخرج عنها القراءات مهما كثرت وتنوعت، هو ما أشار إليه ابن قتيبة (ت٢٧٦) هـ وما ذهب إليه أبو الفضل الرازي (ت ٤٠٤هـ) ومكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) وما قال به ـ بعد ـ الحافظ الدمشقي المشهور بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)[1] ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ.

قال الرازي: الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه:

الأول: اختلاف الأسماء من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والمبالغة وغيرها. ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨ والمعارج: ٣٢]، قرئ هكذا بالجمع «لأماناتهم» وقرئ بالإفراد «لأمانتهم».

---

(١) وذهب إليه من المعاصرين: الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، والدكتور موسى شاهين لاشين، والدكتور صبحي الصالح بعد أن قام بدمج الوجهين الثاني والثالث، لأن تصريف الأفعال داخل في الاختلاف في وجوه الإعراب. وأضاف وجهاً سابعاً هو الاختلاف في الحروف مثل: «يعملون وتعملون، والصراط والسراط». راجع مناهل العرفان للزرقاني ١/ ١٥٥-١٥٧، ومباحث في علوم القرآن للدكتور الصالح ص ١٠٩-١١٦، واللآلئ الحسان للدكتور لاشين ص ١٢١-١٢٣، وانظر كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٢٦.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه من نحو الماضي والمضارع والأمر.. نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [سبأ: ١٩] قرئت «ربُّنا باعَدَ»، فالقراءة الأولى بنصب لفظ «ربنا» على أنه منادى، و«باعد» فعل دعاء. والثانية «ربنا» مبتدأ، و«باعد» فعل ماض خبر.

الثالث: وجوه الإعراب كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] على أن الفعل لآدم، وقرئ بنصب «آدم» ورفع «كلمات» على أن الكلمات هي التي تلقته.

ولا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم، كما رأيت، أو فعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ من آية المداينة: [البقرة: ٢٨٢]، قرئ بفتح الراء وضمها، فالفتح على أن «لا» ناهية والفعل مجزوم، والفتحة في الراء هي فتحة إدغام المثلين، أما الضم فعلى أن «لا» نافية ـ والمعنى على الإخبار ـ والفعل بعدها مرفوع.

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَـٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، قرئ: «وهل يُجازى إلا الكفورُ».

الرابع: الاختلاف بشيءٍ من الزيادة والنقص، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، قرئ: «وما عملت أيديهم» وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣]، قرئ هكذا، وقرىء أيضاً بنقص كلمة «ما خلق» أي «والذكر والأنثى».

الخامس: التقديم والتأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، قرئ أيضاً: «وجاءت سكرة الحق بالموت»، ونحو قوله تعالى:

﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ من الآية ١١١ سورة التوبة، بالتبادل بين البناء للمعلوم والمجهول.

السادس: القلب والإبدال في كلمة بأخرى، وفي حرف بآخر، كقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، قرئت «فتثبتوا» وقوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: ٢٩ و٥٣]، قرئت «إن كانت إلاّ ذِقْيَةً» وقوله تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]، قرئ: «وطلع» بالعين ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، و«بظنين» فلا فرق هنا أيضاً بين الاسم والفعل.

السابع: اختلاف اللغات ـ يريد اللهجات ـ من فتح وإمالة وتفخيم وترقيق وتحقيق وتسهيل وإدغام وإظهار ونحو ذلك؛ فلا فرق في هذا الوجه بين الفعل والاسم والحرف، قرئ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [النازعات: ١٥][1] بالفتح والإمالة في «أتى» و«موسى»، وقرئ بهما أيضاً في لفظ «بلى» في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤].

وهذه الوجوه التي ذكرها الرازي، والتي تشمل جميع وجوه الاختلاف في لغة العرب تعني أن المراد بالأحرف السبعة: التوسعة حقيقة، أو أنها أدّت هذه المهمة أحسن أداء.

رابعاً: الأحرف السبعة بين الرخصة والعزيمة:

والسؤال الذي لا غنى لنا عن ذكر أجوبة العلماء عنه، هو هل كانت هذه الأحرف رخصة موقوته بأجلها انتهت يوم جمع عثمان المصاحف المشهورة، أو يوم نسخها وبعث بها إلى الأمصار، أم هي عزيمة وأمر مقرر ليس في وسع أحد منعه أو

---

(١) ورد اسم موسى عليه السلام في القرآن الكريم ستاً وثلاثين ومئة مرة، وفي سورة طه: ٩ «وهل أتاك حديث موسى» بزيادة الواو.

إلغاؤه . . أو ـ بعبارة أخرى ـ إن في وسع من شاء أن يقرأ بها قرأ في أي زمان ومكان وبشروطها المقررة والمعروفة بالطبع؟!

قال ابن الجزري: وأما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها، فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة. وبنوا ذلك على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة، ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن.

يضاف إلى ذلك أن الصحابة قد أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وإرسال كل مصحف منها إلى مصر من أمصار المسلمين، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. قالوا: ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة، ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن.

وذهب جمهور العلماء والأئمة إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط. قال ابن الجزري: ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام، متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها[1].

ويكون الصحابة قد أسقطوا من هذه الأحرف ما كان إقراراً من الرسول ﷺ لأصحاب الأعذار من الشيوخ والعجائز والغلمان؛ بوصف ذلك رخصة مؤقتة زالت بزوال مقتضياتها، حين قدروا على الأداء الأمثل بالتعليم والمران، ونظراً لاستحالة ضم اللهجات في رمزٍ خطيّ[2].

---

(١) النشر ٢/ ٣١.

(٢) راجع تاريخ القرآن للأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين ص ٥٤-٥٥، ومباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح ص ١٠٨.

ومعلوم أن التسهيل لأصحاب الأعذار كان في الوجه السابع أو الأخير من الأوجه السابقة (اختلاف اللهجات).

وذهب الطبري إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلاّ على حرف واحد من الحروف السبعة، وقال: إن هذه الحروف السبعة كانت في صدر الإسلام أيام رسول الله ﷺ وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان، ثم رأى عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعاً لكلمة المسلمين، فنسخ المصاحف بهذا الحرف ـ قال: وهو حرف قريش! ـ وأهملت سائر الحروف. وقد بنى الطبري رأيه في نسخها على مذهبه في تفسيرها أو تعريفها.

وقد أطال رحمه الله ـ مرة أخرى ـ في الدفاع عن هذا الرأي، وبيان أن الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة فتعصي بتركها أو إهمالها، وإنما كان ذلك جائزاً أو مرخصاً لهم فيه، حتى إذا اختاروا حرفاً واحداً وأجمعوا على ذلك، تعين المصير إليه والوقوف عنده.

قال صاحب «مناهل العرفان»: «والتحقيق أن القول باشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها، يتوقف على أمرين:

أحدهما: تحديد المراد من الأحرف السبعة.

وثانيهما: الرجوع إلى ما هو مكتوب وماثل بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر».

قلت: وإذا رجعنا إلى ما اخترناه في تحديد المراد من الأحرف السبعة ـ في ضوء الأحاديث المتقدمة ـ وأنها «الأوجه التي رجع إليها كل اختلاف في القراءات، سواءٌ منها ما كان صحيحاً وشاذاً ومنكراً» وأنها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرازي وغيره من العلماء المتقدمين والمتأخرين، في الوقت الذي يتعذر علينا الرجوع إلى

ما هو مخطوط في هذه المصاحف في الواقع ونفس الأمر كما يقال ـ وإن كانت كتب التفسير والقراءات تسعفنا بقراءات منسوبة إلى هذه المصاحف لا يحتملها الرسم الواحد وموزعة على هذه المصاحف ـ فإن في وسعنا أن نذهب إلى الرأي القائل **بمبدأ بقاء الأحرف السبعة بوصفها عزيمة وليست برخصة**. وذلك على النحو الذي نصّ عليه ابن الجزري، وعزاه إلى جمهور العلماء والأئمة ـ وسوف نزيد هذه النقطة بياناً في مبحث القراءات القادم إن شاء الله ـ مع الإشارة إلى أن هذه القراءات التي لا يحتملها الرسم الواحد نادرة.

خامساً- دلالة هذه الأحرف:

وأخيراً، فإن لهذه الأحرف، وما نجم عنها من اختلاف القراءات، دلالتها بما أضافته من المعاني، وأغنت أو أحيت من لغة أو لهجة[١].

ولكن دلالتها الرئيسة فيما نقدّر ـ وهذا ما يؤكد مبدأ بقائها في المصاحف واستمرار العمل بها ـ أنها واحد من أدلة الإعجاز في النظم القرآني. . هذا النظم الذي يجري عليه كل هذه الأوجه السابقة، ويبقى حيث هو في الموضع الذي لا يعتلّ بأفواه قارئيه، ولا يختل بآذان سامعيه!! ويظهر ذلك من أدنى مقارنة سريعة بين قراءة نقلت عن النبي ﷺ بطريق التواتر، وبين أي كلمة أو عبارة يقحمها إنسان على النص القرآني!!

ثم هل تجد فيما تعلم كاتباً يمكن أن يجري على كلامه مثل هذا الذي عرفت خبره في الأحرف السبعة، ثم يبقى الأسلوب بحيث تركه صاحبه، أو أراد له أن يكون. . . ناهيك عن المعجز!. . سبحان ربي الذي أنزل في محكم تنزيله قوله

---

(١) راجع مقدمة كتاب المباني ص ٢٣٠ فما بعدها. وانظر كتاب القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين.

تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ ﴾ [يونس: ١٥].

تمهيد
حَول مُصْطلح «علوم القُرآن»
(١)

القرآن الكريم هو المصدر الأول للثقافة والتشريع. ولا يخفى أثره المباشر أو البيّن في فروع الثقافة الإسلامية ومكوّناتها، وفي علوم الفقه والتشريع.

فضلاً عن أثره غير المباشر في «العلوم التجريبية» التي عرفتها الحضارة العربية الإسلامية؛ وذلك من خلال «المنهج العلمي» الذي جاء به، والمناخ العقلي الذي أشاعه، والشروط النفسية والاجتماعية التي وفّرها أو حققها للمجتمعات الإسلامية.

ولكن ذلك لا يعني أن نعدّ أنواع هذه العلوم، وفروع تلك الثقافة، أو نسلكها في قائمة ما أسماه العلماء «علوم القرآن» أو أطلقوا عليه هذا المصطلح.

وإنما أطلق هذا المصطلح أو الاصطلاح وبلفظ الجمع (علوم) كما يقول بعض العلماء[١] ـ ليشمل «كل علم يخدم القرآن أو يستند إليه» قال:

«وينتظم في ذلك علم التفسير، وعلم القراءات، وعلم الرسم العثماني، وعلم إعجاز القرآن، وعلم أسباب النزول، وعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم إعراب القرآن، وعلم غريب القرآن، وعلوم الدين واللغة، إلى غير ذلك».

---

(١) الأستاذ الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه: مناهل العرفان في علوم القرآن: ١/ ٢٣ دار إحياء الكتب العربية – الطبعة الثالثة.

ولكننا إذا أردنا الدقّة فإن أكثر هذه العلوم، التي شملها العنوان السابق، أو التي جرت العادة بدراستها والتعرض لها في الكتب التي تبحث في «علوم القرآن». . . يدور أكثرها حول تفسير بعض جوانب القرآن الكريم أو يمهد لشرحها وتفسيرها، فهي «علوم التفسير» أو علوم تفسير القرآن، إن صح هذا الإطلاق أو التعبير، ولهذا فإن «عدّ» التفسير من هذه العلوم أو من علوم القرآن، وجعله قسيماً أو نوعاً كسائر الأنواع مسألة فيها نظر، لأن أغلب تلك العلوم، كما قدمنا، أريد بها تيسير سبيل شرحه وتفسيره وفهمه.

ولهذا فقد جرت العادة بأن تُصدّر المصنفات الكبيرة في تفسير القرآن بمقدمة أو مقدمات تشتمل على أهم تلك العلوم، على نحو ما فعل أبو جعفر الطبري والراغب الأصفهاني وابن عطيّة والقرطبي صاحب كتاب المباني وغيرهم.

بل إننا نود تأكيد هذه الملاحظة بالمقارنة بين الغاية الأساسية أو الدور الرئيس لعلوم القرآن وبين الغاية الأساسية أو الغرض الرئيس من المصطلح وعلوم الحديث. . . فإن هذه الأخيرة تدور حول التحقق من صحة «الحديث» والتأكد من نسبته إلى النبي ﷺ. أما علوم القرآن فتدور حول تفسير القرآن وتسهيل سبيل فهمه وشرح معانيه.

وغني عن البيان أن من يطالع ـ في مثل هذه المؤلفات ـ فصلاً عن كل واحد من هذه العلوم، كالمكّي والمدني، وفواتح السور، وتشبيهات القرآن، وقصصه وأمثاله، وإعجازه، . . ونحو ذلك؛ يكون قد قطع شوطاً حسناً في التفسير وفهم القرآن، أو تذوّق بيانه والعقل عنه. . نظراً لوقوفه على جملة من المعاني الجامعة التي تدور حول القرآن بجملته، أو حول طوائف من الآيات التي انتظمت في سلك هذه العلوم.

(٢)

وأياً ما كان الأمر فإن بدء الكتابة والتأليف في كل علم من علوم القرآن كان سابقاً لجمع أطراف هذه العلوم في كتب خاصة جامعة، على نحو ما نراه في كتاب «البرهان في علوم القرآن» للزركشي، المتوفى عام (٧٩٤) والذي بحث في سبع وأربعين نوعاً أو علماً من هذه العلوم، في أربعة مجلدات.

وكتاب «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (ت٩١١) والذي بحث في ثمانين علماً من هذه العلوم، مقتفياً في منهجه بصورة عامة أثر الزركشي وناظراً في كتابه. ويوجد قبل هذين الكتابين الجامعين ـ المطبوعين ـ كتب أخرى سابقة لم يكن من همنا استقصاؤها والوقوف عندها لتحقيق من هو السابق من العلماء لاستعمال مصطلح «علوم القرآن» بالمعنى المشار إليه. ولكننا نشير إلى أن استعراض فهارس الكتب المخطوطة للوقوف على اسم المؤلف الأول أو الثاني الذي وضع على كتابه ذلك العنوان ـ علوم القرآن ـ لا يكفي، بل هو إلى الخطأ ومجانبة الصواب أقرب! لأن كثيرين من القدماء استعملوا اللفظ السابق بمعنى «علوم التفسير» على نحو ما أشرنا أو قريباً منه، إلا أن كتبهم هي في تفسير القرآن، ولكنهم عرضوا تفسير الآية، أو رتّبوا القول في شرح الآية أو الآيات على فقرات تشتمل على «القراءة، واللغة والإعراب والمعنى، والنظم، والأحكام، ونحو ذلك» كما فعل الحوفي (ت٤٣٠) في كتابه الموسوم «البرهان في علوم القرآن»، والذي عرّفنا به مع تفاسير القرن الخامس الهجري في كتابنا «الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن»[١].

كما أننا نبعد أن يكون هذا الاصطلاح قد حاك في الصدور ونطقت به الألسنة! ـ

(١) انظر ص ٥٢-٥٣.

على النحو المشار إليه ـ في القرن الثاني للهجرة، وذلك أن بعض العلماء يجعل الإمام الشافعي أول من فعل ذلك حين سيق مرة إلى الخليفة هارون الرشيد بتهمة تزعم حركة للشيعة في اليمن، فبادره الرشيد بهذا السؤال: كيف علمك يا شافعي بكتاب الله عز وجل فإنه أولى الأشياء أن يبتدأ به؟ قالوا: فقال الشافعي: عن أي كتاب من كتب الله تسألني يا أمير المؤمنين؟ فإن الله تعالى قد أنزل كتباً كثيرة! قال الرشيد: قد أحسنت، ولكن إنما سألت عن كتاب الله المنزل على ابن عمي محمد ﷺ، فقال الشافعي: إن علوم القرآن كثيرة، فهل تسألني عن محكمه ومتشابهه، أو عن تقديمه وتأخيره، أو عن ناسخه ومنسوخه[١]... إلخ.

قلت: وسياق القصّة والعلوم التي عددها الإمام الشافعي، تومئ إلى طابع التلفيق المتأخر على هذه الحادثة، فالسؤال عن العلم بكتاب الله عز وجل لا يجاب عنه بمثل هذه الحذلقة الباردة التي لا يفعلها الإمام ـ رضي الله عنه ـ حتى في مثل هذا الموقف، والسؤالُ في كل عرف وقياس إنما هو عن القرآن الكريم!! كما أن سائر «عناصر» هذه القصة من استحسان الرشيد لجواب الشافعي، والإشارة إلى النبي الكريم ﷺ بابن عم هارون!! الخ.. كل ذلك يشير إلى أن هذه التركيبات لا تليق بالرشيد والإمام الشافعي جميعاً...

ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن من البعيد حقاً أن تكون «علوم القرآن مجموعة في صدور المبرّزين من العلماء» في القرن الثاني، ثم لا يتنبه أحد إلى «الكتابة» فيها مجموعة قبل أواخر المائة الرابعة من الهجرة، على مذهب من يظن أن كتاب الحوفي السابق في هذه العلوم وليس في تفسير القرآن[٢].

---

(١) مناهل العرفان للزرقاني ١/ ٣٣.

(٢) راجع مناهل العرفان للزرقاني ١/ ٣٤-٣٥.

(٣)

وأخيراً، فإن هذه العلوم قد أفردت بالتصنيف، كلّ في مؤلفات خاصة، ونال بعضها من العناية وتتابع القول في جميع العصور ما يجعل التأريخ له ـ وحده ـ ألزم وأكثر ضرورة، وأجدى للقارئ من السير وراء هذه العلوم مجتمعة. وحسبنا في هذا المجال ما أشرنا إليه من كتابي «البرهان» و«الإتقان»[١] اللذين نُشرا بعناية الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم رحمه الله. على أننا سنحاول عند الكلام على كل علم من هذه العلوم، الإشارة إلى أهم المصنفات الموضوعة فيه، مع شيء من مراعاة الأهمية الموضوعية والترتيب الزماني إن شاء الله تعالى.

(١) بالإضافة إلى بعض مقدمات كتب التفسير، كمقدمة كتاب المباني وكتاب ابن عطية، اللتين نشرهما «آرثر جيفري» تحت عنوان (مقدمتان في علوم القرآن)، ومقدمة تفسير الراغب الأصفهاني المطبوعة مع كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار. ومقدمة تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن. إلى جانب مقدمة تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

الفصل الأول

أسباب النزول

كان نزول القرآن الكريم حدثاً ضخماً وواقعة من أعظم وقائع التاريخ الإنساني، بل أعظم وقائعه على الإطلاق منذ آدم ونوح وحتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ولا يتسع المجال هنا لتفصيل القول في الاتجاه الذي أخذه التاريخ الإنساني بعد هذا النزول، أو بعد بعثة محمد ﷺ خاتم النبيين الذي نزل هذا القرآن على قلبه ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين، أو الأحداث الكبرى التي شهدها هذا التاريخ حتى انتهى بالعالم كله اليوم إلى الصورة التي هو عليها، والتي ما كان لها أن تكون كذلك لولا هذا النزول الكريم والبعثة الشريفة.

وتكفينا الإشارة إلى أن لحظة النزول قسمت التاريخ الإنساني إلى فترتين أو مرحلتين: ما قبل النزول، وما بعد النزول. وقد أشير إلى هاتين المرحلتين بقوله تعالى في وصف القرآن: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢] والمراد بالذي بين يديه: ما تقدمه وسبقه أو كان قبل نزوله. والمراد بالذي خلفه: ما يكون أو يقع وراءه أو بعد نزوله. وينطوي تحته بطبيعة الحال ما أشرنا إليه في التمهيد من أصول الثقافة والأحكام التي «نُص» عليها في القرآن بوصفها أحكاماً عامّة وممتدّة إلى يوم القيامة. فهذه الأصول والأحكام الثوابت لن يلحقها نقص أو خلل أو باطل، بل سوف تثبت الأحداث والتجارب

الإنسانية طال الزمان أم قصر أن ما ناقضها وخالفها هو الباطل، وأنها الحق الذي سيعود الناس إليه أو يبحثون عنه في يوم من الأيام.

والذي نود الوقوف عنده في هذا السياق: أن النزول نفسه لم يحصل مرة واحدة، كما كانت عليه الحال في الكتب السماوية السابقة، ولكنه امتد لفترة تقرب من ربع قرن، وإذا سمينا المرحلة السابقة على النزول بالبُعد التاريخي، والمرحلة التي تلي عصر التنزيل بالبعد المستقبلي ـ وإن كانت التسمية الأولى صالحة للمرحلتين ـ فإن زمن النزول الممتد نفسه، أو المشار إليه يمكن تسميته بالبعد الزماني للنزول أو التنزيل. علماً بأن هذا البعد أو الفترة الزمنية الممتدة للنزول عبّر عنها بالنزول المنجَّم، أي على نجوم بمعنى دفعات ومرات متعددة. وقد عرضنا في فصل سابق لجملة من حِكَم هذا التنجيم، ولاحظنا ـ لأول مرة ـ أهمية وخطورة هذا التنجيم في توثيق وقائع السيرة المحمدية الشريفة، وفي الدلالة على أن النبي الكريم خاتم النبيين صلى الله عليه وعليهم أجمعين. كما لحظنا دور هذا التنجيم في تصويب حركة التطبيق والتنفيذ، أو الدلالة على مواطن الخطأ ووجوه التقصير في تنفيذ الأحكام والتشريعات.

والذي نضيفه هنا: أن هذا النزول المنجّم اتّسع لأسباب النزول التي نتحدث عنها في هذا الفصل، كما اتسع للنسخ عند من يرى وقوعه في القرآن الكريم، والذي سنتحدث عنه في فصل قادم إن شاء الله.

ونبدأ أولاً بتعريف سبب النزول:

١ - تعريفه:

يراد بسبب النزول «ما نزلت الآية أو الآيات مبيِّنة لحكمه أيام وقوعه» كأن تقع حادثة أو يوجّه إلى النبي ﷺ سؤال فتنزل الآيات فيما يتصل بتلك الحادثة أو بجواب

ذلك السؤال: فيقال بعد ذلك: «سبب نزولها كذا»، مثاله: ما أخرجه البخاري والترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما وُجّه النبي ﷺ إلى الكعبة، قالوا: يا رسول الله كيف بإخواننا الذين ماتوا وهم يصلُّون إلى بيت المقدس؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومعلوم أن النبي ﷺ لما قدم المدينة صلّى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، وكان يحب أن يُوجّه إلى الكعبة فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] فوجّه نحو الكعبة[1].

أ- والقيد المذكور «أيام وقوعه» للاحتراز عن الآيات التي تنزل ابتداءً من غير سبب. قال السيوطي: «والذي يتحرر في سبب النزول أنه: ما نزلت الآية أيام وقوعه. ليخرج ما ذكره الواحدي في تفسيره في سورة الفيل من أن سببها قصة قدوم الحبشة، فإن ذلك ليس من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية، كذكر قصة نوح وعاد وثمود وبناء البيت ونحو ذلك». أي أن عصر ما قبل النزول أو ما أسميناه البعد التاريخي كوقائع وأحداث لا علاقة له بسبب النزول.

ب- ولا نقصد بهذا القيد أو لا نعني به أن يكون نزول الآية عقب الحادثة أو السؤال مباشرة، بل تكفينا الظروف التي ينزل القرآن فيها متحدثاً عن ذلك السبب،

---

(١) أخرج البخاري من حديث البراء أن رسول الله ﷺ صلّى إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً، وكان يعجبه أن تكون قِبلته قِبَل البيت... الحديث. وفيه: وكان الذي مات على القبلة قبل أن تُحول قِبَل البيت رجال قتلوا، لم ندر ما نقول فيهم، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

صحيح البخاري، الحديث رقم ٤٠ (باب الصلاة من الإيمان) رقم ٤٤٨٦ (باب: سيقول السفهاء من الناس..) طبع بيت الأفكار الدولية للنشر ص٣١ وص٨٤٨.

سواء أوقع النزول على الفور أم على التراخي؛ فقد أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال: بعثت قريش النضر بن الحارث وعُقبة ابن أبي مُعَيط إلى أحبار اليهود بالمدينة فقالوا لهم: سلوهم عن محمد، وصِفوا لهم صفته، وأخبروهم بقوله، فإنهم أهل الكتاب وعندهم ما ليس عندنا من علم الأنبياء، فخرجا حتى أتيا المدينة فسألوا أحبار اليهود عن رسول الله ووصفوا لهم أمره وبعض قوله، فقالوا لهم: سلوه عن ثلاثة فإن أخبركم بهن فهو نبي مرسل، وإن لم يفعل فالرجل متقوّل، سلوه عن فتية ذهبوا في الدهر الأول ما كان من أمرهم فإنه كان لهم أمر عجيب؟ وسلوه عن رجل طوّاف بلغ مشارق الأرض ومغاربها ما كان نبؤه؟ وسلوه عن الروح ما هو؟ فأقبلا حتى قدما على قريش فقالا: قد جئناكم بفصل ما بينكم وبين محمد، فجاؤوا رسول الله ﷺ فسألوه، فقال: «أخبركم غداً بما سألتم عنه»، ولم يستثن (أي لم يقل: إن شاء الله)، فانصرفوا، ومكث رسول الله ﷺ خمس عشرة ليلة لا يحدث الله في ذلك إليه وحياً ولا يأتيه جبريل حتى أرجف أهل مكة، وحتى أحزن رسول الله ﷺ مكث الوحي عنه، وشق عليه ما يتكلم به أهل مكة، ثم جاءه جبريل من الله بسورة أصحاب الكهف، وفيها خبر ما سألوه عنه من أمر الفتية والرجل الطواف، وفيها يرشده الله تعالى إلى أدب الاستثناء بقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ﴿٢٤﴾﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤][1].

ج- ويستوي في ذلك أن يكون السؤال ـ الذي نزلت الآيات بسببه ـ متصلاً بأمر مضى كقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣] ـ في الحادثة السابقة ـ أو بأمر حاضر كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ

(١) لُباب النقول للسيوطي، ص١٥٥.

﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [النساء: ١٥٣] نزلت في اليهود قالوا للنبي ﷺ: إن كنت نبياً فائتنا بكتاب جملة من السماء كما أتى به موسى، أو بأمر مستقبل نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

٢- فوائد معرفته:

يمكن تلخيص هذه الفوائد بما يلي:

أ- تعد معرفة سبب النزول أحد العناصر المعينة على فهم الآية أو النص القرآني، لأن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب كما يقول ابن تيمية رحمه الله[1]. وبعبارة أدق: إن هذه المعرفة تعين على فهم أدق وأحكم لهذا النص في الأعم الأغلب. ويظهر هذا جلياً في تفسير سورة المزمّل أو المدثر أو سورة عبس وبعض السور والآيات الأخرى، ومن هذه الآيات ـ على سبيل المثال ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، أخرج البخاري من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: نزلت في النفقة. أي: في ترك النفقة في سبيل الله؛ أخرج الترمذي ـ وأبو داود ـ من حديث أسلم أبي عمران رحمه الله قال: كنّا بمدينة الروم (غزو القسطنطينية) فأخرجوا لنا صفاً عظيماً من الروم، فخرج إليهم من المسلمين مثلهم أو أكثر، وعلى أهل مصر: عقبة بن عامر، وعلى أهل الشام: فضالة بن عبيد، فحمل رجل من المسلمين على صفّ الروم حتى دخل فيهم، فصاح الناس وقالوا: سبحان الله! يُلقي بيديه إلى التهلكة! فقام أبو أيوب الأنصاري فقال: يا أيها الناس إنكم لتؤولون هذه الآية هذا التأويل، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار: لما أعزّ الله الإسلام، وكثر ناصروه، فقال بعضنا لبعض

---

(١) انظر مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية بتحقيق المؤلف ص٤٧، وقال أبو الفتح القشيري: سبب النزول طريق قوي في فهم معاني كتاب الله العزيز. راجع البرهان للزركشي (١/ ٢٢).

سراً ـ دون رسول الله ﷺ ـ: إن أموالنا قد ضاعت، وإن الله قد أعزّ الإسلام، وكثر ناصروه، فلو أقمنا في أموالنا، فأصلحنا ما ضاع منها؛ فأنزل الله تبارك وتعالى على نبيّه، يردّ علينا ما قلنا: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وكانت التهلكة: الإقامة على الأموال وإصلاحها، وترْكَنا الغزو، فما زال أبو أيوب شاخصاً في سبيل الله حتى دُفن بأرض الروم[1]. وفي رواية أبي داود: قال أبو عمران: فلم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية رضي الله عنه وأرضاه.

ب- معرفة سبب النزول تعصم المفسر من الوقوع في الخطأ أو اللبس في بعض الأحيان أو في أحيان قليلة؛ فقد جاء في صحيح البخاري أن مروان بن الحكم بعث إلى ابن عباس يسأله عن قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾﴾ [آل عمران: ١٨٨]: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذبن أجمعون! فقال ابن عباس: هذه الآية نزلت في أهل الكتاب[2]... سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه وأخبروه بغيره، فخرجوا وقد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه، فاستحمدوا بذلك إليه، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم ما سألهم عنه.

وقد أشكل على عروة بن الزبير رضي الله عنهما الحكم بفرضية السعي بين الصفا والمروة من قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] فالآية تنفي الجُناح ـ الإثم ـ ونفي الجناح لا يتفق مع الفرضية فضلاً عن أن يستلزمها، حتى سأل خالته

---

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري ٢/ ٣١-٣٢، يقال: شَخَص الرجل من بلد إلى بلد: إذا انتقل إليه، والمراد بـ: لم يزل شاخصاً: أي مسافراً.

(٢) ثم تلا ابن عباس قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [١٨٧] إلى قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ الآية.

عائشة أم المؤمنين، كما جاء في البخاري، فقال لها: أرأيتِ قول الله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ (الآية) فوالله ما على أحدٍ جُناح أن لا يطّوّف بالصفا والمروة! قالت: بئسما قلت يا ابن أختي، إن هذه الآية لو كانت على ما أوّلتها، كانت: لا جناح عليه أن لا يطَّوَّف بهما، ولكنها أُنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يُسلموا يُهِلّون لمناةَ الطاغية، التي كانوا يعبدونها عند المُشلَّل، وكان مَن أهَلّ لها يتحرج أن يطّوّف بالصفا والمروة، فلما أسلموا سألوا النبي ﷺ عن ذلك، فقالوا: يا رسول الله إنا كنّا نتحرّج أن نطّوّف بين الصفا والمروة! فأنزل الله عز وجل: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ . . . ﴾ الآية، قالت عائشة رضي الله عنها: وقد سَنّ رسول الله ﷺ الطواف بينهما، فليس لأحدٍ أن يترك الطواف بينهما.

قال الحافظ ابن حجر تعليقاً على قوله: «فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بهما. . .» محصّله: أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح، فلو كان واجباً لما اكتفي بذلك، لأن رفع الإثم علامة المباح، ويزداد المستحب بإثبات الأجر، ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك. ومحصل جواب السيدة عائشة أم المؤمنين: أن الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه، مصرّحة برفع الإثم عن الفاعل، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك. والحكمة في التعبير بذلك: مطابقة جواب السائلين، لأنهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام، فخرج الجواب مطابقاً لسؤالهم، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر. . .[1].

قلت: فنزول الآية إذاً كان ينفي ما وقر في أذهانهم من الحرج من الطواف بينهما، بينما قررت السنّة فرضية السعي بين الصفا والمروة فليس لأحد تركه.

---

(١) راجع: جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري ٢/ ١٥-١٦ مع تعليق المحقق الأستاذ الشيخ عبد القادر الأرناؤوط. ط١ عام ١٩٦٩ دمشق. و(مناة): صنم لهذيل. و(الإهلال): رفع الصوت بالتلبية. و(المشلل): اسم موضع.

وقد يُفهم من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أن المصلي لا يجب عليه استقبال القبلة سفراً ولا حضراً، وهو خلاف الإجماع.

قال الزركشي: فلا يفهم مراد الآية حتى يعلم سببها، وذلك أنّها نزلت لما صلى النبي ﷺ على راحلته وهو مستقبل من مكة إلى المدينة حيث توجهت به، فعلم أن هذا هو المراد(١).

ج- ومن فوائده: بيان الساحة التي تشملها الآية أو النص القرآني؛ لأن صيغته قد تشتبه على بعض المفسّرين، فيظن ـ مثلاً ـ أن العموم فيه على إطلاقه، علماً بأن المراد به بعض أفراده أو حالة من الحالات الخاصة في بعض الأحيان، مثاله قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [المائدة: ٩٣]، فقد حُكي عن عثمان بن مظعون وعمرو بن معدي كرب أنهما توهما عدم تحريم الخمر، واحتجا بهذه الآية. . وكان سبب نزولها قد خفي عنهما، وهو أنه لما نزل تحريم الخمر، قالوا: «كيف بإخواننا الذين ماتوا وهي في بطونهم وقد أخبر الله أنها رجس؟!» فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ﴾ . . . . الآية.

٣- طريق معرفة سبب النزول(٢):

* سبب النزول: واقعة تاريخية أو أمر وقع في عصر التنزيل، ولهذا فإن سبيل معرفته والوقوف عليه لا يكون بغير الرواية والنقل الصحيح، فلا مجال فيه للاجتهاد

---

(١) البرهان (١/ ٢٩).

(٢) من كتبه المشهورة والمتداولة: كتاب أسباب النزول للواحدي. وكتاب: لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي. والأول أجلّ وأوفى، كما يقول محقق الكتاب الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله. وقد نشره تحت عنوان: أسباب نزول القرآن.

وإعمال الرأي!! قال الواحدي: «ولا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها وجدّوا في الطّلاب»، وقال الرسول ﷺ: «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم، فإنه من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار، ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوأ مقعده من النار» أخرجه أحمد والترمذي.

ولهذا كان السلف ـ كما يقول الواحدي ـ «في أبعد الغاية احترازاً عن القول في نزول الآية»، عن محمد بن سيرين قال: سألت عبيدة بن عمر السلماني عن آية من القرآن فقال: «اتق الله وقل سداداً، ذهب الذين يعلمون فيم أنزل القرآن!».

* وعلى ذلك، فلا خلاف في قبول الحديث أو **الخبر المرفوع** إلى النبي ﷺ، لأنه الأصل، وكذا الموقوف على الصحابة وإن لم يعتضد برواية أخرى؛ لأن سبب النزول، كما قدمنا، مما لا مجال فيه للرأي، بل سبيله المشاهدة والرؤية، أو السماع والنقل[1]. قال الحاكم النيسابوري: «إن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل إذا أخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا فإنه حديث مسند»[2].

* إلا أن هذا القول، أو تلك الرواية، قد يكون نصاً صريحاً في سبب النزول، وقد يحتمل أن يكون من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، أي أن الآية تدل على هذا الحكم، **فالأول** كقول الراوي: «سبب نزول الآية كذا» أو قوله: سئل رسول الله عن كذا فنزل قوله تعالى، أو حدث على عهده كذا فنزلت الآية.. وأما **النص المحتمل** فكقولهم الذي يتردد في مناسبات شتى: «نزلت هذه الآية في كذا..» فهذا القول يحتمل سبب النزول، كما يحتمل أن يكون المراد به: في حكم كذا، فيكون

(١) راجع مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص٤٨.

(٢) انظر: تعليقنا في المصدر السابق.

بمعنى بيان موضوع الآية أو الحكم الذي تناولته، أو «من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع» كما يقول صاحب البرهان[١].

٤- أسباب النزول والواقع وعموم القرآن:

إذا لاحظنا ضرورة تحرير أو تحديد مفهوم سبب النزول حتى لا نُدخل فيه ما ليس منه ـ وحتى لا نسحبه على التاريخ، ونخلطه بآراء المفسّرين ـ إلى جانب لزوم التأكد من صحة الروايات ـ بوصف سبب النزول واقعة تاريخية لا مجال فيها للرأي أو الاجتهاد كما قدمنا ـ فإن في وسعنا أن نقرر أن «وقائع» أسباب النزول قليلة، ولا تعدو رواياتها المقبولة ـ في أحسن الأحوال ـ مئتي آية من مجموع آيات القرآن التي تزيد على ستة آلاف آية.

ومع ذلك فقد وجد من أصحاب الأهواء من زعم أن (الوحي) أو القرآن كان استجابة للواقع، أي نزل تبعاً لمتطلباته، اعتماداً على أن هذا الواقع مثّل هذه الأسباب، أو كان وراءها. على الرغم من ندرة أسباب النزول كما قلنا، وعلى الرغم من القاعدة الأصولية المشهورة: «**العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب**».

ونوجز فيما يلي الرد على هذا الزعم:

١- إن أسباب النزول كما أشرنا لم تستوعب الكتاب الكريم حتى نقول: إن الواقع الذي كان في المجتمع المكي أو المدني في القرن السابع الميلادي هو الذي تحكم في نزول القرآن، وأن القرآن ـ لذلك ـ لم ينزل لكل زمان ومكان، أو أن في وسعنا أن نتجاوز أحكامه أو نعفّي عليها! وهي النتيجة التي يريد أن يصل إليها أصحاب هذا الرأي الضالّ والمنهج الفاسد!

---

(١) الزركشي (١/ ٣٢).

الفصل الثاني

المَكيّ والمَدَنيّ

لقد نزل القرآن الكريم بمكة والمدينة، أو قبل الهجرة النبوية وبعدها في طورين واضحين، ومرحلتين متعاقبتين. ولا بد من وضع عنوان واضح لكل مرحلة، والتماس سماتها الخاصة وميزاتها الرئيسة بما يعين دارس القرآن الكريم على فهم المواقف والأحوال، والوقوف على خطوات التربية والبناء، ويمهد لمعرفة الخصائص البيانية والأسلوبية للمكي والمدني بوجه خاص، ومزايا الأداء القرآني بوجه عام..

ولهذا منع العلماء من أن يتصدى للتفسير من لم يكن ملماً بهذا النوع من علوم القرآن، قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري: «من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته، وترتيب ما أنزل بمكة ابتداءً ووسطاً وانتهاءً، وترتيب ما نزل بالمدينة كذلك، ثم ما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، ثم ما يشبه نزول المكي في المدني، وما يشبه نزول المدني في المكّي، ثم ما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، ثم ما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مشيَّعاً، وما نزل مفرداً. ثم الآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكية في السور المدنية، ثم ما حُمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، ثم ما أنزل مجملاً، وما نزل مفسّراً، وما نزل مرموزاً، ثم

ما اختلفوا فيه، فقال بعضهم: مكي، وقال بعضهم: مدني. هذه خمسة وعشرون وجهاً، من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب الله تعالى»[١].

ويطول بنا الوقوف إن حاولنا ذكر طرف من شواهد هذه الأنواع جميعاً، وقد تكفّلت ببيانها كتب علوم القرآن، ولكن من الملاحظ أولاً أن أكثر القرآن الكريم نزل نهاراً وفي الحَضَر كذلك، وأن ما نزل منه بالمدينة سبع وعشرون سورة، وسائرها بمكة، كما نقل ذلك ابن عباس عن أُبي بن كعب[٢]، كما تمكن ملاحظة أن ما نزل من القرآن في السفر ـ في الحج أو الغزو أو غيرهما ـ قد وقع من الناحية «المكانية» خارج مكة والمدينة، بحيث يمكن لبعض الآيات القرآنية أن تكون شواهد لأكثر من وجه من الوجوه، أو نوع من الأنواع التي أشار إليها ابن حبيب رحمه الله.

أولاً- الأساس المعتمد في التفريق بين المكي والمدني:

الأساس الأشهر ـ والذي عليه أكثر العلماء ـ أن المكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها، سواء نزل بمكة أو بالمدينة، عام الفتح أو عام حجة الوداع، أم بسفر من الأسفار...

وقد لوحظ في هذا التقسيم «**زمن النزول**» كما هو واضح. ويوجد إلى جانب هذا الأساس في التفريق بين المكي والمدني اصطلاحان آخران قال بهما بعض العلماء، ويقوم الأول منهما على «**مكان النزول**» ويعتمد الثاني على «**أشخاص المخاطبين**».

فالمكي، في الاصطلاح الثاني ـ مكان النزول ـ: ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني: ما نزل بالمدينة. ويدخل في مكة ضواحيها كالمنزَل بمنى وعرفات والحديبية، ويدخل في المدينة أيضاً ضواحيها ـ ضرورة! ـ كالمنزَل ببدر وأُحد وسَلْع.

---

(١) البرهان للزركشي (١/ ١٩٢).

(٢) في روايات أخرى أن ما نزل بمكة خمس وثمانون سورة، وما نزل بالمدينة تسع وعشرون سورة. انظر البرهان (١/ ١٩٤).

أما الاصطلاح الأخير ـ الشخصي ـ فيقوم على أن المكي: ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني: ما وقع خطاباً لأهل المدينة. وحملوا عليه قول من قال: إن ما صُدِّر في القرآن بلفظ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ فهو مدني، وما صُدِّر بـ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ فهو مكي؛ لأن الغالب على أهل مكة الكفر، وإن كان غيرهم داخلاً فيهم! وكان الغالب على أهل المدينة الإيمان ـ فخوطبوا بـ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ ـ وإن كان غيرهم داخلاً فيهم!

وإذا كان الرأي الأول هو الرأي الأشهر والأرجح؛ لأنه ضابط حاصر مطرد لا يفتقر إلى تقييد أو استثناء، بخلاف هذين الرأيين. . فإن الحق أن هذه الأسس الثلاثة جميعاً «الزمان والمكان والأشخاص» تكاد تلتقي في معظم آيات القرآن الكريم. . والقليل الذي يجري عليه الخلاف بعد ذلك هو ما أشار إليه العلماء وخصّوه بالحديث تحت العناوين الكثيرة التي ذكرها ابن حبيب النيسابوري في القول المتقدم.

ثانياً- ضوابط المكي والمدني:

ومما يؤكد التعريف أو التفريق الزماني المشار إليه: ما تحدث عنه العلماء من الضوابط المطردة التي تكاد لا تتخلف في الآيات التي نزلت قبل الهجرة والآيات التي نزلت بعدها، حتى قال بعضهم: إن لمعرفة المكي والمدني طريقين: سماعي وقياسي[1]، **فالسماعي** يُرجع فيه لحفظ الصحابة وتابعيهم، وأما **القياسي** فقد جعلوا من ضوابط المكي:

---

(١) الأصل في معرفة المكي والمدني: الرواية أو المأثور عن الصحابة الذين شاهدوا التنزيل وعلموا مكان الوحي وزمانه، وقد علل الباقلاني حرص الصحابة على هذه المعرفة ونقلها لمن بعدهم ـ مع العلم بأن النبي ﷺ لم يرد عنه أنه قال: اعلموا أن قدر ما نزل بمكة كذا، وبالمدينة كذا ـ بأنه «كما لا بد في العادة من معظِّمي العالم والخطيب، وأهل الحرص على كلامه ومعرفة كتبه ومصنفاته من أن يعرفوا ما صنفه أولاً وآخراً. . فإن حال القرآن في ذلك أمثل، والحرص عليه أشد» البرهان (١/ ١٩١). =

١- كل سورة فيها لفظ «كلا».

٢- كل سورة فيها سجدة.

٣- كل سورة فيها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ وليس فيها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾؛ لأن هذه من ضوابط المدني، ولعل هذا الضابط غير مطرد، بل هو من الأعم الأغلب فإن سورة البقرة مدنية وفيها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[1] و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [الآية ١٦٨] وسورة النساء مدنية وأولها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾.

٤- كل سورة في أولها حروف التهجي، أي التي استهلت ببعض الحروف المقطّعة: ﴿الٓمٓ﴾ ﴿صٓ﴾ ﴿قٓ﴾ ﴿الٓرٰ﴾ .. سوى الزهراوين، أي البقرة وآل عمران فإنهما مدنيتان. وقد استهلّتا بـ ﴿الٓمٓ﴾.

٥- كل سورة فيها قصة آدم وإبليس، سوى البقرة.

٦- وأخيراً فإن كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الخالية مكية، وكل سورة فيها فريضة أو حدّ فهي مدنية.

والواقع أن الضوابط والفروق التي يذكرها أكثر العلماء في هذا المقام تحتاج إلى أن تُصنّف إلى فروق من الناحية الموضوعية، وأخرى من الناحية الأسلوبية والبيانية.

ونشير هنا قبل استعراض هذه الفروق وتصنيفها على هذا النحو إلى أنها ليست فروقاً قاطعة أو حادة، ولكنها تمثل الطابع الرئيس والملامح العامة والخواص الغالبة لكل من الآيات المكية والمدنية:

---

(١) قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] وهي أول خطاب في القرآن، على ترتيب السور في المصحف. أما الخطاب الثاني في هذه السورة فكان ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ١٠٤].

أ- الفروق بين المكي والمدني من ناحية الموضوع:

إذا أمكن تلخيص الموضوعات التي دارت حولها كل من الآيات المكية والمدنية، بكلمة واحدة، لقلنا: إن الأولى كان موضوعها **العقيدة**، والثانية كان موضوعها **الشريعة**. والإسلام والقرآن عقيدة ونظام، وتشريع وأحكام. ولما كانت العقيدة التي تَعاقَب عليها الأنبياء جميعاً واحدة، وكان الإنسان الذي خوطب بهذه العقيدة، على اختلاف الأمم والأقوام، واحداً... في أصله ونشأته، وفي عواطفه وغرائزه، وفي ضروراته وأشواقه فقد أسهبت الآيات المكية في الحديث عن موضوعات ثلاثة:

١- الإيمان بالله واليوم الآخر، وسائر عناصر الإيمان ومستلزماته من الدعوة إلى الوحدانية والحملة على الشرك والوثنية وعبادة الأصنام، والرد على الدهريين وأصناف الملاحدة.. وتصوير الجنة والنار، ومشاهد النعيم وصور العذاب، كما صورت آيات كثيرة ـ وبألوان متنوعة ومواقف شتى ـ يوم القيامة وأدلته وأحداثه، ودعت إلى أخذ الأهبة والاستعداد ليوم العرض على الله عز وجل ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

ويتبع هذا الموضوع ويتصل به: ما عرضت له الآيات المكية كذلك، من الحديث عن الكون المخلوق، وبنائه وقوانينه وسننه المطردة، ودعت الإنسان إلى الانتفاع به وتسخيره من وجه، وإلى الاستدلال به على الخالق جلَّ وعلا، من وجه آخر.

٢- النشأة الأولى للإنسان وعن آدم وحواء، وعن مراحل خلق الإنسان، وعن غرائزه وصفاته النفسية. كما تحدثت عن الأحياء الأخرى من نبات وحيوان.

٣- قصص الأنبياء والأمم السابقة، وتصوير مآل الضالّين وعاقبة المكذبين، ومصارع الجبابرة والأقوام المفسدين، وسائر ما يتصل بتاريخ الإنسان والحضارة والسنن الإلهية في النفس والمجتمع.

أما الآيات المدنية التي دارت، في الغالب، حول الشريعة، أي حول الأحكام العملية التفصيلية التي كانت تختلف باختلاف الأنبياء، فقد عالجت إلى جانب ذلك: الأوضاعَ الخاصة بالمجتمع بعد أن أضحت قيادته السياسية والاجتماعية بيد المسلمين. أو بعد أن قامت للمسلمين دولة في المدينة المنوّرة.

ولهذا فقد عالجت هذه الآيات علاقة هذا المجتمع والدولة بالمجتمعات والدول الأخرى في السلم والحرب.

ويمكن إجمال الموضوعات المدنية فيما يلي:

١- التحدث عن دقائق التشريع وتفاصيل الأحكام، وأنواع القوانين السياسية والمدنية والجنائية ـ الحدود ـ والدولية «الجهاد والسلم والحرب» وقضايا الميراث والحقوق الشخصية.. وسائر ضروب المعاملات، وكذا العبادات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، أو المرتبطة بالنظام العام كالصوم والزكاة والحج، فقد فرض صوم رمضان في شهر شعبان من العام الثاني للهجرة، وفرضت معه زكاة الفطر وصلاة العيد، وفرض الحج في العام الخامس، أما الزكاة فقد فرضت قبل هذا العام، وتم توزيع العمال لجبايتها في العام التاسع.

٢- ذكر المنافقين، وبيان أخلاقهم وفضائحهم وسائر شؤونهم.. ومعلوم أن النفاق قد نجم في المدينة، لحاجةِ مَن في نفسه مرض لمصانعة الإسلام والمسلمين بعد أن قويت شوكة المسلمين وأقاموا دولتهم. ولم يسلك هذا السبيل أحد في مكة

لعدم حاجته إلى ذلك، والمسلمون قلّة لا سلطان لهم، بل كانوا يحاربون جهاراً نهاراً على رؤوس الأشهاد[١].

٣- مجادلة أهل الكتاب ومناقشتهم في عقائدهم، ودعوتهم إلى عدم الغلو في دينهم. وقد جاء هذا في أعقاب المرحلة المكية التي تكفّلت ببيان معالم العقيدة الإسلامية التي تم الاعتماد عليها أو الانطلاق منها في هذه الدعوة والمجادلة.

ب- الفروق الأسلوبية والبيانية:

يغلب على القسم المكي:

١- قِصَرُ الآيات والسور وإيجازها، وحرارة تعبيرها، وتجانسها الصوتي البارز، أو الذي يظهر للسامع من الوهلة الأولى[٢].

---

(١) راجع نوعاً من الحرب الخفية والمكر الخبيث في المدينة في السورة المسماة باسم المنافقين (السورة رقم ٦٣). وراجع كذلك سورة التوبة.

(٢) الخطاب بالآيات المكية لجميع الناس، كما قدمنا، لأنها تتضمن دعوتهم إلى الإيمان.. ولهذا جاءت فيها عناصر الإعجاز التي تتصل بالجانب الصوتي، أو النظم الموسيقي، شديدة الوضوح، سريعة النفاذ والتأثير. وإذا كانت هذه العناصر، أو الجوانب من جوانب الإعجاز لم تنقطع في الآيات المدنية على التحقيق، فإنها فيها كانت ذات طبيعة وملامح أخرى، وقد يحتاج إدراكها هنا إلى شيء - قليل أو كثير - من التأمل يقوم به «المؤمن» الذي خوطب بهذه الآيات.. وهو يملك مثل هذه الفسحة الزمانية للتأمل والنظر. ومعلوم أن آيات سورة العنكبوت أشارت إلى أن الحجة قائمة على الكافرين والمبطلين والظالمين بمجرد تلاوة القرآن عليهم - انظر الآيات ٤٧-٥٢ من السورة ٢٩- قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، وقال تعالى أيضاً: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ..﴾ حيث نصت الآية أو اكتفت بمجرد سماعهم لكلام الله. ومن هنا جاء قولهم - والله أعلم -: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾. [من الآية ٢٦ سورة فصلت].

٢- كثرة السجع والفواصل القرآنية، وكذلك قِصَرُ هذه الفواصل وتجددها بما يتناسب مع الموضوع أو الصور التي تعرض لها الآيات والمواقف في كل سورة من السور (انظر سورة البلد على سبيل المثال).

٣- كثرة القَسَم والتشبيه والأمثال، وكذلك تكرار بعض الجمل والكلمات، وأسلوب التأكيد بصفة عامة.

٤- الآيات المكية غنية بالتصوير والتجسيم، وخلع الحركة والحياة والحوار على الأشياء، وبخاصة حين تتحدث عن يوم القيامة وأحداثه، وما يتبعه من ذكر أوصاف الجنة والنار، وما يجري من حوار بين أصحاب الجنة وأصحاب السعير.

أما الآيات المدنية فيغلب عليها طول أكثر السور والآيات، وأسلوبها التشريعي الهادئ. ويختلف نظام الفواصل فيها عن الآيات المكية، فهذه الفواصل في الآيات المدنية: رخيّة مسترسلة، ولا تتنوّع تنوعها في الآيات المكية.

ثالثاً- شبهات حول هذه الفروق:

وربما زيَّنت هذه الفروق الأسلوبية للبعض، أو دفعته إلى الظن بأن القرآن الكريم قد خضع في «تأليفه» لظروف البيئة التي اختلفت بين مكة والمدينة، والتي انعكس أثرها على النبي ﷺ، فاختلف «أسلوبه» تبعاً لذلك!! وهذه هي النتيجة التي يريد أن يصل إليها هذا المتوهم أو الملبّس على الناس.

والواقع أن هاهنا شبهتين تدوران حول **اختلاف البيئة**، وحول اختلاف أسلوب النبي ﷺ تبعاً **لاختلاف السن والتجربة**.

ولكن يمكن الرد عليهما في سياق واحد، وبنقاط شديدة الوضوح؛ لأن اختلاف البيئة وانتقال النبي ﷺ من البيئة الجبلية القاسية في مكة إلى البيئة الزراعية الوادعة في المدينة، صاحبه في الوقت نفسه اختلاف السن والتجربة وتطور

المعلومات أو زيادة المعارف؛ فقد أوحي إليه على رأس الأربعين من عمره الشريف، وهاجر إلى المدينة وهو ابن ثلاث وخمسين عليه الصلاة والسلام.

والذي نراه في نقض هذا الزعم الاستشراقي ـ على الرغم من حديثنا السابق عن الوحي و«مصدر» القرآن الكريم ـ ما يلي:

١- إن اختلاف الخصائص الفنية لكل من الآيات المكية والمدنية نابع في الحقيقة من اختلاف الموضوعات التي تضمّنها كل نوع أو قسم من هذه الآيات. ومعلوم أن لكل موضوع حِليته اللفظية التي تناسبه والتي قد لا تناسب سواه، ولم يقل أحد: إن الحماسة والوصف والغزل والرثاء والهجاء والمديح تؤدى كلها في قالب واحد، وأن ما يصلح من الألفاظ والتراكيب للأول يصلح للثاني أو الثالث.

وقد دارت الآيات المكية، كما أشرنا، حول الدعوة إلى الوحدانية والحملة على جميع ألوان الشرك والوثنية وعبادة الأصنام، والرد على الدهريين وأصناف الملاحدة، ودعت إلى الاعتبار بمصارع الأقوام الجبابرة والمترفين والمفسدين، وعاقبة الضالين المكذبين، فجاء أسلوب هذه الآيات يحمل في الغالب السمات التي أشرنا إليها في القوة والتصوير، وسرعة الإيقاع وحرارة التعبير..

هذه آيات من سورة القمر أسوقها هنا كمثال أو شاهد حول هذه النقطة وحول مضامين الآيات المكية وحليتها المناسبة بصورة عامة. يقول الله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝٢ وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ۝٣ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ۝٤ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ۝٥ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ۘ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ۝٦ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ۝٧ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ۖ يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾.

﴿ ۞كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ ﴿٩﴾ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ﴿١٠﴾ فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ ﴿١١﴾ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾ وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴿١٥﴾ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿١٦﴾ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴿١٧﴾ ﴾.

﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿١٨﴾ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ ﴿١٩﴾ تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴿٢٠﴾ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿٢١﴾ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴿٢٢﴾ ﴾.

﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ ﴿٢٣﴾ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴿٢٤﴾ أَأُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴿٢٥﴾ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ ﴿٢٦﴾ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ ﴿٢٧﴾ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ ﴿٢٨﴾ فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ ﴿٢٩﴾ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿٣٠﴾ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ ﴿٣١﴾ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴿٣٢﴾ ﴾ . . . إلخ السورة.

وإذا وقفنا هنا وقفة عارضة أمام ظاهرة (السجع) في الآيات المكية ـ على سبيل المثال ـ لوجدنا أن بعضهم أنكر وقوعه في القرآن. . . بناء على قواعد وحدود وضعها له، أو بناء على مفهومه هو عن السجع[1]، بينما أقرّ بوقوعه آخرون، منهم

(١) قال القاضي أبو بكر الباقلاني: «والذي يقدّرونه أنه سجع فهو وهم! لأنه قد يكون الكلام على مثال السجع وإن لم يكن سجعاً، لأنّ ما يكون به الكلام سجعاً يختص ببعض الوجوه دون بعض، لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع، وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع من القرآن؛ لأن اللفظ يقع فيه تابعاً للمعنى. . .» إعجاز القرآن للباقلاني، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله، ص ٨٨. وغني عن البيان أن السجع من الكلام «الذي يتبع المعنى فيه اللفظ» لا وجود له في القرآن ألبتّة، بل السجع الموجود فيه يكمل المعنى، ويؤديه على أدق وجوه الأداء، وعلى أجملها وقعاً في النفس، وأعذبها جرساً في الأذن. ومعلوم أن السجع

ابن سنان الخفاجي الذي ردّ على من قال: «إذا كان السجع عندكم محموداً، فهلاّ ورد القرآن كله مسجوعاً؟» ردّ بقوله: «إن القرآن أنزل بلغة العرب، وعلى عرفهم وعادتهم! وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كله مسجوعاً لما في ذلك من أمارات التكلّف والاستكراه والتصنّع، **ولا سيّما فيما يطول من الكلام**. فلم يرد كله مسجوعاً؛ جرياً منه على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم، ولم يخل من السجع لأنه يحسن في بعض الكلام على الصفة التي قدمناها[1].

ويعنينا، في هذه العجالة، قول ابن سنان: «**ولا سيّما فيما يطول من الكلام**» الذي أشار فيه إلى أن السجع ليس زينة لفظية يؤتى بها في كل موضع! لأن الطويل من الكلام إذا كان يصلح لأداء الأحكام التشريعية الدقيقة المتضمنة للشروط والأحوال، والأعداد والأرقام، أو يصلح للحديث عن تاريخ الأنبياء والأمم، والشعوب والمجتمعات.. فإن السجع هنا ليس هو الحلية المناسبة والبيان الملائم بمقدار ما يؤدي هذا الدور في الترغيب والترهيب، والوعد والوعيد، وذكر الجنة والنار، والزراية بالأصنام والأوثان.. وفي تصوير الجدل، ومواقف المناقشة والحوار... إلخ.

الربط إذن بـ (**الموضوعات**) المكية، وليس بالمكي ـ أو بالمكي والمدني ـ بهذا الإطلاق!

= الجاهلي لم يكن حجراً محجوراً على الكهنة، حتى يلحق به كل سجع يقال، وحتى نقول ما قاله الباقلاني، أو نقرّ معه بهذا (الحدّ) الذي وضعه للسجع! علماً بأنه ـ أي السجع ـ لا يعدو أن يكون حروفاً متماثلة في مقاطع الفواصل. وعرّفه أهل اللغة بأنه موالاة الكلام على حد واحدٍ. قال ابن دريد: سجعت الحمامة: معناه: ردّدت صوتها. انظر «الإتقان» للسيوطي ٢/ ٢٧٣.

(١) سر الفصاحة ص ١٦٧.

٢- ومما يؤكد ذلك، وينضاف إليه: تقارب الأسلوبين أو تطابقهما حين عرضت الآيات المدنية لبعض الموضوعات المكية، أو العكس.

ولهذا استعملنا فيما سبق عند الكلام على الفوارق بين الأسلوبين تعبير (ويغلب) فقلنا: ويغلب على الآيات المكية كذا، وعلى المدنية كذا.. فهي إذن فوارق ليست قاطعة أو حادّة كما أشرنا إلى ذلك، لأنها فوارق نابعة من طبيعة الموضوعات لا من أي شيء آخر.. اقرأ سورة الحج، وهي من أواسط أو أواخر ما نزل بالمدينة (السورة ١٨ من السور الثمانية والعشرين التي نزلت في المدينة) تجد أنها قد استُهلت بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ۝١ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ ۝٢ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ۝٣ كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الآيات: ١-٤]، ثم اقرأ فيها أدلة البعث يوم القيامة، وقف عند هذه الصورة من صور العذاب: ﴿۞ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ ۝١٩ يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ ۝٢٠ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنۡ حَدِيدٖ ۝٢١ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ۝٢٢﴾ [الآيات ١٩-٢٢].

ثم عَارِضْ هذه الآيات بالآيات التالية من مطلع سورة الأنعام، وهي من أواسط ما نزل قبل الهجرة، قال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ۝١ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٖ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ ثُمَّ أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ ۝٢ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ

وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ﴿٣﴾ وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ﴿٤﴾﴾ [الآيات ١-٤].

بل إن الطابع العام للآيات المكية يقترب أو يتوافق مع الآيات المدنية، كلما عدَّدتْ هذه الآيات نعم الله تعالى على الإنسان أو حضته على مكارم الأخلاق، حيث يعرض ذلك بأسلوب هادئ مطمئن رزين ثابت القرار، عميق التأثير... عُد إن شئت إلى آيات الوصايا في سورة الإسراء ـ وهي كذلك من أواسط ما نزل في مكة ـ وتأكد مما نقول، قال الله تعالى: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ﴿٢٣﴾ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴿٢٤﴾ رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمۡۚ إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلۡأَوَّٰبِينَ غَفُورٗا ﴿٢٥﴾ وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا ﴿٢٧﴾ وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ تَرۡجُوهَا فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا ﴿٢٨﴾﴾ [٢٣-٢٨]... إلخ الآيات، واقرأ إن شئت سورة إبراهيم.

٣- إن القرآن الكريم لو لم يكن وحياً يوحى، أي لو كان شأنه للنبي ﷺ لما اختلف أسلوب القرآن عن أسلوب الحديث، لأن أحداً لا يستطيع الكتابة بأسلوبين مختلفين تمام الاختلاف. خصوصاً وأن أسلوب النبي ﷺ في كلامه أو أحاديثه الشريفة يمكن تقليده والنسج على منواله ـ ولهذا وجدت أحاديث موضوعة كثيرة ـ بخلاف القرآن الكريم المعجز الذي لا يقبل المحاكاة أو التقليد كما هو معلوم.

٤- بل لو كان الأمر كما زعموا لما تنوع أسلوب القرآن نفسه هذا التنوع بين المكي والمدني، أي أن **شبهاتهم تحمل في نفسها دليل بطلانها**؛ لأن أحاديث النبي ﷺ سماتها البيانية واحدة لا أثر فيها لهذا التنوع أو الأسلوب المتعدد الذي نجده في

الآيات المكية والمدنية، ولا أثر فيها يذكر للتاريخ أو للتطور والانتقال من مكة إلى المدينة، بل إننا نجهل تاريخ هذه الأحاديث في معظم الأحيان، وقد جُمعت أحاديث الموضوع الواحد في باب واحد، في كتب السنة النبوية، وليس في وسعنا الآن ترتيب هذه الأحاديث أو تقسيمها بين المكي والمدني![1]

٥- يضاف إلى ذلك أن اختلاف أسلوب الكاتب بين الحماسة والاسترسال، أو بين الثورة والركون ـ كما زعم الزاعم في القرآن والنبي ـ لا يكون بين سن الأربعين والخمسين، أو الأربعين والثالثة والخمسين، وهما سنّ النبي حين نزل الوحي عليه ويوم هاجر إلى المدينة، لأنهما سنّ الكهولة، والتجربةُ فيه ناضجة، والثورة هادئة، والحماسة تميل نحو الغروب. . . وإنما يكون ذلك بين الشباب والكهولة، أو بين العشرين والأربعين. .

٦- ولو صح مثل ذلك أيضاً لكان من الواجب أن نلحظ التطور الزمني في المكي نفسه حتى يسلم إلى المدني بحيث يشبه أو يتساوى آخر المكي مع أوائل المدني، لأن الفروق لا تعرف يقيناً بين الثلاثة والخمسين إلا بضعة أشهر، وبينها كاملة أو مضافاً إليها عدداً من الأيام والشهور!!

بل إن الذي نجده في القرآن الكريم ينقض هذا تماماً ويعارضه وينفيه، كما لحظنا ذلك في الشواهد القليلة السابقة، وكما نشاهده في سورة الصف وهي من أواخر ما نزل من القرآن بالمدينة (السورة رقم ١١١ نزولاً من القرآن) والتي يقول الله

---

(١) ولهذا عدّ ناسخ الحديث ومنسوخه من أصعب علومه! قال ابن خلدون: «ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم علوم الحديث وأصعبها. قال الزهري: أعيى الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه» المقدمة ص ٤٠٥، ويضيف ابن خلدون أن الإمام الشافعي كان له في هذا العلم قدم راسخة. قلت: وهذا يدل على أن الإمام رضي الله عنه كان من المقدرة بحيث يعوّل على قرائن وأدلة أخرى تسعفه في معرفة تاريخ الحديث أو تغني غناءه. قال الإمام أحمد بن حنبل: ما عرفت ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالست الشافعي. وفيات الأعيان.

تعالى فيها: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝١ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٣ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ ۝٤ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ۝٥ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ۝٦ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۝٧ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ۝٨ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [١-٩]. . إلخ السورة.

هذا كلام نزل على رسول الله ﷺ وقد جاوز الستين من العمر!! وهو يحمل معالم الآيات المكية على وجه العموم. . . أين هذا من السنّ والتجربة واختلاف البيئة، أو اختلاف الزمان والمكان!! ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وصدق الله العظيم الذي أنزل في محكم التنزيل: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ۝٢ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ۝٤﴾ [النجم ١-٤] وتنزه رسول الله ﷺ الذي لم يكن ليكذب على الناس عن أن يكذب على الله، وصلى الله عليه وآله وسلم[1].

---

(١) لم نعرض في هذا الرد لمحاولات التمييز في الحقبة المكية بين ثلاث فترات أو مراحل، والتي أشاعها كثير من المستشرقين، وبعضهم في ذلك يأخذ عن بعض! وقد عوّلوا في ذلك تارة على (الأسلوب) وأخرى على (المضمون) ولم يستقم لهم الأمر في كلا الحالتين. . وما قدمناه في الرد كاف في نقض ما ذهبوا إليه. وراجع كتاب: الدفاع عن القرآن ضد منتقديه للأستاذ الدكتور عبدالرحمن بدوي رحمه الله ص١١٤-١٢٤ مكتبة مدبولي الصغير ـ ط١ عام ١٩٩٨ القاهرة. =

الفصل الثالث

فواتح السّوَر

افتتح الله عزّ وجلّ كتابه العزيز بعشرة أنواع من الكلام، لا يخرج شيء من سور القرآن ـ وعدتها مئة وأربع عشرة سورة ـ عنها[1]، ونشير هنا إلى أنواع الاستفتاح هذه قبل أن نقف عند موضوعنا، وهو «الاستفتاح بحروف التهجّي»:

أنواع استفتاح السّور القرآنية:

١: الاستفتاح بالثناء على الله تعالى. والثناء قسمان: إثبات لصفات المدح، ونفي وتنزيه عن صفات النقص. والإثبات نحو ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و ﴿تَبَارَكَ﴾، والتنزيه نحو ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ و ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾.

وقد ورد الاستفتاح بالثناء في أربع عشرة سورة، نصفها لإثبات صفات الكمال، ونصفها لسلب صفات النقص. وقد ورد الإثبات بالتحميد في خمس سور، وبـ ﴿تَبَارَكَ﴾ في سورتين هما: الفرقان، والملك. أما السور التي استهلت بالتحميد، فهي: الفاتحة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، والأنعام: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾، والكهف: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ﴾، وسبأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾، وفاطر: ﴿ٱلْحَمْدُ

(١) انظر البرهان ١/ ١٦٤ فما بعدها. والإتقان ٢/ ٢٩٢ فما بعدها ط دار إحياء العلوم ـ بيروت ١٤٠٧ هـ.

لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

أما التنزيه فقد ورد بصيغة التسبيح في السبع سور الأخرى، وهي: الإسراء ـ السورة ١٧ ـ قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، والحديد ـ ٥٧ـ قال تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، والحشر ـ٥٩ـ قال تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، والصف ـ ٦١ـ قال تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، والجمعة ـ٦٢ـ قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾، والتغابن ـ٦٤ـ قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، والأعلى ـ٨٧ ـ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾. وتسمى هذه السور السبع بالمسبّحات، وتدعى كذلك: عرائس القرآن.

قال أبو القاسم محمود بن حمزة الكرماني (ت٥٠٢) والملقب بتاج القرّاء: التسبيح كلمة استأثر الله تعالى بها، فبدأ بالمصدر في سورة بني إسرائيل (الإسراء) لأنه الأصل، ثم بالفعل الماضي في الحديد والحشر والصف، لأنه أسبق الزمانين، ثم بالمضارع في الجمعة والتغابن، ثم بالأمر في الأعلى؛ استيعاباً لهذه الكلمة من جميع جهاتها[1].

٢: الاستفتاح بالنداء، وذلك في عشر سور، خمس في نداء النبي ﷺ، وخمس في خطاب الناس. ثلاث من الأولى بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾ في الأحزاب،

(١) الإتقان للسيوطي ٢/ ٢٩٢. وفي وسعنا أن نستأنس بهذا، أو نعدّه شاهداً تطبيقياً على أن ترتيب السور كان توقيفياً، على نحو ما ذهبنا إليه ورجحناه.

والطلاق، والتحريم. والنداءان الآخران: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، وفي خطاب المكلّفين ثلاث بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ في المائدة، والحجرات، والممتحنة. واثنان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ في النساء والحج.

٣: الاستفتاح بالجملة الخبرية في ثلاث وعشرين سورة: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾، ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾، ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ ـ الأنبياء ـ ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا﴾ ـ النور ـ ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ ـ الزمر ـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ ـ محمد ـ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾، ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾، ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ ـ المعارج ـ ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾، ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ـ البيّنة ـ ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾، ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾

٤: الاستهلال بالقَسَم في خمس عشرة سورة، وهي: الصافات، والذاريات، والطور، والنجم، والمرسلات، والنازعات، والبروج، والطارق، والفجر، والشمس، والليل، والضحى، والتين..، والعاديات، والعصر.

٥: الافتتاح بالشرط في سبع سور: الواقعة: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾، والمنافقون: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾، والتكوير: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، والانفطار: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾، والانشقاق: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، والزلزلة: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾، والنصر: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾.

٦: وبالأمر في ست سور: الجن: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾، العلق: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، الكافرون: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين.

٧: وبالاستفهام في ست سور، وهي: الإنسان: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾، والنبأ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، والغاشية: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾، والشرح: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، والفيل: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، والماعون: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾.

٨: والاستفتاح بالدعاء في ثلاث سور، وهي سورة المطففين: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، والهُمَزَة: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ والمسد: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾.

٩: وبالتعليل في سورة واحدة هي سورة قريش، قال تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[1].

١٠: الاستفتاح بالحروف المقطّعة، أو بحروف التهجي في تسع وعشرين سورة. وهي التي قصدنا إليها من فصل «فواتح السور» هذا.

صيغ الاستفتاح بالحروف المقطعة:

جاءت هذه الفواتح على صيغ مختلفة، فمنها ما هو مؤلف من حرف واحد وذلك في ثلاث سُوَر: صاد وقاف والقلم، فالأولى مفتتحة بحرف «ص» والثانية بحرف «ق» والثالثة بحرف «ن». ومنها ما هو مؤلف من حرفين، وذلك في عشر سُوَر: سبع منها مفتتحة بهذين الحرفين «حم» وتسمى الحواميم، وهي: غافر أو (المؤمن) وفُصّلت والشورى والزّخرُف والدّخان والجاثية والأحقاف؛ بهذا الترتيب في المصحف. أما الثلاث الباقية فهي سورة «طه» المفتتحة بهذين الحرفين، والنمل المفتتحة بـ «طس»، وسورة «يس» المسماة بهذين الحرفين.

---

(١) راجع البرهان للزركشي: ١/ ١٧٨-١٨١ والإتقان للسيوطي: ٢/ ٢٩٢-٢٩٣.

أما الفواتح المؤلفة من **ثلاثة أحرف** فتتوزعها ثلاث عشرة سورة: ست منها بلفظ «الٓم» وهي في سورة البقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة، وخمس منها بلفظ «الٓر» في سورة يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، واثنتان بلفظ «طسم» في سورتي الشعراء والقصص[١]. وهنالك فوق هذا سورتان مفتتحتان **بأربعة أحرف** هما سورة الأعراف وفي مستهلّها «المص» وسورة الرعد وفي مستهلّها «الٓمر».

بقيت صيغة واحد مؤلفة من **خمسة أحرف** هي «كهيعص» في أول سورة مريم، مع الإشارة إلى أن سورة الشورى السابقة ـ إحدى الحواميم ـ افتتحت كذلك بعد «حم» بآية أخرى مؤلفة من ثلاثة أحرف هي «عسق».

يتبين من هذا أن مجموع الفواتح تسع وعشرون، وعدد الحروف الواردة فيها من غير تكرار أربعة عشر حرفاً.

وها هنا ملاحظتان:

الأولى: أن هذه الفواتح التي كتبت في المصاحف على صورة الحروف أنفسها لا على صورة أساميها، على طريقة العرب إذا قالت للكاتب: اكتب: سيناً، فإنه يرسم الحرف «س» ولا يكتب اسم الحرف: (سِيْن)؛ إنما تقرأ حروفاً مقطّعة، وهذا لا يتأتى غيره ـ كما هو واضح ـ فيما افتتح بحرف واحد مثل «ق» و«ن»، ولكن ما استهلّ بأكثر من حرف مِثْله كذلك نحو: «عسق» فإنها تقرأ هكذا: عَيْن، سِينْ، قافْ، وهكذا: كافْ، ها، يا، عينْ، صاد... إلخ[٢].

أما الملاحظة الثانية: فهي أن الصيغة المؤلفة من حرف واحد تعد جزءاً من الآية الأولى في السور الثلاث: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾، ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾، ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾.

---

(١) تدعى السور الثلاث: الشعراء والنحل والقصص بالطواسيم والطواسين.

(٢) انظر حول هذه النقطة: الكشاف للزمخشري ١/ ١٢.

وتعد كذلك ﴿طسٓ﴾ جزءاً من الآية الأولى من سورة النمل. في حين أن كلاً من ﴿طه﴾ و﴿يسٓ﴾ آية مفردة.

وكذلك: ﴿حمٓ﴾ في الحواميم السبع، كل واحدة منها آية مفردة.

وكذلك: ﴿الٓمٓ﴾ آية مفردة في السور الست المشار إليها.

بخلاف: ﴿الٓرٰ﴾ فهي جزء من الآية الأولى في السور الخمس التي استهلت بها.

أما ﴿طسٓمٓ﴾ في الشعراء والقصص فآية مفردة.

وكذلك ﴿المٓصٓ﴾ في سورة الأعراف.

وليس كذلك ﴿المٓرٰ﴾ في سورة الرعد، فهي جزء من الآية الأولى. وقد جاء ترتيبها في المصحف مع سور ﴿الٓرٰ﴾ الخمس المشار إليها (السورة رقم ١٣ بين هذه السور: ١٠-١٥).

وربما جاء في عرض هذا الفصل ما يفسّر طرفاً من هذا؛ علماً بأن (الآية) إنما تُعرف توقيفاً كما أسلفنا في مبحث الآيات والسور.

أشهر ما قيل في تفسير هذه الحروف:

للعلماء والدارسين آراءٌ كثيرة في تفسير هذه الحروف المقطعة أو تأويلها، وليس من همّنا هنا استعراض كل ما قيل بغثّه وسمينه، ثم عدم الخروج بشيء في نهاية المطاف، كما فعل بعض الباحثين. ولكننا نعرض هنا لأشهر الآراء التي قال بها طائفة من العلماء والمفسّرين، محاولين التماس أدلّة الترجيح لبعض هذه الآراء.

والذي نقوله ابتداءً: إن هنالك اتجاهين، يرى أضعفهما دليلاً عدم الخوض في تفسير هذه الحروف أصلاً؛ لأنها ـ فيما قيل ـ مما استأثر الله تعالى بعلمه، ولم يُطلِع

عليه أحداً من خلقه لحكمة يعلمها الله! ولكن نؤمن بها وتُمرّ كما جاءت. وقد قالوا ذلك في المتشابه، أو عدّوها منه. وذهب إلى هذا الاتجاه أو الرأي: سفيان الثوري والشعبي وجماعة من المحدّثين[١]. لكن هذا الرأي أو الاتجاه قد يتعارض مع الأمر بتدبّر القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وقد وصف الله تعالى كتابه بأنه أنزله تبياناً لكلّ شيء، فقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ومَنّ علينا بأن جعله ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وكل ذلك يدل على ضرورة تدبره والاستنباط منه، وذلك لا يمكن إلا مع الإحاطة بمعناه. ثم إنه لا خلاف على أن الغرض من الخطاب الإفهام! وعلى أن الصحابة والتابعين والعلماء تكلّموا في معنى هذه الحروف. أما أصحاب الاتجاه الآخر، فقد اختلفوا في تفسير هذه الحروف كما قدمنا. ويمكن إجمال أشهر آرائهم فيما يلي:

الرأي الأول: إن هذه الحروف دلالة على اسم من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته، روي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾: أنا الله أعلم، ـ وروي أن الألف من «الله» واللام من «لطيف» والميم من «مجيد» ـ، وفي قوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ﴾: أنا الله أفصّل. أو هي حروف دالة على أسماء أخذت منها وحذف بقيتها، كقوله في ﴿الٓمٓ﴾: إن الألف من «الله» واللام من «جبريل» والميم من «محمد» ﷺ.

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: الحروف المقطعة في القرآن هي اسم الله الإعظم، إلا أنّا لا نعرف تأليفه منها[٢].

---

(١) انظر المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ١٣٨.

(٢) المصدر السابق.

ويرى بعض العلماء، في إطار هذا الرأي، أن هذه الحروف لو وصلت صارت اسماً من أسماء الله تعالى، كقولك: (الرحمن) فهو: «الر» «حم» «ن». ولكن هذا إنما يتأتى في بعض الحروف دون جميعها[١]. وقد اختار الزجاج الرأي الأول المشار إليه وقال: «إن العرب تكلمت بالحروف المقطعة للدلالة على بعض الكلمات المتضمنة لهذه الحروف، كقوله:

«فقلت لها قفي فقالت (ق)»

فعبّر عن قولها «وقفت» بحرف «قاف».

ولكن الذي يؤخذ على هذا التفسير بوجه عام: التحكم والافتقار إلى قاعدة مطّردة أو منضبطة، فقوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ﴾ ـ مثلاً ـ ليس هناك ما يؤكد حمله على تفسير ابن عباس السابق، دون أن تقول مثلاً: أنا الله أصور... والميم من «الٓم» ربما كانت من المجيد أو الماجد...

الثاني: قال زيد بن أسلم: هذه الحروف هي أسماء للسور التي استهلت بها، بدليل قوله ﷺ: «يس قلبُ القرآن»[٢]، قالوا: وهذا جائز لأن أسماء الأعلام منقولة للتفرقة بين المسميات، فمتى لم يرَد بها معنى الأصل فهي على جهة النقل ـ وقد جاء في أسمائهم: أوس بن لام ـ ولا خلاف بين النحويين أن كل كلمة لم تكن على معنى الأصل فهي منقولة، كقولك: «زيد»، إذا لم تُرِد به الزيادة كان منقولاً إلى العَلَم.

---

(١) راجع كتاب الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن للمؤلف ص ٢٤٢.

(٢) رواه أبو عيسى الترمذي من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن لكل شيء قلباً، وقلب القرآن يس...» ثم قال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن. وذكر أن في إسناده مجهولاً. انظر تفسير ابن كثير ٣/ ٥٦٢ وانظر فيه روايات أخرى كثيرة.

فإن قيل: لقد وجدنا «الٓمٓ» افتتح بها عدة سور، فلو أراد بهذه الحروف التسمية لم يسم بها سوراً كثيرة! فالجواب أن هذا موجود كذلك في أسماء الألقاب، فيسمى خلق «زيداً» ثم يتميز بشيء آخر يتصل به، فيقال: زيد الفقيه، وزيد النحوي، كذلك هنا إذا قرأ القارئ ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١-٢]، فقد ميّزها عن: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١-٢].

قال الحسن البصري: سمعت السلف يقولون: **إنها أسماء السُّوَر ومفاتيحها**.

ولا يخلو هذا الرأي من بعض الاعتبار، كما سنشير إلى ذلك في آخر هذا الفصل، لأنه لا يوجد ما يمنع من اعتباره، ولكن يمكن أن ينضاف إلى وجه آخر من وجوه البيان والتفسير.

الثالث: قال قطرب وغيره: هي إشارة إلى حروف المعجم، كأنه يقول للعرب: إنما تحدّيتكم بنظم من هذه الحروف التي عرفتم[1]. أي أن هذه الحروف المقطّعة **للتحدي والإعجاز**، وبيان أن القرآن الكريم الذي أعياهم أمره حتى وصفه كبيرهم الوليد بن المغيرة بأنه سحر!! ـ وكان بالطبع سبيل أصحاب الرشد منهم إلى الإيمان والإسلام ـ هذا القرآن إنما هو مؤلف من هذه الحروف! وأنه مع ذلك مباينٌ لمعهودهم في الفصاحة والبيان، خارج عن هذا القدر الذي يستطيعه أو يقدر عليه المقدَّمون منهم في هذا الباب... فمن زعم أو ظن أن في وسعه أن يأتي بسورة من مثله ـ في أي باب من الأبواب شاء ـ فليفعل، أو فليحاول ودونه «مادة» هذا الكتاب المعجز... هذه الحروف: الألف، واللام، والميم، والنون... وهي حروفهم ومادة كلامهم، لا حروف أو مادة جديدة لم تطرق سمعهم من قبل، أو لا عهد لهم بها في سابق العهد والأوان!

---

(١) المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ١٣٩.

ولعل هذا التحدي يظهر واضحاً جلياً، إذا ذكرنا النقاط التالية التي يمكن إيرادها هنا لدعم هذا الرأي أو هذا الشرح والتفسير:

١- إن هذه الأحرف قد استهلت بها السور المكية، حتى كانت من ضوابطها أو من علاماتها، لا يستثنى من ذلك سوى سورتي «البقرة» و«آل عمران» وهما من أول ما نزل بالمدينة بعد الهجرة: (البقرة ـ الأنفال ـ آل عمران...).

٢- إن مجموع هذه الفواتح يبلغ تسعاً وعشرين، وهو عدد الحروف الهجائية ـ إذا عدت فيها اللام ألف ـ وإن حروفها مؤلفة من أربعة عشر حرفاً نصف حروف التهجي، وأن هذه الحروف جاءت فوق ذلك مشتملة على أجناس الحروف جميعاً، بمقدار النصف لكل جنس، ففيها مثلاً من الحروف المهموسة التي يجمعها قولك: (فحثه شخص سكت): السين والحاء والكاف والصاد والهاء. ومن حروف الحلق الستة وهي: (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء): الحاء والعين والهاء. ومن حروف القلقلة (قطب جد): القاف والطاء، ومن الحرفين الشفويين (الميم والباء): حرف الميم.... وقل مثل ذلك في الحروف الشديدة والمطبقة والمستعلية وحروف الصفير... إلخ[1].

قال القاضي أبو بكر الباقلاني: «إنما جاءت على نصف حروف المعجم، كأنه قيل: مَن زعم أن القرآن ليس بآية فليأخذ الشطر الباقي، ويركب عليه لفظاً معارضة للقرآن».

ويؤكد الزركشي هذه النقطة، أو هذه الظاهرة اللغوية في فواتح السُّور، بأن أكثر هذه الفواتح تكراراً هي «الم» الألف واللام والميم، ويعلل ذلك بأنها «معالم»

(١) راجع البرهان ١/١٦٦ والزمخشري في الكشاف، قال الزمخشري: «ثم إذا استقريت الكلم وتراكيبها، رأيت الحروف التي ألغى الله ذكرها من هذه الأجناس المعدودة مكثورة بالمذكورة منها، فسبحان الذي دقت في كل شيء حكمته».

المدرج الصوتي أو جهاز النطق، أو رموزه على أقل تقدير، «فالهمزة من الرئة فهي أعمق الحروف، واللام مخرجها من طرف اللسان ملصقة بصدر الغار الأعلى من الفم، والميم مُطْبَقة لأن مخرجها من الشفتين إذا أطبقا»، قال: «ويُرمز بهن إلى باقي الحروف، كما رمز ﷺ بقوله: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» إلى الإتيان بالشهاديتن وغيرهما مما هو من لوازمهما»[1].

وبعبارة أخرى: إن هذه الحروف تعتمد المخارج الرئيسة الثلاثة «الحلق واللسان والشفتين»، التي يتفرع عنها ستة عشر مخرجاً ـ ليصير منها تسعة وعشرون حرفاً هي حروف الهجاء ـ أو تمثل جهاز النطق الإنساني أو المدرج الصوتي في أقصاه ووسطه وطرفه، فرمز بهذه الثلاثة إلى جميع الحروف.

٣- ويمكن أن يُستدل لأصحاب هذا الرأي، بما نلاحظه من أن هذه الحروف ـ في السور التي افتتحت بها ـ أعقبها مباشرة حديث عن القرآن الكريم وأنه تنزيل من حكيم حميد، أو جاء هذا الحديث في ثنايا السورة في أحيان قليلة:

في سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١-٢].

وفي آل عمران: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۖ﴾ [آل عمران: ١-٣].

وفي سورة طه: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ۝٣ تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ۝٤﴾ [طه: ١-٤].

وفي سورة النمل: ﴿طسٓۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡقُرۡءَانِ وَكِتَابٖ مُّبِينٖ ۝١﴾ [النمل: ١].

وفي سورة القصص: ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [القصص: ١-٢].

---

(١) البرهان ١/ ١٦٧.

وكذلك الحواميم: ابتداءً من سورة غافر إلى سورة الأحقاف، ففي السورة الأربعين «غافر»: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١-٢]، وفي السورة التي تليها «فصلت»: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ١-٣]، وسورة الشورى - ٤٢- ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الشورى ١-٣]. وبعدها قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧].

وهكذا في باقي «الحواميم» تأتي الآيات عقب هذه الفواتح مباشرة متحدثة عن هذا «الكتاب المبين» وعن جعله «قرآناً عربياً»، قال تعالى في سورة الزخرف: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [١-٣]. وأن الله تعالى أنزله ﴿فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، وأنه ﴿تَنزِيلُ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ راجع هذه السور.

وفي سورة العنكبوت التي صدرت بـ «الٓمٓ» تأتي في خلال السورة عدة آيات حول هذا الكتاب المعجز، يقول الله تعالى في هذه السورة: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٤٧ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ۝٤٨ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٤٩ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ

﴿يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [٤٧-٥١]

وكذلك في أواخر سورة الروم[١]: [٥٨].

الرابع: يمكن عدّ هذا الرأي استدراكاً على الرأي الثالث وتعقيباً عليه. كما أنه يمثل في الوقت نفسه إضافة علمية **جديرة** بأن تأخذ مكانها إلى جانب الآراء الأخرى التي عرضنا لها في هذا الباب. كتب الدكتور حسن هويدي يقول: إن هذه الأحرف الكريمة الواردة في أوائل السور الشريفة تمثل **جميع أحرف التهجي**، وذلك بالصورة التالية إذا قسمنا أحرف التهجية إلى مجموعات، يضم كل مجموعة منها إطار في التشابه في الرسم:

١- مجموعة (ا ب ت ث) فكل من «ب، ت، ث» عبارة عن ألف أفقية بدلاً من أن تكون شاقولية، والنقاط علامات لتفريق اللفظ، فهي مجموعة واحدة، وقد أخذ منها حرف (ا) كأنه يمثلها.

٢- مجموعة (ج ح خ) وقد أخذ منها حرف (ح) يمثلها.

٣- مجموعة (د ذ ر ز) ويمثلها حرف (ر) والنقاط طارئة كما أشرنا.

٤- مجموعة (س ش) ويمثلها حرف (س) والنقاط طارئة.

٥- مجموعة (ص ض) ويمثلها حرف (ص) والنقاط طارئة.

٦- مجموعة (ط ظ) ويمثلها حرف (ط) والنقاط طارئة.

٧- مجموعة (ع غ) ويمثلها حرف (ع) والنقاط طارئة.

٨- مجموعة (ف ق) ويمثلها حرف (ق) والنقاط طارئة.

---

(١) قال الزركشي: «واعلم أن عادة القرآن العظيم في ذكر هذه الحروف أن يذكر بعدها ما يتعلق بالقرآن كقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ وقد جاء بخلاف ذلك في العنكبوت والروم، فيسأل عن حكمة ذلك»، البرهان ١/ ١٧٠.

الفصل الرابع
المُحكَم وَالمُتَشَابِه

تمهيد: الإحكام والتشابه

يطلَق الإحكام والتشابه باعتبارين أو بمعنيين: الأول، وصفٌ عامٌّ لجميع آيات القرآن الكريم، قال الله تعالى في مطلع سورة هود: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [١]، وقال تعالى في سورة الزمر: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [٢٣].

ومعنى «الإحكام» هنا: أن القرآن الكريم لا يلحقه دَخَلٌ أو خلل أو باطل، فلا تفاوت فيه في النسق والإعجاز، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كما وصفه الله تعالى في آية أخرى، والعرب تقول في البناء الوثيق والعهد الوثيق الذي لا يمكن نقضه: إنه محكم. قال الطبري في تفسير آية سورة هود المشار إليها: «أحكم الله آياته من الدَّخَل والخلل والباطل، ثم فصّلها بالأمر والنهي، وذلك أن إحكام الشيء: إصلاحه وإتقانه، وإحكام آيات القرآن: إحكامها من خلل يكون فيها، أو باطل يقدر ذو زيغ أن يطعن فيها من قِبَله»، قال: «وأما تفصيل آياته فإنه تمييز بعضها من بعض، بالبيان عما فيها من حلال وحرام، وأمر نهي»[1]. ويدل كلام الطبري على أن الإحكام للبناء أو لبناء الألفاظ، أما التفصيل فهو للمعاني والموضوعات.

أما «التشابه»: فهو في الأصل بمعنى التماثل، قال في اللسان: «والشِّبْه والشَّبَه: المثل... وأشبه الشيءُ الشيءَ: ماثله»، وقد يراد بآية سورة الزمر أن آيات القرآن الكريم يماثل بعضها بعضاً في البلاغة والهَداية، ويصدّق بعضها بعضاً فلا خلاف ولا تناقض... ـ وهذا يعطفنا على معنى الإحكام السابق بمعنى أنه يشبه بعضها بعضاً في «الإحكام» ـ ولكننا إذا لاحظنا أن كلمة «مثاني» في الآية الكريمة يجوز أن تكون بياناً لكونه متشابهاً، فإننا نفهم من معنى التشابه في هذه الآية: **التماثل الذي ينشأ عن الإعادة والتكرار**، لأن «مثاني» جمع مَثنى، بمعنى مُردَّد ومُكرَّر، وقد ثنّى الله عز وجلّ من قصصه وأنبائه وأحكامه، وأوامره ونواهيه، ووعده ووعيده ومواعظه..[1] هذه التثنية وهذا التكرار ـ الذي جاء كأسلوب من أساليب التربية والإعداد ـ جعل التماثل والتشابه سمة من سمات القرآن الكريم بوجه عام، وبخاصة إذا أضفنا إليها التماثل والتشابه المطلق في الخصائص الأسلوبية والبيانية ومزايا الأداء القرآني ونظام القرآن الصوتي ونحو ذلك.

وهذا ـ فيما يبدو ـ هو السبب في خروج بعض القُرّاء الحَفَظَة من موضع إلى موضع، ومن سورة إلى سورة لأقل سهو أو أدنى خطأ. ولعل هذا هو السبب الذي أَمر النبي ـ ﷺ ـ من أجله بتجديد العهد وملازمة التلاوة يوماً بعد يوم حتى لا يتطرق إلى الحافظ النسيانُ السريع، قال رسول الله ﷺ: «تعاهدوا هذا القرآن، فوالذي نفس محمد بيده لهو أشد تفلّتاً من الإبل في عُقُلِها»، وفي رواية أخرى: «... استذكروا القرآن، فلهو أشد تفصياً من صدور الرجال من النّعم بعُقُلها»[2]، وزاد في رواية ـ

(١) الكشاف للزمخشري ٤/ ٩٥.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٥٤٤، والتفصي: الانفصال، ويراد بالنعم هنا الإبل كما جاء في رواية مسلم

ـ لمسلم أيضاً ـ: «وإذا قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره، وإذا لم يقم به نَسِيَه».

هذا هو الإحكام والتشابه بالاعتبار الأول، أما **الاعتبار الثاني** في هذا الباب فقد أشارت إليه الآية السابعة في سورة آل عمران وهي قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾.

فالإحكام والتشابه هنا قوبل أحدهما بالآخر، وجُعلا وصفاً لبعض الآيات دون بعض[1]، ويراد بالمتشابه هنا: ما التبس فهم المراد منه، أو ما غمضَ ودقّ وأشكلَ تفسيره، وكان بحاجةٍ إلى وجه من وجوه التأويل ليُحمَل ـ في بابه الخاص ـ على الآيات المحكمة التي تدل على معناها بوجه قاطع لا يحتمل خلافاً أو مجازاً، كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ومثال المتشابه قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا ﴾ [الإسراء: ١٦].

وسوف نعطي في هذا الفصل إلماعة سريعة عن المحكم والمتشابه بهذين الاعتبارين، ونشير هنا إلى أن المصنِّفين في «علوم القرآن» أشاروا إلى هذا التفريق وتنبّهوا إليه، وجعلوا من هذين البابين «موضوعاً» لعلم خاص مفرد من علوم القرآن. وإن كانت اصطلاحاتهم في التسمية ـ في سبيل التمييز والتفريق ـ غير متفقة. وقد سمى الزركشي النوع الأول: «علم المتشابه»، وبحث في النوع الثاني تحت

---

(١) انظر كتاب «متشابه القرآن» للمؤلف، ص ٦ فما بعدها.

عنوان «معرفة المحكم من المتشابه». ويبدو لنا أن اصطلاح «متشابه القرآن» إذا أُطلق يراد به ـ على الأرجح ـ النوع الثاني[١]، وفي هذه الحالة فإن من الممكن إطلاق تسمية «الآيات المتشابهات» على النوع الأول. ولكننا رأينا، زيادة في الإيضاح، أن نبحث في النوع الأول تحت عنوان «علم المتشابه أو المتشابه اللفظي» وفي النوع الثاني تحت عنوان: «المتشابه والمشكل».

أولاً- المتشابه اللفظي:

موضوع هذا العلم من علوم القرآن ـ كما اتضح لنا بعد هذا التمهيد ـ هو الآيات التي تكررت في القرآن وألفاظها متفقة، لكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف، . . . أو غير ذلك مما يورث اختلافاً بين الآيتين أو الآيات. كما يدخل في موضوعه بالطبع: الآيات التي تكررت بعينها من غير زيادة أو نقصان أو نحو ذلك[٢].

ويمكننا القول: يراد بهذا العلم: **الآيات التي يشبه بعضها بعضاً** من حيث **الألفاظ، وصياغة الجمل والتراكيب**. وكذلك الآيات التي تكررت فيها بعض الكلمات.

وأكثر ما يرد هذا النوع في قصص القرآن، نظراً لتكرر معظمها في أكثر من موضع ـ تبعاً لأغراض مختلفة ـ حتى كاد السيوطي، مقتفياً أثر الزركشي، وهو بسبيل أن يضع له تعريفاً أو ما يشبه التعريف، أن يقصره على القصة وحدها، حيث قال: «والقصد به إيراد القصة الواحدة في صور شتّى وفواصل مختلفة، فتأتي في

---

(١) هذا النوع أفردناه بالتصنيف في حوالي مئتي صفحة في كتابنا: «متشابه القرآن: دراسة موضوعية» طبع مكتبة دار الفتح بدمشق ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

(٢) انظر البرهان في متشابه القرآن ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٥٨ مجاميع.

موضع مقدماً وفي آخر مؤخراً كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [٥٨]، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [١٦١]، وفي البقرة: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [١٧٣]، وسائر القرآن: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣ والنحل: ١١٥][(١)]، أو في موضع بزيادة وفي آخر بدونها. . . أو في موضع معرّفاً وفي آخر منكراً»[(٢)].

ولكن من الواضح أنه لا يقتصر على القصص وحدها، وإن كان يكثر فيها كما يلاحظ ذلك الزركشي، قال: «وحكمته: التصرفُ في الكلام وإتيانه على ضروب، ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك، مُبتدأً به ومتكرراً»[(٣)]؛ لأن هذا أصعب على الكاتب، وأسهل على الناقل أو المقلد، وكذلك على المتحَدَّى بطبيعة الحال.

أما الآيات التي تكررت بعينها أو تكرر بعض أطرافها دون زيادة أو نقصان أو تقديم أو تأخير فتظهر فيها مثل هذه الحكمة التي أشار إليها الزركشي بالقياس إلى موضعها من سياق الآيات ومكانها من نظم القرآن، في حين أن الآيات التي جرى عليها التصرف السابق يتسع فيها ـ فوق ذلك ـ مجال المقارنة بعضها مع بعض. وقد قدم بعض العلماء في هذين المجالين، وفي هذا المجال الأخير بصفة خاصة، دراسات غنية وعميقة إلى حدٍّ ما، وتنوعت في ذلك ملاحظاتهم وتعددت تعليلاتهم وتعقيباتهم. ويطول بنا الوقوف إن حاولنا الوقوف على طرف من هذه الملاحظات في كل نوع من أنواع التشابه على حدة! ونكتفي هنا بذكر بعض الشواهد المقتضبة على هذه الأنواع مجردة من الدراسة والتعليل. ثم نقدم بعد ذلك بعض الأمثلة

(١) وقال تعالى في سورة الأنعام: ﴿أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ﴾ الآية: ١٤٥.

(٢) الإتقان ٢/ ٩٤.

(٣) البرهان ١/ ١١٢، وأظهر ما يكون معنى التحدي والإعجاز هنا من خلال التفسير الذي قدمه الرافعي لإعجاز القرآن.

الجامعة التي تضم بعض الأغراض المختلفة، والتي تظهر رحابة الموضوع واتساع المجال فيه، ودلالته الواضحة على طرف من أسرار الإعجاز البياني في القرآن الكريم.

فالأول، الذي عبر عنه السيوطي بالتقديم والتأخير، ومثّل له، عبر عنه الزركشي بقوله: أن يكون في موضع على نظم، وفي آخر على عكسه، وهو يشبه رد العَجُز على الصدر. قال: ووقع في القرآن منه كثير[1]. ومنه: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [الآية: ١٣٥]، وفي المائدة: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الآية: ٨].

وفي الأنعام: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الآية: ١٥١]، وفي الإسراء: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الآية: ٣١].

ومثال ما يشتبه بالزيادة والنقصان ـ بحسب تعبير الزركشي ـ قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [الآية: ١٧٤]، وفي آل عمران: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [الآية: ٧٧].

وفي الأنعام: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الآية: ١١٧]، وفي القلم: ﴿بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الآية: ٧] بزيادة الباء ولفظ الماضي.

ومثال التعريف والتنكير: قوله تعالى في البقرة: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الآية: ٦١]، وفي آل عمران: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [الآية: ٢١].

---

(١) انظر البرهان ١/ ١١٣ فما بعدها. وقد جعل الزركشي «التقديم والتأخير» وجهاً آخر مستقلاً من وجوه التشابه، وأورده بعد الوجه الثاني القادم، وقال فيه هناك: إنه قريب من الأول، وقدم في تعليل بعض الشواهد كلاماً لطيفاً (ص ١٢١).

ومثال الجمع والإفراد: قوله تعالى في البقرة: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [الآية: ٨٠]، وفي آل عمران: ﴿مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [الآية: ٢٤].

ومثال إبدال حرف بغيره وكلمة بأخرى: قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الآية: ٥٧]. وفي السجدة: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [الآية: ٢٢].

وفي البقرة: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [الآية: ٨٦]، وفي غيرها: ﴿وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢، وآل عمران: ٨٨، والنحل: ٨٥].

وفي طه: ﴿وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [الآية: ٥٣]، وفي الزخرف: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الآية: ١٠]، وفي الكهف: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى﴾ [الآية: ٣٦]، وفي فصّلت: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ﴾ [الآية: ٥٠][1].

شواهد وتطبيقات:

ونورد فيما يلي ثلاثة شواهد تطبيقية مقتضبة، يقتصر محل الشاهد فيها على لون واحد من ألوان التشابه السابقة، مع الإشارة إلى أن مراجعة الكتب الخاصة بهذا الموضوع تشير إلى ألوان أخرى كثيرة من التشابه، وربما اختلف في تعليلها والتماس وجه الحكمة فيها العلماءُ والمفسّرون، كما نشير إلى أن هؤلاء العلماء عُنوا بالاختلاف والتشابه الحاصل بين الفواصل القرآنية، مما سنقف عليه عند الكلام على الفاصلة القرآنية إن شاء الله تعالى.

١- قال تعالى في سورة يس: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الآيتان: ٢٠-٢١]،

(١) راجع الزركشي الذي أورد في كتابه ١/ ١١٢-١٣٢ شواهد كثيرة، وإن لم يعلل منها إلا القليل النادر.

الله العزيز» لأبي عبد الله محمد المعروف بالخطيب الإسكافي المتوفى سنة ٤٣١[١].

٢- كتاب «البرهان في متشابه القرآن»، لأبي القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني. الذي أفاد فيه من كتاب الخطيب إلى حد كبير. ومنه نسخ خطية كثيرة بدار الكتب المصرية[٢].

٣- كتاب «ملاك التأويل القاطع لذوي الإلحاد والتعطيل، في توجيه المتشابه اللفظي من آي التنزيل» لابن الزبير الغرناطي، أبي جعفر أحمد بن إبراهيم. وهو أجمع الكتب في هذا الباب[٣].

ثانياً- المتشابه والمشكل:

نؤكد مرة أخرى على أن ميدان التشابه هنا: المعاني والدلالات، وفي المتشابه اللفظي السابق: الألفاظ، أو المفردات والتراكيب.

١- المتشابه لغة:

قال ابن قتيبة: «وأصل التشابه: أن يشبه اللفظُ اللفظَ في الظاهر، والمعنيان مختلفان. قال الله جلّ وعز في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة:

---

(١) طبع الكتاب بمصر سنة ١٩٠٩، ويقع في نحو أربع مئة صفحة.

(٢) انظر كتابنا «متشابه القرآن» ص٨ حيث أشرنا لبعض هذه النسخ، وقد طبع الكتاب أخيراً تحت عنوان آخر رآه الناشر أكثر رواجاً! وهو «أسرار التكرار في القرآن الكريم».

(٣) قمنا بتحقيق هذا الكتاب عن عدة نسخ خطية بتكليف من لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، ولم نتمكن من طبعه! وقد ذكر ابن الزبير في مقدمة كتابه أنه قد وصلهم من المشرق كتاب الخطيب فأعجبوا به، وأنه ألّف كتابه على طريقته، وعني فيه بالتنبيه على ما أغفله صاحبه.

٢٥] أي متفق الظاهر، مختلف الطعوم، وقال في شأن الكافرين: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨] أي يشبه بعضها بعضاً في الكفر والقسوة»[(١)].

قال: «ومنه يقال: اشتبه عليَّ الأمر، إذا أشبه غيرهَ فلم تكد تَفْرُق بينهما، وشبّهت عليّ: إذا لبّستَ الحق بالباطل».

وقال في اللسان: «والمشتبهات من الآمور: المشكلات، والمتشابهات». وقال في أساس البلاغة: «وتشابه الشيئان واشتبها... واشتبهت الأمور وتشابهت: التبست لإشباه بعضها بعضاً».

يتضح من هذا أن «المتشابه» يطلق في اللغة **على ما له أفراد أو أجزاء يشبه بعضها بعضاً، وعلى ما يشتبه من الأمور، أي يلتبس.**

وهذا يدل على أن التشابه في الأصل بمعنى التماثل ـ وأنه يكون بين الأشياء ـ ثم توسعوا في هذا المعنى، فربطوا التشابه بالالتباس والشك، وإن لم يكن هذا حاصلاً في الأمر أو الشيء لشبهه بغيره، فقالوا في «كل ما غمض ودَقّ: متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره».

قال ابن قتيبة: «ومثل المتشابه: المشكل، وسمي مشكلاً لأنه أشكل، أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله». قال: «ثم يقال لكل ما غمض، وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة: مشكل».

٢- المتشابه في الاصطلاح (أو في الاستعمال القرآني):

وبناء على ذلك، فقد قالوا في تفسير الآيات المتشابهات التي أشارت إليها الآية السابعة من سورة آل عمران، وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ

(١) تأويل مشكل القرآن بشرح وتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله. ص: ٧٤.

﴿مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ قالوا في تفسير هذه **المتشابهات**: إنها ما التبس فهم المراد منها، أو اشتبهت دلالتها على كثير من الناس، أو بعضهم. وقالوا في **المحكمات**: إنها البينات واضحات الدلالة، التي لا التباس فيها على أحد.

إلا أن **منشأ هذا الالتباس** في فهم المراد يعود **أولاً** إلى اللغة، وترددها بين الحقيقة والمجاز، والوضوح والإبهام... ونحو ذلك، كما يعود إلى العقل والسمع وكل ما من شأنه أن يقطع بأن المراد من هذا المتشابه أمرٌ غير ظاهره[1]. **ولهذا** فإن المراد من المتشابهات يجب أن يُرجع فيه إلى المحكمات التي جعلها الله بمنزلة «الأم» أي الأصل الواحد الجامع الذي تُرد إليه المتشابهات، فقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] يرجع في فهمه وتفسيره إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقولُه تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦] يُرجع فيه إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨].

وسبيل الرجوع هذه إلى المحكم ـ أو الحمل عليه ـ يكون بالتأويل أو بالفهم المجازي أو التفسير المجازي الذي تتسع له لغة العرب؛ لأن التأويل عبارة عن «إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوّز، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو

---

(١) قال القاضي عبد الجبار: «المحكم: ما أحكم المراد بظاهره، والمتشابه: ما لم يحكم المراد بظاهره بل يحتاج في ذلك إلى قرينة» ثم فصّل القول في هذه القرينة التي نعرف بها المراد بالمتشابه ونحمله على المحكم، فقال: إنها إما ان تكون عقلية أو سمعية، وقال في القرينة السمعية: إنها تكون في الآية إما في أولها أو آخرها، أو في آية أخرى من السورة، أو من سورة أخرى... إلخ. انظر كتابنا: «متشابه القرآن» ص٢٨.

مقاربه . . . أو غير ذلك من الأشياء التي تُعورفت في أصناف الكلام المجازي» كما يقول ابن رشد[١]، وكما ذهب إليه المتكلّمون وجمهور الأصوليين.

فقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] تأويله: التحذير من التهاون بأمر الله، والغَفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه. وقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] يفهم منه أن الله تعالى قصد إليهما بعد طول الترك والإمهال، لأنه تعالى لا يشغله شأن عن شأن.

قال قتادة في هذه الآية: قد دَنا من الله فراغ لخلقه؛ يريد أن الساعة قد أزفت وجاء أشراطها[٢].

وهذا المعنى المجازي هو ما يسبق إلى فهم العرب الذين خوطبوا بهذا الكتاب الكريم، وهكذا جاء في القرآن الكريم المجاز والحقيقة، على نحو معهود العرب في الكلام، حتى إن ابن قتيبة سخر من الذين زعموا أن المجاز كذب، وطعنوا من أجل ذلك على القرآن. . . سخر منهم واستجهلهم، ورماهم بسوء النظر وقلّة الفهم. قال: «ولو كان المجاز كذباً، وكلّ فعل يُنسب إلى غير الحيوان باطلاً، كان أكثر كلامنا فاسداً، لأنا نقول: نبتَ البقل، وطالت الشجرة، وأينعت الثمرة، وأقام الجبل. وتقول: كان هذا الفعل منك في وقت كذا وكذا، والفعل لم يكن وإنما كُوِّن!

والله تعالى يقول: ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ﴾ [محمد: ٢١]، وإنما يُعزم عليه.

---

(١) «فصل المقال فيما بين الشريعة والحقيقة من الاتصال». وقد عرّف الإمام الغزالي التأويل بأنه عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر» ثم قال: «ويشبه أن يكون كل تأويلٍ صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز» المستصفى ١/ ١٥٧، وانظر كتابنا: متشابه القرآن ص ١٥١-١٦٠.

(٢) «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة ص٩٩.

ويقول: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وإنما يُربح فيها.

ويقول: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ وإنما كُذّب به!» اهـ[١].

وقد عقب كل من الزركشي والسيوطي على منع وقوع المجاز في القرآن، أو على من ظن أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزّه عنه، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محال على الله تعالى ـ عقّبا بالقول: إن هذا باطل، وإن المجاز لو سقط من القرآن لسقط منه شطر الحسن، فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة «ولو وجب خلوّ القرآن من المجاز لوجب خلوّه من التوكيد والحذف وتثنية القصص وغيره..»[٢].

٣- تفسير آخر للتأويل والمتشابه:

يرى كثير من العلماء ضرورة الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في آية المتشابه، وهي الآية السابعة من سورة آل عمران، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾. وقد جعل هؤلاء العلماء معرفة تأويل المتشابه لله عز وجل وحده. أما (الراسخون في العلم) الذين ورد ذكرهم في

---

(١) انظر «باب القول في المجاز» من كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص٧٦-٢٢٩.

(٢) البرهان: ٢/ ٢٥٥ والإتقان ٢/ ٩٩. وانظر تعليقاً لنا على ما ذهب إليه ابن تيمية من إنكار وقوع المجاز في القرآن في كتابنا: متشابه القرآن.. ونعتقد الآن ـ بعد هذه السنوات الطوال التي مرت على نشرنا لهذا الكتاب عام ١٩٦٩ ـ أن الأمر أوضح من أن يحتاج إلى تعليق.. ولا أدري كيف يمكن تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] هل نفسّره بالتمييز العنصري؟ وقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠] أو قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أو قوله تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] والآيات القرآنية في هذا الباب كثيرة جداً كما هو معلوم.

الآية فينحصر دورهم في القول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ أي المحكم الذي علمنا معناه، والمتشابه الذي لا سبيل لنا إلى معرفة معناه. وقد جعل هؤلاء من المتشابه فواتح السور التي مرت بك في فصل سابق.

والواقع أن بعض العلماء القائلين بهذا الرأي ذهبوا في تعريف أو تحديد المتشابه والتأويل ـ أو التأويل بعبارة أدق[1] ـ وجهة أخرى غير التي تحدثنا عنها، قال ابن تيمية رحمه الله: إن **الكلام نوعان: خبر وإنشاء**. وتأويل الخبر: وقوع المخبَر عنه، وتأويل الإنشاء أو الطلب: فعل المأمور به، مثاله: قول السيدة عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم وبحمدك، اللهم اغفر لي»، يتأوّل القرآن، تعني قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر: ٣].

أما تأويل الأخبار فقد أشارت إليه الآية الكريمة: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٢-٥٣]، فإذا وقع ما أخبر به القرآن الكريم من أمور تقع في المستقبل، وبخاصة ما يتعلق منها بالساعة وأشراطها، كالدّابة ويأجوج ومأجوج[2]، وطلوع الشمس من مغربها... ، فذلك تأويله.

---

(١) يمكننا القول: إن ابن تيمية رحمه الله دخل إلى تحديد المتشابه من (تعريف) التأويل، أو من باب التأويل! ويبدو لنا أن هذا المنهج غير سديد.

(٢) قال تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ سورة النمل: الآية ٨٢.

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ سورة الأنبياء: الآيتان ٩٦-٩٧.

وعلى ذلك، فقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى القول بأن المتشابه هو هذا الذي أشار القرآن الكريم إلى وقوعه في المستقبل. وتأويله: وقوعه فعلاً[١]، وليس تأويله فهم معناه بطريق الحمل على المحكم كما قدمنا!

وإذا كان زمن وقوع ما أخبر القرآن بوقوعه لا يعلمه إلا الله؛ فإن الوقف إذن في آية آل عمران على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ صار لازماً لا شك في ذلك.

المناقشة والرد: (شروط تعريف المتشابه)

لا ينازع أحدٌ في أن هذه الأخبار لا يعلم زمن وقوعها أحد، وإن كانت الآيات التي تحدثت عنها مفهومة المعنى، واضحة العبارة، ولكن الذي ننازع فيه أن تكون هذه هي «المتشابهات» التي ورد الحديث عنها في الآية الكريمة أو هي المرادة منها؛ وذلك للأسباب التالية[٢]:

١ - إن هذا التفسير للمتشابه مقطوع الصلة بالمعنى اللغوي للتشابه؛ ومعلوم أن المصطلحات القرآنية تأتي وفق المعاني اللغوية. ولهذا فإن من الغريب أن تعد الأخبار المتعلقة بالساعة أو فواتح السور من المتشابه. إن تأويل ما أخبر الله تعالى به: وقوعُه، أو تأويل الأخبار: وقوعها، كما يقول ابن تيمية بحق، ولكن هذا لا يعني أن هذا المصطلح ـ التأويل ـ **ليس له إلا هذا المعنى المقترن بالأخبار**، أو أنه لا يفسّر إلا بمعنى واحد، وأن هذا المعنى هو الذي يتحكم في تعريف المتشابه، أو يسمح لنا بتعريفه على خلاف المعنى اللغوي أو الدلالة اللغوية للتشابه؛ لأن هذا خروج عن الدلالات، وربما وصل إلى حد قلب المفاهيم! ولم يقل أحد: إن المفردة أو اللفظ القرآني ليس له

---

(١) راجع رسالة ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل.

(٢) هذه الأسباب التي أوردناها تمثل عندنا (الشروط) التي يجب توافرها في (حد) المتشابه وتعريفه، حتى يكون هذا التعريف مقبولاً، أو في دائرة الخلاف وتعدد وجهات النظر. ولهذا ضربنا صفحاً عن عشرات التعريفات التي قيلت في تفسير المتشابه، لأنها في نظرنا خارجة من نطاق البحث!

سوى معنى واحد أو دلالة واحدة حيثما ورد.

يؤكد هذا ويدل عليه أننا لا نعلم أحداً من الذين في قلوبهم زيغ (أوّل) الدابّة ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها! بمعنى أنه زعم أنه يعلم وقت وقوعها!

٢- لقد قابلت آية آل عمران المتشابهات بالمحكمات، وجَعلت المحكمات «أمّ الكتاب» أي أصله الجامع الذي تُردّ إليه المتشابهات وتُفسّر في ضوئه.

ولا ندري كيف تقابل المتشابهات بالمحكمات على هذا الحدّ والتفسير وتجعل قسيماً لها؟! وما علاقة تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء بهذا؟

٣- وأخيراً فإن هذا التفسير لا يتفق مع أسباب نزول الآية، لأنها نزلت في سياق بضع وثمانين آية من صدر سورة آل عمران رداً على وفد نصارى نجران[١] حين تعلقوا ببعض الآيات المتشابهة التي وصفت عيسى ابن مريم عليهما السلام بأنه كلمة الله ألقاها إلى مريم وروح منه. فأعلمهم الله تعالى بأن مثل عيسى عند الله كمثل آدم، وأن العبارات التي وردت بحق المسيح عليه السلام يجب أن تفهم في ضوء الآيات المحكمات التي دلّت على معانيها بطريقة قاطعة لا تحتمل أي صرف عن معناها أو تأويل بالباطل؛ قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص]. وفحوى ذلك أن ميدان المتشابه بعض مسائل الاعتقاد، ولهذا فإن آيات الأحكام ليس فيها متشابه، كما قرر علماء الأصول[٢].

---

(١) أخرج الطبري من رواية مطولة عن محمد بن جعفر بن الزبير أنها نزلت في طائفة من النصارى قدموا على رسول الله ﷺ من نجران فحاجّوه في عيسى عليه السلام، وألحدوا في الله عز وجل.. راجع تفسير الطبري ٣/ ١٦١-١٦٢، وانظر «متشابه القرآن» للمؤلف ص٤٧.

(٢) قال بعض علماء الشيعة الإمامية: «إن كلام الأئمة كالقرآن ينقسم إلى محكم ومتشابه» انظر السيد عبدالله شبّر ـ الملقب بالحجة ـ كتاب «مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار» ج١ ص ١١ مؤسسة النور للمطبوعات ١٩٨٧ بيروت. وقال أيضاً: «وروينا بطرق عديدة عنهم عليهم السلام أنهم يعلمون ما كان وما يكون وما هو كائن، ويعلمون ما في السماوات وما في الأرضين» نفس المصدر ج=

وعلى الرغم من القاعدة الأصولية التي أشرنا إليها في مبحث أسباب النزول، وهي أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ فإن التفسير الذي لا يشمل سبب النزول، أو يكون مقطوع الصلة به لا يعتدّ به عند أحد من العلماء.

ولهذا فإننا لا نرى تفسير المتشابه بهذه الأمور، كما لا نرى إقحامها في المتشابه وإدخالها معه. ومن ثم فإن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فيه نظر، بل إن العطف بالراسخين في العلم على لفظ الجلالة هو الأولى؛ لأنه لو لم يكن للراسخين في العلم حظ في المتشابه إلا أن يقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ لم يكن لهم فضل على المتعلمين، بل على عوامّ المسلمين! لأنهم جميعاً يقولون: آمنا به كل من عند ربنا![1]

قال ابن قتيبة: «ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، وهذا غلط من متأوّليه على اللغة والمعنى، ولم يُنزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده، ويدلّ به على معنى أراده».

ثم قال: «وهل يجوز لأحد أن يقول: إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه؟! وإذا جاز أن يعرفه مع قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ جاز أن

= ٢ ص ٣٩٧!! ويبدو لنا أن هؤلاء العلماء وهم يقولون بهذا لاحظوا أن المتشابه يكون في الكلام الإلهي، لأنه يعبر به بلغة عالم الشهادة عن أمور متصلة بعالم الغيب. ولما كان الأئمة ـ عندهم ـ ليسوا بعيدين عن الصفات الإلهية؛ فقد جاء في كلامهم محكم ومتشابه؛ قال السيد شبّر (١٣٤٢هـ): «إن الأئمة لهم حالة روحانية برزخية أوّلية تجري عليهم فيها صفات الربوبية» وأضاف: «وإليه أشير في الدعاء: لا فرق بينك وبينهم إلا أنهم عبادك المخلصون» وقال أيضاً: «إن قياس الأئمة على أشخاصنا قياس مع الفارق، فإن عليهم مسحة من الصفات الإلهية» ج٢ ص١٧٣.

(١) انظر «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله ص ٧٣، وانظر «متشابه القرآن» للمؤلف ص ١٤٠-١٤٤.

يعرفه الربّانيّون من صحابته، فقد علّم علياً التفسير، ودعا لابن عباس فقال: «اللهم علّمه التأويل وفقّهْه في الدين».

وذكر بعد ذلك أنه لم ير المفسرين توقّفوا عن شيء من القرآن وقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمرُّوه على التفسير حتى فسّروا الحروف المقطعة في أوائل السور[١].

فالراسخون في العلم، إذن، معطوفون على اسم الله عز وجل، وداخلون في علم المتشابه[٢] ـ على نحو ما ذهبنا في حدّه وتعريفه ـ وأنهم مع علمهم به يقولون: آمنا به، وقولُه تعالى بعد ذلك: ﴿يَقُولُونَ﴾ في موضع نصب على الحال من الراسخين. وقد مدحتهم الآية بالرسوخ في العلم، فلا يُمدحون وهم جُهّال! قال ابن عباس: أنا ممن يعلم تأويله[٣].

ولهذا فإننا نرى أن من حق العلماء الراسخين ـ بل من واجبهم ـ أن يقوموا بتفسير المتشابه أو تأويله على نحو يطابق المحكم أو يردّه إليه. أما من كان في قلبه زيغ فإنه لا يكون راسخاً بحال! لأن الرسوخ في العلم وفساد الطوية أو الاعتقاد ضدان لا يجتمعان. ومن ثم فإنهم إذا اتبعوا المتشابه وكأنّهم لا يلتفتون إلى غيره ولا يتبعون سواه ـ فإنهم إنما يتبعونه لأحد أمرين: إما ابتغاء الفتنة، أي لإثارة الشكوك والشبهات. وإما ابتغاء تأويله! وليس لهم في تأويله حق لأنه لن يؤوّل على أيديهم

---

(١) ابن قتيبة: المصدر السابق.

(٢) قال القرطبي: «ما حكاه الخطابي من أن قراءة العطف لم يقل بها غير مجاهد لا يصح، فقد روي عن ابن عباس أن الراسخين معطوف على اسم الله عز وجل، وأنهم داخلون في علم المتشابه، وأنهم مع علمهم به يقولون: آمنّا به؛ قاله الربيع ومحمد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم» الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٧.

(٣) متشابه القرآن للمؤلف ص١٤٥، وابن قتيبة: المصدر السابق.

إلا بباطل . . وهذا من معدن الفتنة أو مساوٍ لها . ولهذا فيما يبدو أُمر الراسخون بأن يدعو الله تعالى بقولهم : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ وهي الآية التالية ـ رقم ٨ ـ لآية المتشابه السابقة .

هذا، وسوف نبحث في صفحات قادمة في (التأويل) وحدوده، مكتفين هنا بالإشارة إلى أن الآيات القرآنية التي يدخلها التأويل، أو التي يعدّ تأويلها ـ بالمعنى الذي أشرنا إليه ـ هو تفسيرها، ونعني بها آيات المتشابه، قليلة العدد، أو لا تشغل مساحة واسعة في النص القرآني، ولهذا عُبر عنها بقوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[١] ولهذا، فقد أبعد عن التوفيق من اتّسع في نطاق التأويل، كما خرج عن القرآن وكذب على الله من زعم أن القرآن كله يدخله التأويل، أو جعل (تفسيره) بحسب قواعد اللغة ودلالات الألفاظ من مهمات العامّة أو العوامّ، وجعل (تأويله) على النحو الذي يشاء أو بالمعنى الذي يريد من خصائص الإمام، كما ذهب إلى ذلك الإسماعيلية والباطنية الطَّغام[٢]

٤ – حكمة ورود المتشابه :

وربما قيل : هلاّ جُعل القرآن كله على نمط المحكم حتى يُكفى الإنسان مؤونة النظر والبحث والترجيح والاحتمال! يقول الراغب الأصفهاني : إن هذه المسألة

---

(١) ورد لفظ (أُخَر) في القرآن في هذا الموضع، وفي قوله تعالى : ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [١٨٤، ١٨٥ سورة البقرة] في قضاء صوم رمضان للمريض والمسافر. كما ورد في قوله تعالى : ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [٤٣، ٤٦ سورة يوسف] في رؤيا الملك التي أوّلها يوسف عليه السلام. وأقصى ما يدل عليه مدلول الاستعمال القرآني لهذا اللفظ لا يزيد عن عدد أيام شهر واحد.

(٢) انظر مقدمة عارف تامر ص ٣١-٣٢ لكتاب : أساس التأويل للنعمان بن حيون التميمي. طبع دار الثقافة ببيروت. وقد كتب السيد تامر كلاماً يضحك الثكلى!! منه أن التأويل (حقيقة مستترة وراء لفظة لا تدل عليها)! وأن الذي يعرف هذه الحقيقة هو المسؤول عن التأويل مباشرة! قلت: حتى كأن المطلوب هو نسخ اللغة، ومسح العقول!!

الفصل الخامس

القِراءَاتُ القرآنيّة

أولاً- نشأة علم القراءات:

سبقت الإشارة إلى أن المبدأ الأساس في نقل القرآن هو **المشافهة والتلقي**، والأخذ ثقة عن ثقة.. خلفٌ عن سلف، حتى ينتهي إلى النبي ﷺ، وأن «المصاحف» ليست هي العمدة في هذا الباب إلاّ في حدود ما تتسع له وتدل عليه من وجوه الاختلاف في أداء النص القرآني، كما مرّ بك في مبحث الأحرف السبعة، لأن دورها الأساس أنها ضُمّت على القرآن وانطوت عليه، ولكنها لم تنطو ـ ويستحيل ذلك ـ على وجوه في أدائه لا تُعلم إلاّ من طريق التلقي والمشافهة، ولعل هذا ما عناه الزركشي حين قال: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز. والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما»[1].

(١) البرهان ١/ ٣١٨ وربما قصد الزركشي إلى التعبير عن مذهب الأشاعرة الذي أوجزه عبد القاهر البغدادي كبير متكلميهم في النصف الأول من القرن الخامس في الفصل الذي عقده تحت عنوان: (في بيان وجوه كلام الله تعالى) قال رحمه الله: «... والقراءة غير المقروء، لأن المقروء كلام الله، وليست القراءة كلامه، ولأن القراءات سبع والمقروء واحد! ويقال: قراءة أبي عمرو وقراءة عاصم، ولا يقال: قرآن أبي عمرو وغيره. ونقول: كلام الله في المصحف مكتوب، وفي القلب محفوظ، وباللسان متلوّ. ولا نقول: إنه في المصاحف مطلقاً، ولا نقول على الإطلاق: إن كلام الله سبحانه في محل! ولكن نقول على التقييد: إنه مكتوب في المصاحف». أصول الدين، طبعة مدرسة الإلهيات بدار الفنون بإستانبول ١٩٢٨م، ص١٠٨.

وربما كان التعبير بوصف القرآن بأنه نزل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] أي وليس بـ «بلغة عربية مبينة» ما يشير إلى هذا ويدل عليه؛ لأن التعبير باللسان يشمل كذلك الجانب الصوتي، أو وجوه النطق التي لا يتسع لها التدوين. وغني عن البيان أن الجمع الذي تم للقرآن في عهد الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ لم يتجاوز الكتابة والتدوين إلى (الجمع الصوتي) إن صح التعبير، لأن هذا لم تتيسر وسائله إلا بعد بضعة عشر قرناً من نزول القرآن؛ وقد تم ذلك استناداً إلى وجوه الأداء التي نُقلت بعناية تامة عن طريق المشافهة والتلقي التي ما زال العلماء يؤكدون عليها، وأنها هي الوسيلة الأساسية لنقل القرآن خلال العصور.

ومن المعلوم أن المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة، وأن صورة الكلمة فيها كانت محتملة لكل ما يمكن من وجوه القراءة المختلفة، وأنها إذا لم تحتملها كتبت بأحد الوجوه في مصحف، ثم كتبت في مصحف آخر بوجه آخر... كما أشرنا إلى ذلك عند الكلام على الأحرف السبعة، وهذا يؤكد مرة أخرى ضرورة الاعتماد في هذا الباب على الرواية والتلقي، خصوصاً إذا ذكرنا، أو تذكرنا، أن الكلمة القرآنية التي كتبت مجرّدة من النقط والشكل، أو التي لم تكن معجمة لا تجوز قراءتها بجميع احتمالاتها ـ الرياضية ـ ولكن فقط بالوجوه المسموعة من النبي ﷺ والتي تلقاها عنه الصحابة رضوان الله عليهم.

ولكن الصحابة ـ وهذا ما يتمم الصورة هنا ـ اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ كما رأينا، ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابع التابعين.. وهكذا حتى وصل الأمر إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصّصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وبنشرها كما سنرى. هذا هو منشأ علم القراءات واختلافها[1]، **وهو منشأ يعود في الأصل إلى**

(١) مناهل العرفان للزرقاني ١/ ٤٠٤.

مبدأ نزول القرآن على سبعة أحرف، ثم إلى ما وقع عليه اختيار وقراءة كل واحد من أئمة القرّاء.

وقد حاول المستشرق «جولدتسيهر» عكس الموضوع، فصوَّر أن نشأة الكثير من القراءات المختلفة يعود إلى رسم المصحف! قال: «وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات ـ أي في القراءات ـ إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعاً لاختلاف النقط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط. بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها. وإذاً فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في المحصول الموحّد القالب من الحروف الصامتة كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نصٍّ لم يكن منقوطاً أصلاً، أو لم تُتَحرّ الدقة في نَقْطِه أو تحريكه»[1].

ونحن لا نشك في أن هذه الدقة في الصياغة، التي عرف بها «جولدتسيهر» وفي كتاب «مذاهب التفسير الإسلامي» على وجه الخصوص.. تخفي وراءها محاولة باطلة ويائسة، لأن هذا الكلام ينطوي على مخالفة صريحة للتاريخ والواقع في نفس الأمر.. وربما أومأت هذه المخالفة كذلك إلى استخفافٍ بالقارئ، وذلك للأسباب التالية:

١ - إن المعروف المدوَّن من القراءات التي ضبطها العلماء، وتثبتوا من سندها لا تقاس إلى ما يمكن أن ينشأ من قراءات كثيرة يحتملها الرسم!! بل لو وجدت مثل هذه القراءات لراعتنا في كثرتها الكاثرة!! وقد أشار «جولدتسيهر» نفسه إلى قراءات

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ص٨. والصوامت: حروف الهجاء سوى الحركات.

يسمح بها الخط، لكنها عُدّت عند العلماء منكرة، مثل قراءة من قرأ: «تستكثرون» بدل «تستكبرون» في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الآية: ٤٨]، ومثل قراءة حمّاد الرّاوية: «أباه» بدل «إيّاه» في قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [الآية: ١١٤]، «ولو كان مجرد الخط كافياً لاعتمدت... وحسبك هذا دليلاً على أن الخط لم يكن هو العمدة في صحة القراءة»[1]. وعلماً بأن هذه القراءات لا يأباها السياق!

٢- يضاف إلى ذلك أن سيدنا عثمان رضي الله عنه عندما بعث بالمصاحف إلى الأمصار أرسل مع كل مصحف مقرئاً يقرئ الناس حتى يتلقوا القراءة من أفواه الأئمة، لأن القرآن لا بدّ فيه من المشافهة والتلقي، كما أشرنا قبل قليل؛ فبعث عبد الله بن السائب إلى مكة، وزيد بن ثابت إلى المدينة، والمغيرة بن شهاب إلى الشام، وعامر بن عبد قيس إلى البصرة، وأبا عبد الرحمن السلمي إلى الكوفة.

وفي هذا دلالة بيّنة على أن الرسم أو الخط ليس هو السبب في نشأة القراءات. وعلينا أن نلحظ في هذا السياق أن عثمان رضي الله عنه لم يترك حتى المدينة نفسها ـ موطن الخلافة ـ فقد سمّى زيد بن ثابت مقرئاً لمصحفها.

وغني عن البيان أنه لا يوجد أحد أحق منه بذلك، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وكان أحد أعضاء اللجنة الرباعية التي نسخت القرآن الآن في عهد عثمان ـ وكان ذلك كله في المدينة ـ وكان الأنصاري (المدني) الوحيد في هذه اللجنة الكريمة المباركة رضي الله عنه.

---

(١) من تعليق الأستاذ الدكتور عبد الحليم النجار رحمه الله على كلام المستشرق جولدتسيهر ص٩.

٣- في القرآن الكريم كلمات كثيرة رسمها واحد، ولم يختلف القراء في قراءتها جميعاً، ولكن في بعضها فقط! أو بعبارة أخرى: إن قراءة القرّاء لهذه الكلمات لم تتعدّد فيها جميعاً، ولكن في بعضها فقط على الرغم من رسمها الواحد. فلو كان الأمر أمر رسم، فلماذا الاختلاف في موضع، والاتفاق فيما سواه؟ فقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ الذي ورد في عدة مواضع في سورة البقرة، [الآيات: ٧٤ و٨٥ و١٤١ و١٤٩]. وفي سورة آل عمران [الآية: ٩٩]، اختلف القراء في قراءة (يعملون) في آيات البقرة، فقرأها بعضهم بالتاء وبعضهم بالياء. ولكنهم اتفقوا جميعاً على قراءتها في آل عمران بالتاء: (تعملون).

وكلمة (فعميت) وردت في القرآن في موضعين: الأول في سورة هود: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [الآية: ٢٨]. والثاني في سورة القصص: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [الآية: ٦٦].

وقد اختلف القراء في قراءتها في سورة هود، فقرأها بعضهم بضم العين وتشديد الميم المكسورة، وقرأها بعضهم بفتح العين وتخفيف الميم المكسورة. أما في سورة القصص فقد اتفق القراء على قراءتها بفتح العين وتخفيف الميم. «ترى لو كان اختلاف القراءات ناشئاً عن التنقيط أكانوا يختلفون في موضع واحد، ويتفقون على ما سواه؟!»[1].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩]. قرأ حمزة والكسائي: (كُرهاً) بضم الكاف، وكذلك في سورة التوبة: ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [٩]، وفي سورة الأحقاف:

(١) الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس: شبهات حول القراءات القرآنية.

﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [١٥]، وقرأ عاصم وابن عامر ويعقوب في النساء والتوبة: (كَرهاً) بالفتح، وفي الأحقاف بالضم. وقرأ الباقون بالفتح في الثلاثة[١]. والشواهد في هذا كثيرة.

٤- وأخيراً فإن الروايات التاريخية الكثيرة لم تختلف على أن تجرد المصاحف العثمانية من الشكل والنقط فسح المجال لاستيعاب القراءات أو الحروف المروية عن رسول الله ﷺ، لا أن ذلك التجرّد هو الذي «أنشأ» هذه القراءات!! والأخبارُ الصحيحة التي مرت في السابق كافية في هذا المجال، وفي الفقرات التالية من هذا البحث مزيد من البيان.

ثانياً- تعريف القراءات وأعدادها:

القراءات: جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعي لقرأ. وفي الاصطلاح: «مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها»[٢] وأوجز ابن الجزري التعريف بقوله: «القراءات: علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بِعَزْوِ الناقلة»[٣]، قال: «والمقرئ: العالم بها **رواها مُشافهةً**، فلو حفظ «التيسير» ـ من أشهر كتب القراءات ـ ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلاّ بالسماع والمشافهة»[٤].

---

(١) «الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها» لابن أبي مريم ١/ ٤٠٩، و«تقريب النشر في القراءات العشر» لابن الجزري ص ١٠٥.

(٢) مناهل العرفان ١/ ٤٠٥ والرواية: ما تُنسب إلى الآخذ عن هذا الإمام ولو بواسطة. والطريق: ما ينسب إلى الآخذ عن الراوي ولو سفل (نزل). ولكل إمام صاحب قراءة رواة كثيرون رووا عنه. ولكل راوٍ عدة طرق.

(٣) منجد المقرئين ص٣.

(٤) المصدر السابق: قال: «والقارئ المبتدئ: من شرع في الإفراد إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات، =

وقد بدأت المشافهة والتلقي ـ كما ذكرنا ـ عن الصحابة الذين تلقوا القرآن من في الرسول ﷺ، ثم قرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم وتلقوا ما فيه عن الصحابة، ثم قاموا بذلك هم مقام الصحابة، فممن كان **بالمدينة**: ابن المسيب، وعروة، وسالم. وعمر بن عبد العزيز... **وبمكة**: عبيد بن عمير، وعطاء، وطاووس، ومجاهد. **وبالكوفة**: علقمة، والأسود، ومسروق، وعمرو بن شرحبيل، وإبراهيم النَّخَعي... **وبالبصرة**: عامر بن عبد قيس، وأبو العالية، ونصر بن عاصم، وقتادة. **وبالشام**: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وخليد بن سعد[1].

قال ابن الجزري: «ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ، واعتنوا بضبط القراءة أتمّ عناية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف فيها اثنان. **ولتصدّيهم للقراءة نسبت إليهم**».

«فكان بالمدينة: **أبو جعفر** يزيد بن القعقاع. ثم **شيبة** بن نصاح، ثم **نافع** بن عبد الرحمن بن أبي نعيم».

«وكان بمكة: **عبد الله بن كثير**، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن مُحَيْصِن».

«وكان بالكوفة: يحيى بن وثاب، **وعاصم** بن أبي النَّجُود الأسدي، وسليمان الأعمش، ثم **حمزة** بن حبيب الزيات، ثم علي بن حمزة **الكسائي**».

«وكان بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، **وأبو عمرو بن العلاء**، ثم عاصم الجحدري، ثم **يعقوب** الحضرمي».

=والمنتهي: من نقل من القراءات أكثرها وأشهرها».

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص٨، وانظر فيه أعلاماً آخرين كثيرين من التابعين اشتهروا بالأخذ عنهم.

«وكان بالشام: **عبد الله بن عامر** اليحصبي، وعطية بن قيس الكلابي، وإسماعيل ابن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الذماري، ثم شريح بن زيد الحضرمي»[١].

وعلى الرغم من اشتهار قراءة سبع من هؤلاء على رأس المئتين من الهجرة في الأمصار الإسلامية، كما ينقل بعض الرواة[٢]، فإن هذه القراءات لم تأخذ مكانها من التدوين ولم تتميز عن غيرها إلاّ في مستهل القرن الرابع حين نهض لجمعها **الإمام ابن مجاهد** (أحمد بن موسى بن العباس) المتوفى سنة ٣٢٤هـ، غير أنه أثبت اسم الكسائي وحذف يعقوب.

واشتهرت هذه القراءات من ثم باسم القراءات السبع. وهي قراءة: نافع (ت١٦٩)، وابن كثير (ت١٢٠)، وعاصم (ت١٢٧)، وحمزة (ت١٥٨)، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤)، وابن عامر (ت١١٨)، والكسائي (ت١٨٩)[٣].

ولكن ذلك لا يعني ـ بداهة ـ أن عدد الرواة الموثوق بهم محصور في سبعة، فأئمة القراءة لا يحصون كثرة، وربما كان فيهم من هو أجلّ قدراً وأعظم شأناً[٤]. ولكن ابن مجاهد رأى ألاّ يروي إلاّ عمن اشتهر بالضبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة، مع اتفاق الآراء على الأخذ منه والتلقي عنه، فتم له ذلك في هذه السبع، فحظيت بالشهرة ونباهة الشأن.

---

(١) المصدر السابق، ص ٨-٩.

(٢) كان الناس بالبصرة على قراءة يعقوب وأبي عمرو بن العلاء، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع.

(٣) انظر البرهان للزركشي ١/ ٣٢٧-٣٣٠.

(٤) انظر ما نقله ابن الجزري عن مكي بن أبي طالب: النشر ١/ ٣٧.

تاريخ عدد القراءات:

وقد لخّص الأستاذ المحقق سعيد الأفغاني رحمه الله تاريخ هذه القضية، أعني مسألة أعداد القراءات حتى انتهت إلى ما انتهت إليه، فقال:

«تناقل التابعون قراءات الصحابة بالتواتر، وذهبت قراءات كثيرة صحيحة بسبب أخذ الناس باتباع المصاحف العثمانية. وأخذ عن أعلام التابعين خلق كثير لا يحصون، فذهب بذلك أيضاً قراءات صحيحة لسبب يسير هو عدم بلوغها بالتواتر إلى التابعي مع صحتها في نفسها[1]، وهكذا دواليك.. حتى ساغ لابن الجزري وهو يؤرخ لحركة التدوين في هذا الفن أن يقول:

«القراءات المشهورة اليوم (يعني في الثلث الأول من المئة التاسعة للهجرة) عن السبعة والعشرة والثلاثة عشر، قياساً إلى ما كان مشهوراً في الأعصر الأُوَل: قُلٌّ من كُثُر، ونزر من بحر، فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين، وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أمماً لا تحصى وطوائف لا تُستقصى. والذين أخذوا عنهم أكثر... وهلمّ جراً.

فلما كانت المئة الثالثة واتّسع الخَرق وقلّ الضبط، وكان **علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر**، تصدّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة ٢٢٤هـ....».

---

(١) التعبير بذهاب هذه القراءات موهم أو ليس بدقيق؛ لأن قسماً كبيراً من هذه القراءات ـ وربما معظمها ـ حُفظ، ولكن نزل إلى مرتبة الشاذ بسبب شرط التواتر الذي أشار إليه الأستاذ الأفغاني رحمه الله. والقراءات ـ والشاذة منها على وجه الخصوص ـ حفظت «تاريخ» هذه اللغة.

ثم بعد أن يشير الأستاذ الأفغاني إلى أن عدداً من العلماء ألّف في القراءات قبل أبي عبيد ـ منهم ابن جبير المكي ـ يقول: «يعنينا من كل أولئك المؤلفين أبعدهم أثراً وأوسعهم شهرة: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤هـ بعد أبي عبيد بمئة عام؛ إذ كان أول من اختار سبعة من أئمة القراء الكثيرين، فألّف في قراءتهم، واختار لكل منهم اثنين ممن روى عنه.. واشتهر اختياره هذا حتى صارت (القراءات السبع) التي اختارها علماً في فن القراءة، وعناوين لكتب عدة ومنظومات شتى مشهورة هي، إلى الآن، المراجع التي تُستظهر وتُشرح وتدرّس في حلقات الإقراء»[1].

القراءات السبع والأحرف السبعة:

ولكن الاقتصار على هذا العدد أوهم بعض الناس أن هذه القراءات هي المرادة بقول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» ولو كان ذلك كذلك لكان تفسير الحديث وتطبيقه «وتنفيذه» متوقفاً على مجيء ابن مجاهد ليحدده للناس!

قال ابن الجزري: «وينبغي ألا يتوهم متوهم أن الحديث منصرف إلى قراءة سبعة من القراء الذين ولدوا بعد التابعين، لأنه يؤدي إلى أن يكون الخبر متعرياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء الأئمة السبعة فيؤخذ عنهم القراءة. ويؤدي أيضاً إلى أن لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلاّ بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا ولدوا وتعلموا اختاروا القراءة به»!!

ولهذا فقد قال الإمام أبو العباس بن عمار: «لقد فعل مسبِّع هذه السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وأوهم كل

---

(١) مقدمة التحقيق التي صدّر بها الأستاذ سعيد الأفغاني كتاب «حجة القراءات» لأبي زرعة الدمشقي، ص١٤-١٥.

من قلّ نظره أنها هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير . . وليته إذ اقتصر نقص أو زاد ليزيل هذه الشبهة»[١] .

قال ابن تيمية : «لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة . . ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد، ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم، ولهذا قال بعض العلماء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى «حمزة» لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قُرّاء البصرة في زمانه في رأس المئتين»[٢] .

وقد ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة، وزاد نحو عشرين من الأئمة ممن هم فوق السبعة[٣] .

وقد اشتهر أيضاً زيادة ثلاث قراءات أخرى إلى السبع المتقدمة، وهي قراءة : يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت١٨٥) وأبي جعفر المدني يزيد بن القعقاع (ت١٣٢) وخلف بن هشام (ت٢٢٩) وصارت تعرف جميعاً بالقراءات العشر .

وأخيراً فإن الذي يقرر قبول القراءة أو رفضها، ويحل المشكلات التي نجمت في هذا الباب، الضابط العلمي التالي الذي اتفق عليه علماء القراءات :

ثالثاً : ضابط قبول القراءات القرآنية :

قال الحافظ ابن الجزري : «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص٣٦ .

(٢) المصدر السابق ص٣٩ .

(٣) المصدر السابق ص٣٧ .

أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين».

ثم ذكر أن هذا موضع إجماع فقال: «هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[١].

١- والمراد بقوله: «ولو بوجه» وجهاً من وجوه النحو، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله ـ إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح ـ قال: «وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية»[٢]. ولهذا لا معتبر بإنكار من أنكر من أهل النحو لبعض القراءات.

حكى الإمام أبو نصر الشيرازي في تفسيره عند قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [الآية: ١]، كلام الزجاجي في تضعيف قراءة الخفض ـ والأرحامِ ـ ثم قال: ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القرّاء ثبتت عن النبي ﷺ، فمن ردّ ذلك فقد رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به!! قال: «وهذا مقام محظور لا يقلّد فيه أئمة اللغة والنحو»![٣]

فإن أرادوا أنه صحيح فصيح، ولكن غيره أفصح منه، قال الشيرازي: فإننا لا ندعي أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة.

---

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٩.

(٢) المصدر السابق ص١٠ ولهذا عرّف ابن الجزري القراءات بقوله: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة».

(٣) منجد المقرئين ص٦٥.

بل إن الفصاحة ـ فيما نقدر ـ يحددها الاستعمال القرآني أو القرآن الكريم بقراءاته المختلفة. وليس معنى ذهاب النحاة والبلاغيين إلى وضع القواعد أن قواعدهم هي الأفصح في الاستعمال. وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني، عند ذكره إسكان «بارئكم ويأمرْكم»[١] ـ لأبي عمرو بن العلاء ـ: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فُشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متبّعة، فلزم قبولُها والمصير إليها»[٢].

يؤيد هذا ويدل عليه أن علماء النحو والبلاغة إنما استمدوا قواعد علمهم من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب، فإذا ثبتت القراءة بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكمَ على علماء النحو لا العكس ـ وسوف تتضح أهمية هذه النقطة في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل، ويبدو أن هذا الركن الأول ـ ركن موافقة العربية ـ قريب من قواعد نقد المتن عند المحدثين.

٢- ويعنون بقولهم: «ما وافق أحد المصاحف العثمانية»: ما كان ثابتاً ولو في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ﴾ من سورة البقرة [الآية: ١١٦] بغير واو ـ قالوا[٣] ـ وكقراءته: «وبالزبر وبالكتاب المنير»[٤] قال تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ

(١) انظر الآيتين ٥٤و٦٧ من سورة البقرة.

(٢) منجد المقرئين ص٦٥، وانظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ١٠.

(٣) قرأها بغير واو (قالوا) ابن عامر وحده، وكذا في مصاحف أهل الشام. انظر التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٧٦، والنشر ٢/ ٢٢٠.

(٤) قرأ بإعادة (الباء) ابن عامر، وقرأ الباقون بغير ياء. انظر التيسير ٩٢، والنشر ٢/ ٢٤٥، والكتاب الموضح لابن أبي مريم ١/ ٣٩٧. وراجع الآية ٢٥.

﴿ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] بزيادة الباء في الاسمين، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي. وكقراءة ابن كثير: «جناتٍ تجري من تحتها» في الموضع الأخير من سورة التوبة؛ قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الآية: ١٠٠] بزيادة كلمة «من» فإن ذلك ثابت في المصحف المكي(١).

والمراد بقولهم: «**ولو احتمالاً**» ـ أو تقديراً ـ أنه يكفي في الرواية أن توافق رسم المصحف، ولو موافقة غير صريحة، نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ فإنه رسم في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة «مالك». فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً، كما كتب ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ وقراءة الألف تحتمله تقديراً، كما كتب: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾، فتكون الألف حذفت اختصاراً كما حذفت في حالات كثيرة معهودة في قواعد رسم المصحف(٢).

أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ

---

(١) في مصاحف أهل مكة: (من تحتها) وفي غيرها بدون (من). النشر ٢/ ٢٨٠. وانظر الكتاب الموضح لابن أبي مريم ٢/ ٦٠٣، جدّة ١٤١٤هـ.

(٢) نبّه أئمة القراءة على أن موافقة الرسم تقديراً فيما صح نقله ـ أي نقل متواتراً ـ لا تعد مخالفة للرسم، بل هي موافقة له تقديراً، مثل حذف الألف في ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١] والواو في ﴿دَاوُۥدُ﴾ [البقرة: ٢٥١] و﴿تَتْلُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٣] والياء في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ٦١] وإبدال الألف واواً في نحو ﴿ٱلصَّلَوٰتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و﴿ٱلْحَيَوٰةُ﴾ [الحديد: ٢٠] وزيادة الألف في نحو: ﴿وَجِا۟ىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] والياء في نحو: ﴿بِأَيِّيكُمُ﴾ [القلم: ٦] والواو في نحو: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]. قال أئمة القراء: إن هذه الأوجه تدل على أن الصحابة حين كتبوا المصاحف راعوا أن تكون الكتابة محتملة لأوجه القراءة المتعددة. أما ما لم يكن من الألفاظ صالحاً لذلك فقد وزعوا ما فيه اختلاف بين المصاحف، كما قلنا قبل قليل. راجع النشر لابن الجزري ١/ ١٢-١٣.

﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] فإنها كتبت في المصحف بدون نقط. فوافقت قراءة «ننشزها» بالزاي، وقراءة «نَنْشُرُها» بالراء.

٣- وأما قولهم: «**وصح سندها**» فمعناه: أن يروي تلك القراءةَ العَدْلُ الضابطُ عن مثله، وهكذا حتى تنتهي إلى النبي ﷺ. ولم يكتفوا من صحة السند أو تصحيحه بهذا، بل أضافوا كذلك: أن تكون هذه القراءة مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذّ بها بعضهم(١).

ولكنْ هل معنى ذلك: اشتراط التواتر حتى تكون القراءة مقبولة؟ من المعلوم أن القرآن الكريم نقل بطريق التواتر، كما بيّنا ذلك فيما سبق؛ فهل يشترط ذلك لقبول وجوه الاختلاف في قراءة اللفظ الواحد؟ ـ أي أسوة بنقل القرآن ـ ابن الجزري وغيره من المحققين يشترطون ذلك، ويذهبون إلى أن القراءات السبع كلها متواترة، فإن لم يكن التواتر فلا أقل من الاستفاضة والشهرة، ويعدّون أن ما اشتهر واستفاض ـ موافقاً بالطبع للعربية ورسم المصحف ـ في قوة المتواتر وإن لم يتفق التواتر في بعضها(٢)، كالقراءات الثلاث الأخرى(٣)، وإن كان بعضهم يصرح بتواترها كذلك، قال الإمام السبكي: «القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرفٍ انفرد به

(١) النشر ١/ ١٣.

(٢) النشر ١/ ١٣. قال العلاّمة ابن خلدون: «وقد خالف بعض الناس في تواتر طرقها ـ القراءات السبع ـ لأنها عندهم كيفيات للأداء وهو غير منضبط. وليس ذلك عندهم بقادح في تواتر القرآن. وأباه الأكثر، وقالوا بتواترها. وقال آخرون بتواتر غير الأداء منها، كالمدّ والتسهيل لعدم الوقوف على كيفيته بالسمع، وهو الصحيح» المقدمة ص٤٠٢ طبعة دار الشعب بالقاهرة.

(٣) يمكننا تعليل هذا الرأي المقبول بأن ما استفاض واشتهر من القراءات عند أئمة الشأن له قوة القرآن المتواتر عند عامة المسلمين، لأن القراءات تهم القرّاء أو هي شأنهم، في حين أن القرآن للمسلمين كافة.

واحد من العشرة، معلوم من الدين بالضرورة أنه منزّل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلاّ جاهل»!![1] وقد يكون في هذا بعض الغلوّ، مع التأكيد على أن هذه القراءات الثلاث الموزعة فيما يبدو بين التواتر والشهرة قد تلقتها الأمة بالقبول.

قال السفاقسي: «ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراء، فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل واحد من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره لأنها لم تبلغه على وجه التواتر، ولذا لم يعب أحد على غيره قراءته لثبوت شرط صحتها عنده، وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده»[2].

ونذكّر هنا بمقالة «جولد تسيهر» السابقة في تعليل نشأة قسم كبير من القراءات برسم المصحف!! ويكفينا هذا الشرط من الشروط العلمية التي ينبغي توافرها في القراءة المقبولة.... في نقض ذلك الزعم الباطل، وفي الفقرة التالية مزيد من البيان.

رابعاً- القراءات الشاذة:

ذكر ابن الجزري أن هذه الشروط الثلاثة إذا اجتمعت في القراءة فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل يجب قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن غيرهم.. كما قدمنا ذلك في أول الفقرة السابقة.

والحديث الآن عن القراءة التي يختل فيها واحد من هذه الشروط أو الأركان الثلاثة، ما حكمها وبماذا توصف؟

---

(١) الإتقان للسيوطي ١/ ٢٢٨، وانظر تفصيلات هذه النقطة في النشر لابن الجزري ١/ ٤٤-٤٦.

(٢) «غيث النفع في القراءات السبع» ص٧، وانظر ص١٣ من مقدمة التحقيق التي صدّر بها الأستاذ سعيد الأفغاني كتاب «حجة القراءات» لأبي زرعة الدمشقي.

الفصل السادس

النّاسِخ والمنْسُوخ

١ - تعريف النسخ :

لغة: يطلق «النسخ» في اللغة على معنيين: الإزالة والنقل، سواء أكانت الإزالة بعوض كقولك: نسخت الشمس الظل، أي: أزالته وحلّت محله، أم بغير عوض - كما يقولون - كقولك: نسخت الريح الأثر، أي: أزالته ولم تحل مكانه، بل ذهبت هي أيضاً فلم يبق ريح ولا أثر. ومن هذا المعنى - أي النسخ بمعنى الإزالة - قوله تعالى: ﴿ ۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦]. أما «النقل» فقولك: نسختُ الكتاب، أي: نقلت ما فيه، ومنه قوله تعالى في سورة الجاثية: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [٢٩] أي تكتبه الملائكة في الصحف.

شرعاً: والنسخ في الشريعة، أو عند الأصوليين، مأخوذ من الإزالة بالمعنى الأول، فقد عرفوه بقولهم: «**هو رفع الشارع حكماً شرعياً بدليل شرعي متراخ عنه**» أي: إن الحكم الشرعي الأول يذهب ويُقطع تعلّقه بأفعال المكلّفين، ويحل محله الحكم الجديد الناسخ. ويمكن أن يقال في تحليل هذا التعريف والتعليق السريع عليه ما يلي:

أ- بإضافة الرفع - رفع الحكم السابق - إلى الشارع ينتفي النسخ بأي دليل شرعي غير الكتاب والسنة، كالقياس والاستحسان والإجماع وغير ذلك، فإن هذه الأدلة جميعاً لا تنسخ كتاباً ولا سنة.

ب- وقولنا: رفع الشارع «حكماً شرعياً» يدخل في النسخ: نسخ شريعة سابقة بشريعة لاحقة، ونسخ بعض أحكام الشريعة الواحدة ببعض آخر. كما أنه يخرج من ساحة النسخ: إبطال الأحكام والعادات غير الشرعية مما كانت عليه العرب في الجاهلية. ويخرج منه أيضاً: رفع الإباحة الأصلية الثابتة بحكم العقل، باعتبار أن الأصل في الأشياء الإباحة، فكل ذلك لا يُعد نسخاً عند جمهور الأصوليين.

ج- وقيد التراخي بين الدليلين ـ بدليل شرعي متراخٍ عنه ـ يخرج تخصيص العام؛ لأن المخصص يقترن بالعام ليدل على أن المراد به من أول الأمر بعض أفراده أو أنواعه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾﴾ [المعارج: ١٩-٢٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقد قيل في تعريف التخصيص: إنه إخراج بعض أفراد العام من حكمه لسبب أو عذر، أما النسخ فلا يكون إلاّ بعد استقرار الحكم الأول. ولهذا لا يمكن أن يدخل في الناسخ والمنسوخ الآيتان ٦٥، ٦٦ من سورة الأنفال عند من يقول: إنهما نزلتا دفعة واحدة! وهما قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾.

٢- النسخ بين منكريه ومثبتيه:

وبين من أنكر وقوع النسخ في القرآن ـ وهم نفر قليل من العلماء المتقدمين، وعدد غير قليل من العلماء والكتّاب من المتأخرين والمعاصرين ـ وبين من توسع في

مفهومه توسعاً كبيراً حتى عدّوا التخصيص والتقييد والاستثناء نسخاً. . وحتى دخل النسخ عندهم إلى ميدان الأخبار والقصص. . نحن قد لا نرى ما يمنع من القول: إن النسخ واقع فعلاً في القرآن الكريم، وإن كانت مواضعه التي بلغ بها بعض العلماء أو الشرّاح إلى اثني عشر موضعاً ومائتي موضع، لا تتعدى عند السيوطي رحمه الله عشرين موضعاً نظمها في عشرة أبيات من الشعر[١]. وقد تعقبه الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في دعوى النسخ في هذه المواضع، فنزل بها إلى عشرة مواضع[٢]. ونحن في تعقبنا للشيخ الزرقاني نرى بأن مواضع النسخ في القرآن قد لا تتعدى أربعة مواضع أو خمسة مواضع، منها تحويل القبلة من بيت المقدس إلى البيت الحرام، ونسخ وجوب تقديم صدقة بين يدي نجوى النبي ﷺ. وهي المواضع التي كانت لها ظروف تاريخية لا تقبل التكرار. والله أعلم. ونشير هنا، بكلمة عابرة، إلى أن كثيراً من العلماء ذكر إلى جانب هذا النسخ، أو إلى جانب هذا القسم من أقسامه ـ وهو الذي نُسخ حكمه وبقي في القرآن لفظه ـ قسمين آخرين هما:

ما نسخ لفظه وحكمه معاً، وما نسخ لفظه وبقي حكمه[٣]، ومثّلوا للأول بقول السيدة عائشة رضي الله عنها: «كان فيما أنزل من القرآن: (عشر رضعات يُحرّمْن) ثم نسخن بخمس معلومات. وتوفي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يقرأ من القرآن»[٤]؛ ومثّلوا للثاني بما ينسب إلى سيدنا عمر رضي الله عنه قال: كان فيما قرأنا من القرآن:

---

(١) الإتقان ١/ ٦٣-٦٦ دار إحياء العلوم، بيروت.

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن ٢/ ٢٥٦-٢٧٠.

(٣) ويدعى القسم الأول: منسوخ التلاوة والحكم. والثاني: منسوخ التلاوة دون الحكم.

(٤) حديث موقوف على السيدة عائشة رضي الله عنها، أخرجه الشيخان. قال السيوطي: «وقد تكلموا في قولها: وهنّ مما يقرأ من القرآن! فإن ظاهره بقاء التلاوة وليس كذلك» الإتقان ٢/ ٦١.

قال القاضي أبو بكر الباقلاني: «. . وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ» الإتقان: ٢ / ٧٢.

«الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتّةَ نكالاً من الله والله عزيز حكيم»، ولولا أن يقول الناس: زاد عمر في القرآن لكتبتها بجانب المصحف[١].

ونحن لا نحب أن نلتفت إلى هذين القسمين أو النوعين؛ لأن الذي نخشاه أن يكون ولعهم بالتقسيم والتبويب هو الذي شجعهم على اعتماد مثل هذه الأقوال وذكرها في بطون الكتب، على ما فيها من مخالفة واضحة ونبوّ صريح عن نظم القرآن وأناقة أسلوبه المعجز.. ومخالفات أخرى لا مجال هنا للإشارة إليها، وإذا صح بعضها من طريق الآحاد فإن القرآن الكريم لا يثبت بمثلها! لأن الحال فيما نسخ لفظه ـ وكان قد عُلم واشتهر بطبيعة الحال ـ لو وجد فلن يكون بأقل شأناً من القراءات التي هي معلومة من جهة التواتر، حتى «استجهل» العلماء من يرويها من طريق الآحاد، بل إن كل ما لم يكن في هذا الباب متواتراً فهو شاذ لا يلتفت إليه!! وليُصدِّق من شاء أن من القرآن الذي نسخ لفظه وبقي حكمه أو معناه ـ فيما انطوت عليه بعض كتب علوم القرآن ـ قول النبي ﷺ: «لو كان لابن آدمَ واديان من مال لتمنّى لهما ثالثاً، ولا يملأ عينَ ابنِ آدم إلاّ التراب، ويتوبُ الله على من تاب»!! ولا ندري على أي حال في أي موضع من كتاب الله كانت توجد وتتلى تلك الآيات. والعجيب في الرواية المنسوبة إلى سيدنا عمر أنه أراد أن يكتب «آية» الشيخ و الشيخة «بجانب المصحف»!![٢].

---

(١) وفي رواية عن أبي أمامة بن سهل أن خالته قالت: لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم: «الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة بما قضيا من اللذة»!! الإتقان للسيوطي ٢/ ٧٠ وفيه ٢/ ٧٤: أن عمر خطب الناس فقال: لا تشكّوا في الرجم فإنه حق، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف... إلخ الرواية. وانظر أيضاً حول هذه الرواية ص ٧٣. وفي جميع الأحوال، فإن الحق والصواب مع الطائفة من العلماء الذين قالوا: لا يجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، لأن الحكم تابع للتلاوة، فلا يجوز أن يرفع الأصل ويبقى التابع!

(٢) قال الطبري: وكان فيما يتلى: «من رغب عن سنّتك فليس من أمتك، وقد ضل سواء السبيل» المحرر الوجيز لابن عطية ٥/ ١٢. ونحن لا نتردد في رفض كل هذه الروايات. ولا ندري معنى=

٣- بين النسخ والبَدَاء:

هذا النسخ المصطلح عليه، والواقع في تاريخ النزول، أو ضمن ما أسميناه: البعد الزماني للنزول، وهو البعد الذي اتسع كذلك لأسباب النزول، ولأمور أخرى كثيرة كما قدمنا. هذا النسخ قد يشتبه فيه على بعض الناس أمرٌ مهم وهو: الظن بأنه قريب من البَداء ـ بفتح الباء ـ ومعناه أن الله سبحانه قد يأمر وينهى أولاً، ثم «يبدو» له في ذلك «رأي» آخر، فيبطل الأمر الأول وينسخه!! فيُنسب الله تعالى ـ بذلك ـ إلى عدم العلم، أو إلى تغييرٍ طرأ على علمه!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ويقرأ المرء ملامح هذا البداء في السطور الأولى من التوراة ـ العهد القديم ـ في سفر التكوين: «... ثم خلق اللهِ النور، ورأى الله أن النور أحسن...» ولهذا صح لعلمائنا ما قالوه من أن البداء من دين اليهود، هذا على الرغم من أن اليهود ينكرون النسخ ـ فيما ذكر ـ لأنه يستلزم البداء!! ولا بَداء أبشع مما في كتبهم المحرفة، ولا بداء أشنع وأقبح مما جاء في تلمودهم من أن الله سبحانه لما سلّط بُختنصَّر على بني إسرائيل، فقتل منهم من قتل وشرّد من شرّد إلى بابل، ندم على ذلك، وشد شعره من الندم!... وقاتلهم الله على هذا التجسيم والتشبيه ـ الذي قال علماؤنا كذلك: إنه من دين يهود، وحكموا بإكفار من يظن ربه جسماً كالأجسام ـ والله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

= النسخ لهذا «النص» إن كان معناه صحيحاً، بل معلوماً من الأحاديث الأخرى!

وروي عن أبي موسى الأشعري أنهم كانوا يقرأون سورة في عهد رسول الله ﷺ في طول سورة براءة، وأنها نُسيت إلا آية منها، وهي: «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»! وعنه في رواية أخرى قال: «كنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبّحات ما نسيناها غير أني حفظت منها: (يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا ما لا تفعلون، فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة)»! قلت: ومثل هذا لا يلتفت إليه ولا يعوّل عليه، لا رواية ولا دراية، والله أعلم. انظر الإتقان ٢/ ٧١.

ولعلمائنا في التمييز بين النسخ والبَداء فروق كثيرة لا نعرض لها الآن، لأن موضعها الكتب المتخصصة، ولكننا ندفع هذه الشبهة في العلاقة بين الأمرين بالقول: إن معنى النسخ بالنسبة إلى الله عزّ وجلّ أن الله سبحانه كان يعلم أن هذا الحكم يكون باقياً على المكلّفين إلى الوقت الفلاني ثم ينسخ. فلما جاء الوقت أرسل حُكماً آخر ظهر منه الزيادة والنقصان، أو الرفع مطلقاً. قال الأصوليون: ففي الحقيقة هذا بيان انتهاء الحكم الأول، لكن لما لم يكن الوقت مذكوراً في الحكم الأول فعند ورود الثاني يتخيل لقصور علمنا في الظاهر أنه تغيير[١]. وبعبارة أخرى: النسخ إنما هو إظهاره تعالى ما علم لعباده، لا ظهور ذلك له! على حد القول الشائع: (أمورٌ يُبديها ولا يَبتديها) أي: يَبتدئها سبحانه وتعالى. ولهذا عَرّف بعضهم النسخ شرعاً بأنه بيان لمدة الحكم المطلق الذي كان معلوماً عند الله، إلاّ أنه أطلقه فصار ظاهره البقاء في حق البشر، فكان تبديلاً في حقنا، بياناً محضاً في حق صاحب الشرع[٢].

ومعنى ذلك أن مفهوم «النسخ» ـ والحالة هذه ـ مفهوم إنساني، أي إنه« نسخ» بالنسبة إلينا لا بالنسبة إلى الله تعالى، لأن ذلك تابع لموضوع «الزمان»، ففي المدة الأولى وُجد حكم أو نزل حكم، ثم رفع بعد ذلك ووضع محله حكم آخر، ومعلوم أن الزمان مسألة إنسانية لا تنطبق على الله سبحانه وتعالى، لأن الزمان مقياس لحركة الأجسام، فإذا كان الله تعالى ليس بجسم فكيف يجوز إخضاع علمه لحركة الأجسام التي هي من خلقه وتدبير من قضائه وعلمه سبحانه. بل الحق أن جميع الأزمنة بالنسبة إليه سواء.

---

(١) إظهار الحق.

(٢) المنار في الأصول.

ولهذا فإن حديث الأصوليين عن النسخ أو قولهم: إنه «تبديل» في حقنا نحن المكلفين، و«بيان» محضٌ في حق صاحب الشرع؛ كلام في غاية الدقة والوضوح. وقد وقع النسخ ـ أو هذا التبديل ـ «لطفاً من الله تعالى بعباده، وتخفيفاً عنهم، باعتبار مصالحهم التي تكفّل لهم بها» على حد قول ابن خلدون[١]. وهذه المصالح كلها معلومة لله تعالى، لم يَخْفَ شيء منها عليه في أي وقت من الأوقات. وشتان بين النسخ القائم على الحكمة ورعاية المصلحة، والبداء المستلزم لسبق الجهل وطروء العلم![٢]

ولا تعلّق للقائلين بالبداء ـ والعياذ بالله ـ بقوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩] بل إنها على الضدّ مما ذهبوا إليه؛ لأن معناها أن الله تعالى يغيّر ما شاء من شرائعه وأحوال خلقه، على وفق علمه الذي لا يتبدل ولا يتغير، إنما التغير في المعلوم لا في العلم، بدليل قوله تعالى في الآية: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: وعنده المرجع الثابت الذي لا محو فيه ولا إثبات، وإنما يقع المحو والإثبات على وفقه[٣] والله أعلم.

٤ - نسخ الشرائع السابقة:

ونتجاوز هنا الحديث عن نسخ شريعة من قبلنا بشريعة نبينا محمد ﷺ؛ لأن ذلك مفهوم باعتبار اختصاص شرائع من قبلنا بأقوام معينين، وما انطوت عليه تلك الشرائع وقامت على أساسه ـ لذلك ـ من اعتبارات «قومية» وبيئية زمانية ومكانية، حتى كان شعار جميع الأنبياء السابقين: «يا قوم»، في الوقت الذي قامت فيه الرسالة

---

(١) المقدمة ص٤٠٥ طبعة دار الشعب.

(٢) راجع مناهل العرفان للزرقاني ٢/ ١٨٢.

(٣) المصدر السابق ص ١٨٣.

الإسلامية على اعتبارات وأسس إنسانية تقرر معها عموم هذه الرسالة وخلودها، حتى كان شعار نبينا محمد ﷺ: «يا أيها الناس»، ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

هذا وقد تكفلت الآيات القرآنية الكريمة ببيان حكمة نسخ الشرائع السابقة، وذلك في ردها على الكفار من المشركين وأهل الكتاب الذين حملهم التعصب والجهالة على اعتبار هذا النسخ دليل افتراء من النبي ﷺ!! بل إن الآيات التي وردت في موضوع تبديل آية بآية أو نسخ آية بأخرى.. جاءت في سياق الرد على المشركين وأهل الكتاب، واستنكارهم أن يُنزل الله تعالى شريعة تنسخ سائر الشرائع، وأن يوحي بكتاب ينسخ ما تقدم من الكتب. قال تعالى: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وانظر الآية السابقة، وسائر الآيات السابقة واللاحقة.

ولهذا فقد صحّ لمنكري وقوع النسخ في القرآن «إنكار» الاستشهاد بهذه الآية على هذا الوقوع، لأنها لم تأت في سياق الحديث عن القرآن، ولكن عن اليهود وأهل الكتاب والمشركين. ويمكننا على هذا الرأي الذي له ما يبرره تفسير هذه الآية بأنه قد تم نسخ شرائع هؤلاء انتقالاً إلى الخيرية أو إلى ما هو أعلى.. وصولاً إلى الشريعة الإنسانية التي لا نسخ فيها، أو التي لا تنسخها شريعة أخرى. ومعنى المثلية في الآية ـ على تفسيرنا هذا ـ مثلية الصلاح لقوم آخرين. ولهذا جاء في الآية كذلك قوله تعالى: ﴿نُنسِهَا﴾ حيث يتقادم العهد على تلك الشريعة حتى تُنسى[1]، ويبعث الله بشريعة مثلها إلى قوم آخرين في زمن آخر، والله أعلم.

---

(١) قال ابن عباس: نُنسها: نتركها فلا نبدّلها! انظر الإتقان للسيوطي ١/ ٣١٥.

٥- التربية بالنسخ:

إن الذي يحتاج منا إلى وقفة هادئة هو موضوع نسخ بعض الأحكام في شريعة رسولنا خاتم النبيين محمد ﷺ في فترة نزول القرآن السابقة، خصوصاً ونحن ما نزال نتلوا هذه الآيات المنسوخة.. إلى جانب أننا مطالبون بعد عصر التنزيل بالأحكام النهائية التي آلت إليها الشريعة وثبتت عليها بانتهاء الوحي ووفاة النبي ﷺ، فوق ما هو مقرر ومعلوم بالبداهة عند جميع المسلمين من امتناع وقوع النسخ بعد انقطاع الوحي.

لقد تم النسخ، كما أشرنا، في ظل مبدأ **تنجيم القرآن الكريم**، أي: نزوله مفرقاً على نجوم ودفعات ومراحل مختلفة، بلغت في مجموعها نحواً من ثلاثة وعشرين عاماً. وكان لهذا التنجيم فوائده الكثيرة المعروفة والتي أشرنا إليها فيما سبق. ولكن الفائدة الكبيرة لهذا التنجيم تكمن في أنه كان هو الوسيلة الربانية **لإعداد الفرد المسلم والأمة المسلمة**... بوصف هذه الأمة قد أخرجت للناس من خلال نصوص كتاب. فإذا كان القرآن الكريم هو الذي صنعها وأخرجها للناس خير أمة فقد تنزلت آياته الكريمة على مراحل وأوقات وفي مناسبات وأحوال لإحكام بناء هذه الأمة الخير أو الأمة الوسط لَبِنةً لبنة، وآية آية، وموقفاً في إثر موقف على اختلاف الظروف والأحوال. ويختص الجيل القرآني الأول ـ أو جيل التنزيل إن صح التعبير ـ فوق ذلك بأنه الجيل الوحيد أو الجيل الأول في تاريخ هذه الأمة الأخيرة الذي عَبَرَ به القرآن الكريم من أوضاع الجاهلية إلى أحكام الإسلام، وانتقل به من جميع ملابسات الشرك إلى كافة آفاق التوحيد... حتى حقق به القرآن الكريم ذلك «الجيل النموذج» أو «الجيل المثال» الذي يحتذى إلى يوم الدين.

هذا الجيل القرآني الفريد الذي ليس له نظير في تاريخ الإسلام، وفي تاريخ بني

الإنسان، كان النسخ بالنسبة إليه واحداً من أهم وسائل التربية والإعداد. . في بناء شخصياته على الصعيد الفردي. . . وفي مواجهته على الصعيد الجماعي ـ كأمّة ومجتمع ـ مع الجاهلية العربية وسائر المجتمعات والأمم والشعوب، بل قد يمكننا القول: إن النسخ كان ضرورة لازمة لنقل أبناء عصر التنزيل من الجاهلية إلى الإسلام، بدليل أنه جاء مرة نسخاً مباشراً، وجاء مرة أخرى على مراحل. . إذا قلنا إن التدرج في تشريع بعض الأحكام ـ كتحريم الربا والخمر ـ داخل في النسخ. ولكن الذي يهمنا تأكيده هنا هو أن النسخ الذي عمل عمله في إعداد ذلك الجيل الفريد لا معنى لاستمراره، بل لا يمكن له أن يوجد بعد ذلك العصر ونحن نتربى الآن بالاقتداء والتأسي بذلك الجيل. . لا بالنسخ الذي ساهم في تربيته وإعداده هو!! فالتربية بالنسخ ـ إن صح الشعار أو التعبير ـ بالنسبة لجيل التنزيل يقابله بالنسبة لسائر الأجيال الأخرى بعده: التربية بالقدوة أو بالاحتذاء بذلك الجيل النموذج أو المثال. وقد نجح جيل الصحابة رضي الله عنهم في تقديم أرفع النماذج الإنسانية في كل مجال، أما رسول الله ﷺ الذي قدمت لنا سيرته الشريفة أهم وسائل ذلك الإعداد التاريخي، وألقت ضوءاً بارزاً على فهم مراحله، فقد تجمّع في شخصه الكريم كل تلك الصفات والمجالات الرفيعة، وبلغ في كل واحد منها شأواً لم يبلغه أحد ممن فرغ له نفسه، سواء أكان من الصحابة أم من غيرهم، فكان بذلك رسول الإنسانية الكامل، وملاذها الأخير ﷺ.

كان تشريع النسخ إذن جزءاً من ذلك «الإعداد التاريخي» المرحلي أو وسيلة من وسائله البارزة. وبعد أن تم هذا الإعداد الذي قدم لنا النموذج أو المثال الأخير ـ كما قلنا ـ أصبحت الأمة الإسلامية مطالبة بالأحكام الأخيرة في البناء والإعداد، وأصبح النسخ «واقعة تاريخية» لا يمكن ـ ولا يعقل ـ تكرارها مرة أخرى بعد قيام الجيل

الأول، وبعد أن تمت عملية الانتقال من الجاهلية إلى الإسلام بصورة تطبيقية عملية أعطت أروع الأمثلة على أن أحكام الإسلام ليست رؤيا مثالية في عالم الخيال، ولكنها حقيقة حية في دنيا الواقع، وبذلك البعد الذي ليس له نظير.. حتى كان مثلاً يُحتذى.

٦- الاعتبار الخاص لجيل التنزيل:

وقد يقال: ما معنى هذا الاعتبار الخاص للجيل الأول؟ علماً بأن انحدار الناس في أسباب الحياة الجاهلية ممكن أو واقع في كل عصر، فلم لا يعبرون هذه الجاهلية - مرة أخرى - بمثل تلك المراحل؟! والجواب عن ذلك أن امتياز الجيل الأول عن سائر الأجيال نابع من أنه الجيل الوحيد في التاريخ الذي لم يعرف الفرق بين ما نسميه اليوم في مصطلحاتنا السياسية أو الثقافية: «النظرية والتطبيق».. فإذا كان القرآن الكريم المتلو هو الذي يقابل في فلسفات الأمم وعقائدها - بل في كتبها السماوية السابقة - ما نسميه النظرية أو الكتاب، وكان أبناء جيل التنزيل - كما نعلم - قد تعلّموا العلم والعمل جميعاً... كان من السهل علينا أن نفهم ما لهم من «امتياز» أو اعتبار خاص في ذلك الكتاب الكريم.. ولم يكن النسخ إلاّ باباً واحداً من أبواب ذلك الاعتبار الذي ليس عليه غبار!

ولا أتحدث هنا عن الآيات التي نزلت في ذلك الجيل أو الرعيل، أو في بعض أفراده - كنحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾[١] [الليل: ١٧-١٨]، وقوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝٨﴾[٢]

(١) نزلت هذه الآيات - حتى آخر السورة - في أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه. انظر فتح القدير للشوكاني: ٥/ ٤٥٥.

(٢) أخرج ابن مردويه عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية في عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وفاطمة بنت رسول الله ﷺ. المصدر السابق ٥/ ٣٤٩.

[الإنسان: ٨] إلخ، والآيات كثيرة في هذا الباب ـ ولكن أكتفي بربط ذلك الاعتبار الخاص و(المؤكد) بمسألة الانتقال بذلك الجيل المثالي من الجاهلية، أو من تلك الجاهلية إلى الإسلام لنؤكد على الاعتبار الخاص أو الأخير لبعض أوضاع تلك الجاهلية المتمثل في مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[1] [النساء: ٢٢]، وقوله سبحانه: ﴿مِن قَبْلِكُمْ﴾، قال بعضهم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]: أي من الكتابيات اللاتي كنّ قبل البعثة، فلم يبح الزواج من الكتابيات في جميع العصور. ولا أدخل هنا في مناقشة أو دفاع عن هذا التفسير الذي أراد صاحبه أن يميز بين إيمان الكتابية الذي كان له اعتبار ما قبل بعثة النبي ﷺ وبين ذلك الإيمان المبتدإ أو الحادث بعد نزول القرآن، ولكن أقول باختصار: إذا كان أبناء جيل التنزيل قد تعلّموا العلم والعمل جميعاً، أو تعلموا القرآن الكريم: علمه وعمله في آنٍ معاً، وكان عملهم وتعاملهم في وسط له اعتباراته الخاصة التي لن تتكرر، وهو وسط «أهل الفترة» ـ كما يُدعون ـ فكيف لا نتصور إمكانية انفراد ذلك الجيل ببعض الأحكام.. فضلاً عن اختصاصهم بمسألة النسخ الذي هو مجرد انتقال في نهاية المطاف؟! وكيف يمكن أن نتصور من طرف آخر بعد أن تم هذا الانتقال، أن يعاد اعتبار الحكم المنسوخ مرة أخرى، أو أن يعاد هذا الحكم في عملية انتقال أخرى ذهبت كل ظروفها وملابساتها من الاعتبار، ومن حكم الشريعة والتاريخ؟!

هل نتجاوز هنا حدود المصطلحات الشرعية لنقرب المسألة من بعض الأفهام فنقول: إن مسألة النسخ هي من قبيل ما نسميه اليوم بالأحكام الانتقالية... وأن هذه الأحكام جاءت في مرحلة انتقال المجتمع الإنساني ورحلته الراسخة المكينة من

---

(١) انظر الآيتين: ٢٢، ٢٣ من سورة النساء، وراجع كتب التفسير.

الجاهلية إلى الإسلام. وغني عن البيان أن الأحكام الانتقالية استثناء موقوت، وليست حالة أصيلة ثابتة مستمرة! قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ وَإِنِ ٱسۡتَنصَرُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيۡكُمُ ٱلنَّصۡرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٞۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وقال عليه الصلاة والسلام: «لا هجرة بعد الفتح ولكنْ جهادٌ ونيّة»(١).

٧- أسباب هذا الاعتبار: تعقيب وتأكيد:

وقبل أن نصل إلى النقطة الأخيرة في هذه المقالة نود أن نعقب على هذا الاعتبار الخاص لجيل التنزيل، ونؤكده، لأن مبنى هذا الفصل ـ في التمييز بين التربية بالنسخ والتربية بالقدوة ـ مبني عليه وقائم على أساسه، ونذكر أولاً أن هذا الاعتبار لذلك الجيل المثالي لا حيف فيه قيد أنملة على مسألة البعد التاريخي للقرآن الكريم ـ وقد أفردناها ببحث خاص ـ وأنه كتاب الله الخالد إلى يوم الدين، وأنه لذلك خارجٌ من ملابسات الزمان والمكان. والفرق بين الموضوعين أو المسألتين فيما نقدر شديد الوضوح، لأن من المعلوم أن سبب النزول قد يعين على فهم أفضل للنص القرآني، وذلك من خلال معرفة الملابسات التي نزلت فيها بعض الآيات، ولا يقصد منه

(١) من أوضح الدلائل في هذا الباب قول النبي ﷺ في شأن مكة: «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً، ولا يخضد بها شجرة، فإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ ـ أي: أراد أحد أن يستن برسول الله في ذلك فيقاتل بها كما قاتل عليه الصلاة والسلام ـ فقولوا: إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب» أخرجه البخاري. ومكة هي مهد الدعوة، وفيها تربت الجماعة الإسلامية الأولى، وفيها الكعبة البيت العتيق الذي يتوجه إليه جميع المسلمين بالصلاة إلى يوم الدين.

الانغلاق في إطار الزمان والبيئة المكانية التي نزلت فيها، ومن هنا جاءت القاعدة الأصولية المعروفة: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»[١].

لا حاجة بنا إذن إلى التأكيد على أن هذا الاعتبار لجيل التنزيل لا يمكن أن يفهم منه أن القرآن الكريم خاص بهم أو أنه نزل لهم! ولكن الذي يمكن ذكره هنا هو أن باب النسخ من حقه أن يذكّرنا ويثير في أذهاننا ذلك الاعتبار الذي تمتع به جيل التنزيل، وأن يذكرنا كذلك بأهمية بيئتهم الزمانية والمكانية جميعاً! وذلك حتى يبقى دور ذلك الجيل النموذج حياً وماثلاً في عقول المسلمين وفي نفوسهم إلى يوم الدين! أليس في الأركان التي بُني عليها الإسلام ما يشير ـ من بعض وجوهه على الأقل ـ إلى تلك العلاقة بالجيل الأول، وخصوصاً إذا ذكرنا مع حياة الصحابة الكرام سيرة نبينا العظيم التي توّجت تلك الحقبة النادرة، وكانت أهم وسائل ذلك الإعداد التاريخي كما قدمنا. فهذه الصحراء ترحل إلينا ـ بملابسات الصبر والشظف ـ مرة كل عام في شهر رمضان، وعلى اختلاف الأمكنة والأزمان. فإذا لم يكن في وسع أمة الجهاد وأمة تحقيق كلمة الله تعالى في الأرض أن تنشأ جميعاً في الصحراء كما نشأ الجيل الأول.. فهذه الصحراء تُحمل إليها في كل عام! علّنا ندرك معنى الذهاب إلى حراء، ومعنى الخروج إلى الطائف، ومعنى يوم بدر، ومعنى غزوة تبوك، ومعنى مؤتة وذات الرقاع!!.. إلخ. وهذا ركن الحج يحملنا إلى تلك البيئة المكانية التي شهدت مهد الدعوة وحياة الدعاة الأوائل رضي الله عنهم ورضوا عنه.. مرة واحدة في العمر على الأقل حتى يستعيد كل مسلم ومسلمة ـ إلى يوم الدين ـ فترة التنزيل تلك بكل ملابساتها المكانية وذكرياتها التاريخية حتى ترتد في نفسه كأنها واقع يحياه لا تاريخ يقرؤه!! حتى كان الطواف حول الكعبة حركة استرجاعية على

(١) راجع فيما سبق فصل «أسباب النزول».

عكس عقارب الساعة! وحتى كان الحج المبرور ليس له جزاء إلاّ الجنة، وحتى يرجع الحاج الذي لم يرفث ولم يفسق كيوم ولدته أمه، أي كأنه صار على عتبة أولئك الرجال الذين رضي الله عنهم، أو الذين قال النبي في شأنهم وشأن من شهد منهم بدراً ما قال.. إلخ..

فماذا في تشريع النسخ بعد ذلك وهو لا يعدو ـ فوق كل ما أوضحناه ـ أن يكون رعاية زمانية خاصة لذلك الجيل النموذجي المثالي الأول؟!

٨- متى لا يكون المتأخر ناسخاً للمتقدم (بين أحكام الفرد وأحكام الأمة والدولة):

وأخيراً، ومن خلال هذه النظرة إلى فلسفة النسخ ودوره التربوي، والتي تنسحب كذلك كما سنرى على التدرج في التشريع، بغض النظر عن التسميات والمصطلحات ـ نستطيع القول بأن ما كان متصلاً بأحكام العلاقة بين المجتمع الإسلامي والمجتمعات الإنسانية الأخرى، التي هي المجال الطبيعي للتبليغ والدعوة إلى دين الله عزّ وجل: لا يعدّ النص القرآني المتأخر ناسخاً للمتقدم؛ لأن هذا لا علاقة له بتكوين النموذج الذي يُحتذى عبر القرون، ولكنّ علاقته بقدرة الأمة الإسلامية على مواجهة الأمم والمجتمعات الأخرى، ـ أو على النهوض بأعباء التبليغ عن طريق الجهاد إذا لزم الأمر، أو في نهاية المطاف ـ وذلك يتعلق بظروفها وأوضاعها هي، وأوضاع هذه الأمم والمجتمعات في وقت واحد، أو على حدٍّ سواء.

ولهذا لم يكن من صواب الرأي ـ فيما نرى ـ أن يقال: إن آية السيف، وهي قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] وقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ

دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾

[التوبة: ٢٩] قد نسختا جميع آيات المصابرة المكية، قال ابن حزم: آيات الإعراض عن المشركين التي نسختها هاتان الآيتان أربع عشرة ومئة آية!!

ونحن لا ندفع هذا القول المتداول في كتب التفسير والأصول بما فيه من غلوّ وتجاوز، بل بما أشرنا إليه قبل قليل من خروج هذه المسألة من نطاق النسخ من الأصل. وإذا كان هذا قد فهم على أنه نسخ في الماضي على وجه العموم، أو في عصر التنزيل على وجه الخصوص ـ بمعنى أنهم لا يجوز لهم الرجوع فيه إلى الحكم السابق ـ فما ذاك إلاّ لأن جيل التنزيل، كما قدمنا، كان يتنقل عملياً مع نزول الآيات من مرحلة إلى أخرى، وكما هو معلوم من تاريخ الأمة الإسلامية في المدينة المنورة، أو تاريخ دولة المدينة وعلاقاتها مع المجتمع العربي وسائر المجتمعات في ذلك الحين.

فإن قيل: هذا ينطبق على ما قدمناه في السابق كذلك، فلماذا هذا التفريق؟ قلنا: النموذج الفرد، أو ما نسمّيه **بأمّة الدعوة** لا تنقطع إلى يوم الدين، «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق..»، أما **أمّة الدولة** فربما انقطعت في بعض مراحل التاريخ.. فلو بقي على ظهر الأرض مسلم واحد فهو مخاطب بالأحكام الفردية النهائية من وجه، كما أنه يمثل أمة الدعوة من وجه آخر، كما وصف الله تعالى إبراهيم عليه الصلاة ولم يكن على وجه الأرض رجل مسلم غيره كما جاء في الحديث[1].

---

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وروى الشيخان أن النبي ﷺ قال: «إن إبراهيم قال لامرأته سارة ـ وقد قدم أرض جبار ـ: إن هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتي يغلبني عليك، فإن سألك أخبريه أنك أختي، فإنك أختي في الإسلام، =

أما أحكام المواجهة والجهاد إذا دعت الضرورة فلها شأن آخر؛ قال الإمام الزركشي: «ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف من أنها منسوخة بآية السيف قول ضعيف، فهو من المُنْسَأ ـ بضم الميم ـ بمعنى أن كلّ أمر ورد يجب امتثاله في وقتٍ ما، لعلةٍ توجب ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ، إنما النسخ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله أبداً»، قال: «ومن هذا قوله عليه الصلاة والسلام: «عليكم أنفسكم» كان ذلك في بدء الأمر، كما قال الرسول: «وسيعود غريباً كما بدأ» فإن الحكم يعود، **فليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسالمة، بل كلٌّ منهما يجب امتثاله في وقته**» ولنعم ما قال.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

= فإني لا أعلم في الأرض مسلماً غيري وغيرك..» علماً بأن وجود واستمرار الحياة في «مجتمع إسلامي» أياً كانت سعته، أو التزام أبنائه بكل أحكام الشريعة لم ينقطع، ولن ينقطع كذلك. ولعل في إشارة النبي ﷺ إلى بقاء مكة داراً للإسلام في الحديث السابق ما يشير إلى ذلك. والله أعلم.

الفصل الأول

نشأة التفسير ومناهجه

نزل القرآن بلغة العرب، وعلى أساليب الفصيح من كلامهم، قال الله تعالى ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]، وقال تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. والآيات التي تتحدث عن «لغة» القرآن وتؤكّد أنها «عربية» كثيرة. وما يذكره بعض المفسرين من «القسطاس» و«سجيل» وكلمات أخرى من أنها رومية أو حبشية، فالمراد أن لغة العرب وافقت فيها لغة الروم ـ ولهذا كانوا يقولون في شرح هذه الكلمات: معناها في الفارسية أو الحبشية كذا ـ أو أن العرب أخذت هذه الكلمات وهضمتها وأجرت عليها قوانينها، فكأن الحديث إنما هو عن «أصل» هذه الكلمات ـ على طريقة جميع اللغات الأخرى ـ لا عن أنها غير عربية؛ قال الطبري: «ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن أنها بالفارسية أو الحبشية أو النبطيّة أو نحو ذلك: إنما اتفق فيه توارد اللغات؛ فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد».

والمعلوم أن النبي ﷺ كان يتلو عليهم هذه الآيات، فلو كان فيه لغة غريبة لردوا عليه! والذي يؤكد أن هذه الكلمات كانت العرب قد أخذتها في الجاهلية فعرّبتها أن لأكثرها تصرفاً واشتقاقاً على القانون العربي.

ونزل القرآن كذلك على أساليب العرب في كلامها، ففيه الحقيقة وفيه المجاز، وفيه الصريح والكناية، وفيه المتشابه والمجمل.. إلخ، على نمط العرب في حقيقتهم ومجازهم وسائر ضروب كلامهم.

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: «إن التنزيل كما لم يقلب اللغة في أوضاعها المفردة عن أصولها، ولم يُخرج الألفاظ عن دلالتها ـ وأن شيئاً من ذلك إن زيد إليه، أُتبع ببيان من عند النبي ﷺ، وذلك كبيانه للصلاة والحج والزكاة والصوم ـ كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها، ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم، ولم يمنعهم ما يتعارفونه من التشبيه والتمثيل والحذف والاتساع»[١]

وقال العلاّمة ابن خلدون: «اعلم أن القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه. . .»[٢].

وقبل أن نوجز تاريخ التفسير بأقل قدر ممكن من الكلمات نوضح الفرق بين «التفسير» و «التأويل».

أولاً- بين التفسير والتأويل:

التفسير في اللغة: أصله من «الفَسْر» بمعنى الاستبانة والكشف، وفسّر الشيء يُفسّره وفَسَره: أبانه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣][٣]، أي بياناً، ولم تَرِد لفظة «تفسير» في القرآن في غير هذا الموضع وقيل: هو من «التفسرة» وهو الدليل الذي ينظر فيه الطبيب فيكشف عن علة المريض، قالوا: وكذلك المفسّر يكشف عن معاني الآيات.

ولم يختلف المفسرون في أن المراد من «تفسير القرآن» ـ على تعدد تعريفاتهم للتفسير **اصطلاحاً**[٤] ـ بيان معانيه على أي وجه من وجوه البيان، قال بعضهم:

---

(١) أسرار البلاغة ص ٣٩٤ قراءة وتعليق العلاّمة محمود محمد شاكر رحمه الله.

(٢) المقدمة ص ١١٣٠ بتحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي. وصفحة ٤٠٣ طبعة دار الشعب.

(٣) وانظر الآيات السابقة.

(٤) يعرف أكثرهم التفسير بأنه «علم يُبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى قدر الطاقة البشرية» يشيرون بذلك إلى إخراج الدراسات المتعلقة بالقرآن من جهة غير جهة دلالته=

«والتفسير: هو علم بمعاني القرآن، وناسخه ومنسوخه، ومجمله ومبيَّنه، ومتشابهه ومُحكمه».

والتأويل في اللغة: مصدر: أوَّل يؤوِّل تأويلاً، أصله من الأوْل وهو الرجوع، يقال: آل الشيء إلى كذا، أي: رجع إليه. ومنه: المَوْئل؛ للموضع الذي يرجع إليه. قالوا: وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه، علماً كان أو فعلاً.

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنّى: «التأويل: التفسير، والمرجع: مصيره»[١]، وقال أبو جعفر الطبري: «وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير، والمرجع والمصير..»[٢]، وقد قيل: إن قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] أي جزاء، وذلك أن الجزاء هو الذي آل إليه أمر القوم وصار إليه[٣].

فالتأويل[٤] في اللغة يراد به ـ إذن ـ التفسير و «المرجع والمصير». ولا يمكننا القول: إن هذين المعنيين مختلفان؛ لأن كل تأويل تفسير في الحقيقة؛ لأن مادة (فسَر) إذا كانت دالة على الكشف والبيان: فإن في التأويل كشفاً وبياناً أيضاً. كل ما في الأمر أن اشتقاق كلمة (التأويل) يشير إلى كشف وبيان من نوع خاص، وهو النوع الذي

= السابقة من نطاق التفسير، كبعض علوم القرآن: علم القراءات، علم الرسم العثماني.. إلخ ـ وقيد «الطاقة البشرية» لبيان أن عدم العلم بالمتشابه أو بفواتح السور ـ على ما ذهب إليه بعضهم ـ لا يقدح في التفسير. انظر مناهل العرفان للزرقاني ٢/ ٣. طبعة عيسى الحلبي.

وفي الوقت الذي تعدّ فيه علوم القرآن في الواقع مدخلاً إلى تفسير القرآن وطريقاً إليه، فإن قسماً كبيراً منها، حتى بعد أن اتخذ هذا المصطلح شكله النهائي فيما بعد، يدخل في نطاق التفسير. وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الشطر الكبير جدير بأن يسمى: «علوم التفسير».

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٨٧.

(٢) تفسير الطبري: ٣/ ١٨٤.

(٣) انظر كتابنا: الحاكم الجشمي ص٢٢٣.

(٤) سئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل، فقال: التأويل والمعنى والتفسير: واحد. راجع لسان العرب.

يحتاج إلى مزيد من النظر والتأمل حتى يصح معنى (الرجوع) أو حتى نرجع بالكلام إلى المعنى المراد أو الذي يصح أن يراد منه. ولهذا ورد لفظ التأويل في القرآن الكريم في مواطن دقيقة يحتاج فيها المعنى إلى مثل ذلك، كما في آية المتشابه ـ الآية ٧ من سورة آل عمران[١] ـ وكما في الآيات ٦، ٢١، ١٠١ من سورة يوسف، وكقوله تعالى في السورة ذاتها على لسان الملأ: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾ [الآية ٤٤]، وكقوله حاكياً عن يوسف عليه السلام: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [الآية ١٠٠]، وكقوله في سورة الكهف: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الآية ٧٨] ـ سواء في ذلك استُعملت في تأويل الكلام والمعنى كما في آية المتشابه؛ أو في تأويل الرؤى والأحلام كما في قصة يوسف عليه السلام، أو تأويل الأعمال كما في قصة موسى عليه السلام مع الرجل الصالح[٢].

هذا وقد جرى استعمال الطبري وأكثر المتقدمين «للتأويل» على أنه مرادف للتفسير، وقد جرت عادة الطبري في «تفسيره» باستعمال عبارة: (القول في تأويل قوله تعالى كذا...) وعبارة: (واختلف أهل التأويل في هذه الآية)، وإنما يعني بذلك التفسير كما هو معلوم.

---

(١) راجع فيما سبق مبحث المحكم والمتشابه.

(٢) الرجوع في آية المتشابه يكون إلى المعنى الذي يتفق مع المحكمات كما أشرنا إلى ذلك في مبحث المتشابه. وهذا طريق أهل الحق، فأما أهل الزيغ فيرجعونه ـ أو يحملونه ـ إلى المعنى الذي يتفق وأهواءهم. أما تأويل الرؤى والأحلام في قصة يوسف عليه السلام فهو الرجوع بها إلى الحوادث الواقعية التي كانت تمثلها تلك الرؤى المنامية. أما في قصة موسى مع الرجل الصالح فقد رُجع بالأفعال التي أنكرها موسى ـ من خرق السفينة، وقتل الغلام، وإقامة الجدار ـ إلى ما تؤول إليه من الخير في المستقبل، وهو دفع ظلم الملك لأصحاب السفينة، ومنع إفساد الغلام لأبويه، وحفظ الكنز للغلامين اليتيمين صاحبي الجدار.

أما التأويل في الاصطلاح فهو: إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي تُعورفت في أصناف الكلام المجازي[١]. ويقرب من هذا التعريف الذي ذكره ابن رشد ما عقَّب به الإمام الغزالي على تعريفه هو للتأويل حين قال: «**ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز**».

وكأن الحاجة إلى التأويل تظهر بعد «تفسير» الألفاظ الواردة في النص لمعرفة المعنى الحقيقي أو ما يدل عليه ظاهر اللفظ، فيحمل دليلٌ ما ـ عقلي أو نقلي أو عُرفي ـ على أن المراد بالكلام غير ظاهره فيؤوَّل؛ أي فيحمل على المجاز دون الحقيقة[٢]. ومن هنا جاء تعريف بعض العلماء، أو تفريقه بين التفسير والتأويل، بقوله: التأويل: ما يتعلق بالدراية، والتفسير: ما يتعلق بالرواية[٣]، ولم يقصد بذلك إلى أكثر من مظاهرة المنقول بالمعقول بغية الوقوف على مقاصد النصوص، ولا يعني مخالفة العقل بالنقل، وعلى هذا يحمل قول الراغب الأصبهاني: إن التفسير أعم من التأويل؛ لأنه علّل ذلك بأن أكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ، والتأويل في المعاني، قال في شرح قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] ـ تفسيره: إنه من الرصد، يقال: رصدتُه: رقبتُه، والمرصاد مِفعال منه. وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه سبحانه وتعالى[٤].

---

(١) فصل المقال لابن رشد، ص١٤، وعرّف الإمام الغزالي رحمه الله التأويل بأنه: «عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر» المستصفى ١/ ١٥٧، ط المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٦هـ.

(٢) قال أبو منصور: يقال أُلت الشيء أَوُله: إذا جمعته وأصلحته، فكأن التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت، بلفظ واحد لا إشكال فيه. راجع اللسان مادة (أول).

(٣) انظر الإتقان للسيوطي: ٢/ ٤٩١.

(٤) انظر مقدمة الراغب ص ٤٠٣ المطبعة الجمالية بمصر.

وخلاصة القول: إن التأويل في اللغة: المرجع والمصير، وفي الاصطلاح: «الرجوع» إلى المعنى المجازي بدل المعنى الحقيقي. أي أن مجاز اللفظ هو الذي يجب أن يَؤول إليه المعنى. مع الإشارة إلى أن هذا الوجوب ليس موضع إجماع أو اتفاق بين العلماء ـ فقد خالف فيه بعضهم ـ على الرغم من أن معنى «الرجوع» يصعب إنكاره أو عدم التسليم به، أي بغضّ النظر عن القول بالمجاز في القرآن أو عدم القول به. وقد سمّى الإمام الشافعي رحمه الله حمل اللفظ على معنى من المعاني التي يحتملها: تأويلاً. فالتأويل عنده أو في هذا الحال: رجع اللفظ وتصييره إلى واحد من هذه المعاني المحتملة[١].

أما الربط بين التأويل والمجاز عند جمهور العلماء، فيعود إلى الاشتراك في معنى المجاوزة أو التجاوز؛ لأن المجاز من جاز الشيء يجوزه إذا تعدّاه، فإذا عُدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز؛ على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً، كما يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١)[٢]، ولهذا قال ابن الأثير (ت٦٣٧) في تعريف المجاز: «ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من: جازَ هذا الموضع إلى هذا الموضع: إذا تخطّاه إليه»[٣].

قلت: ولهذا سمَّوه تأويلاً، كما جرى ذلك على لسان الإمام الغزالي وغيره. ولا بد من التأكيد في هذا السياق على أن اعتماد التأويل ـ بدوره ـ على اللغة ينفي عنه الرمزية والباطنية، أو «تأويلات» أهل الباطن، ويضعها خارج نطاق التفسير، لأنها لا تعدو كونها تكذيبات عُبر عنها بالتأويلات، كما قال الإمام الغزالي.

---

(١) راجع كتاب تفسير النصوص في الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور محمد أديب صالح ص٢٥٢ط جامعة دمشق.

(٢) أسرار البلاغة ص٣٩٥ بقراءة وتعليق الأستاذ محمود محمد شاكر رحمه الله.

(٣) المثل السائر ١/ ٥٨.

ثانياً- نشأة التفسير :

١ - الصحابة وتفسير القرآن :

قلنا : إن القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم أو الفصيح من كلامهم، وينبغي على هذا أن يكون مأخذ تفسير القرآن من اللغة، أو بعبارة أخرى: أن تكون اللغة العربية طريق معرفة القرآن، قال تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾ [فصلت: ١-٣]، دلت هذه الآيات على أن العالم باللغة محجوج بالقرآن، ويدل قوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ على أن التفسير لمن عرف اللغة جائز. ومن هنا جاء قول العلاّمة ابن خلدون: «فكانوا كلُّهم يفهمونه ويعلمون معانيه وتراكيبه»[١]، علماً بأن الصحابة رضوان الله عليهم كان بينهم قدر قليل من التفاوت في هذا العلم، وربما ندّ عن بعضهم مدلولات بعض الألفاظ، أو المراد ببعض المفردات أو العبارات.

قال ابن قتيبة: «إن العرب لا تستوي في المعرفة بجميع ما في القرآن من الغريب والمتشابه»[٢].

ومن الملاحظ أن الصحابة لم يُعنوا بتدوين التفاسير المطوَّلة للقرآن الكريم ـ فِعْلَ من جاء بعدهم أو كما حصل في العصور اللاحقة ـ لأن المأثور عنهم لم يتجاوز شرح بعض المفردات والتراكيب، وبيان المناسبات ونحوها مما له علاقة بالأماكن والوقائع وأسباب النزول.

ولهذا كان اختلافهم في تفسير القرآن أو الطائفة التي فسّروها من الآيات اختلاف تنوُّعٍ لا اختلاف تضادّ كما لاحظ ابن تيمية[٣]. ولم يكن هذا لنقصٍ أو قصور في

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٣ طبعة دار الشعب.

(٢) المسائل والأجوبة لابن قتيبة ص٨.

(٣) مثل أن يعبر أحدهم عن المراد بلفظ أو عبارة غير عبارة الآخر، كتفسير بعضهم الصراط المستقيم=

علمهم بكتاب الله عز وجل، بل على العكس من ذلك، إنما كان لمزيد من هذا العلم حيث الفهم الصحيح والمتكامل لكتاب الله تعالى نظراً لمعرفتهم الواسعة باللغة ومعاصرتهم للتنزيل، وفهمهم لمعاني الآيات في سياقها ومناسبتها، وخصوصاً تلك الآيات التي نزلت في أوقات متباعدة وتناولت موضوعاً واحداً من الموضوعات القرآنية الكثيرة والمتنوعة. علماً بأن النبي ﷺ كان بين ظهرانيهم، فلو أشكل عليهم شيء أو غمض ففي وسعهم سؤاله والاستفسار منه عليه الصلاة والسلام.

يضاف إلى ذلك أن الحاجة إلى تفسير القرآن قد اتسع نطاقها بعد عصر الصحابة بسبب عدم إحاطة من جاء بعدهم ـ على وجه العموم ـ باللغة وملابسات أو ظروف التنزيل الذي امتد لبضع وعشرين عاماً كما هو معلوم. بل يمكننا القول: إن حجم التفسير من حيث عدد الآيات التي يقدر المفسر أنها بحاجة إلى شرح، أو المدى الذي يبلغه في تفسير الآية الواحدة ـ يتناسب على وجه العموم مع الحاجة التي يجدها المفسر أو يقدِّرها. وهذا أحد أسباب اطراد ونمو حركة التفسير عبر العصور.

وكان أكثر الصحابة قولاً في التفسير: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وعبد الله ابن مسعود، وأُبيُّ بن كعب، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وعلى الرغم من الاشتغال المتميز لابن عباس بهذا الفن فإن ما صح نقله عنه ليس كبيراً، حتى لقد قال الإمام الشافعي: إنه «لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمئة حديث»[1].

٢- تفسير التابعين:

قال السيوطي: «ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، وربما

= بالقرآن، والبعض الآخر بالإسلام. وكذلك من قال: طاعة الله ورسوله. أو أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل. راجع مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية بتحقيق المؤلف.

(١) مناهل العرفان للزرقاني ٢/ ٢٦.

تكلموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال». أي أن التابعين **رووا ونقلوا** تفسير الصحابة من جهة، **واجتهدوا** في التفسير وأضافوا من جهة أخرى. وكذلك فعلت الطبقة التي تلتْهم، ولهذا فإن «طبقات المفسرين» بدأت تتسع دائرتها وتكبر شيئاً فشيئاً، مع اتساع دائرة الاجتهاد وإعمال الرأي في تفسير القرآن الكريم.

* ونشير هنا إلى أن جزءاً من هذه الإضافات الجديدة جاءت من طريق أهل الكتاب؛ فقد كان لبعض التابعين صلة بعلماء اليهود الذين دخلوا في الإسلام، مثل كعب الأحبار، ووهب بن منبّه وعبد الله بن سلام وأمثالهم[1]، فأخذوا عنهم بعض الشروح المتعلقة بقصص الأنبياء على وجه الخصوص، نظراً لأن القرآن الكريم «وثّق» حياة الأنبياء السابقين وقصصهم مع أقوامهم. في الوقت الذي عرض فيه القرآن لمواضع العبرة والعظة في هذه القصص. ولكن المفسرين عُنوا ببعض التفصيلات والجزئيات التي كان يرويها اليهود. **وكان هذا مبدأ أو أول دخول «الإسرائيليات» في كتب التفسير**. وقد تطور أمر هذه الإسرائيليات فيما بعد مع رغبة بعض المفسّرين بالتوسع، وتدوين المزيد من الغرائب والفروعيات.. إلى الحد الذي ألحق تشويهاً ببعض كتب التفسير أو ببعض صفحاتها على الأقل.. علماً بأن الاستعانة بهذه الإسرائيليات تعدّى هذه الآيات في وقت لاحق إلى آيات الكون والطبيعة التي كان المفسرون القدامى على غير معرفة أو دراية بمدلولاتها العلمية، فلم يجدوا بأساً بالاستعانة بالروايات الإسرائيلية في تفسيرها. وربما سهَّل لهم ذلك أن هذه ليست من الآيات التكليفية، أو المتعلقة بالأحكام الشرعية؛ أي ليس في تفسيرها من خلال تلك الروايات تحريم حلال أو تحليل حرام.. على ما انطوت عليه من الخطإ والفساد في ذاتها كما تبين لنا فيما بعد.

---

(١) قال ابن خلدون: «وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم.. ومعظمهم من حِمْيَر الذين أخذوا بدين اليهودية...» المقدمة ص ٤٠٣.

* ونصل هنا إلى **النقطة الثانية** التي نعرض لها عند الكلام على تفسير التابعين، وهي أن هذا التفسير لا يعد تفسيراً بالمأثور إلاّ في حدود ما رواه التابعون عن الصحابة، أما اجتهاداتهم في التفسير ونقولهم عن أهل الكتاب فلا تعد تفسيراً بالمأثور بطبيعة الحال. علماً بأن هذا العنوان أو هذا المصطلح ـ التفسير بالمأثور ـ يحتاج إلى بيان، لأن المؤرخين لحركة التفسير والمشتغلين بعلوم القرآن ميّزوا بين نوعين أو مدرستين في تفسير القرآن: التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي.

٣- التفسير بالمأثور:

المأثور بمعنى المروي أو «المنقول» عن طريق الرواية. وقالوا في تعريف هذا النوع من التفسير: «**هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً لمراد الله تعالى من كتابه**»(١).

أ- **أما تفسير القرآن بالقرآن** فهو أولى وأهم خطوات المنهج في تفسير القرآن الكريم، لأن القرآن يفسّر بعضه بعضاً، سواء أكان ذلك في السياق الواحد، أو في السياق المتعدد أو القرآن بجملته.

ولكن هذا النوع فيما نقدِّر داخل في المنهج أو أصول التفسير، أو هو أقرب إلى «البيان» القرآني الذي يمثل مرحلة ما قبل التفسير، وخصوصاً في نطاق السياق القرآني الواحد، قال تعالى: ﴿ ۞إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ ﴾ [المعارج: ١٩-٢١]، فبيان المراد بالهَلوع أنه جزوع لنزول الشر، منوع للخير، يبعد تسميته تفسيراً «مأثوراً» عن الله تعالى! لأن هذا غير دقيق، أو لأن هذا وصفٌ للقرآن نفسه، علماً بأن التفسير عبارة عن وصف يضاف إلى القرآن، ولكنه ليس جزءاً منه كما لا يخفى!

---

(١) مناهل العرفان ٢/ ١٢.

ب- **أما «المأثور» عن النبي ﷺ** فهو لُبُّ التفسير بالمأثور؛ لأن النبي ﷺ قد أنيطت به مهمة البيان للقرآن، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وإن كان مقدار هذا التفسير أو حجمه ليس كبيراً إلى جانب التفسير بالرأي أو التفسير الاجتهادي. ويعود السبب في ذلك إلى أن النبي ﷺ قدّم البيان العملي في العبادة والمعاملة والسيرة الشريفة، ولهذا فإن في وسعنا أن نتسع بحجم هذا التفسير إذا لاحظنا ذلك، بالإضافة إلى الأحاديث النبوية القوليّة العامة، والتي يمكن أن تعدّ شرحاً وتفسيراً للقرآن، والتي وزعت على الأبواب المختلفة في المصنّفات الحديثية، فيما وراء الباب الخاص بـ «تفسير القرآن» في هذه المصنفات، علماً بأن هذا الباب رُتّب في الغالب بحسب ترتيب السور في المصحف.

قال الزركشي في أمهات مآخذ ـ أي مصادر ـ التفسير: إن أولها: النقل عن النبي ﷺ، قال: وهذا هو الطراز المعلم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع فإنه كثير، ولهذا **قال الإمام أحمد: ثلاث كتب لا أصل لها: المغازي والملاحم والتفسير**[1]. قال المحققون من أصحابه: مراده أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلاّ فقد صح من ذلك كثير، كتفسير الظلم بالشرك في آية الأنعام؛ قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الآية ٨٢]، والحسابِ اليسير بالعرض؛ قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق: ٧-٨]، والقوةِ بالرمي في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

---

(١) وفي رواية: «ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي» وقيل: لعل مراد الإمام المبالغة، إشارة إلى أن الصحيح قليل، وليس مراده عموم النفي. راجع مناهل العرفان ٢/ ١٤.

قال السيوطي في «الإتقان»: «الذي صح من ذلك قليل جداً، بل أصل المرفوع منه في غاية القلّة، وسأسردها آخر الكتاب ـ إن شاء الله تعالى».

قلت: وقد فعل، وجاءت هذه الأحاديث عنده مخرّجة في نحو ثلاثين صفحة.

جـ- **أما المنقول عن الصحابة** فهو تفسير بالمأثور إن كان فيما لا مجال فيه للرأي كسبب النزول ونحوه. أما إن كان تفسيراً من حيث اللغة فهو تفسير اجتهادي. ولكن لا خلاف في اعتماده؛ فالصحابة هم أهل اللسان، بالإضافة إلى ما شاهدوه من الأسباب والقرائن. قال الزركشي: «وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذّر قُدم ابن عباس؛ لأن النبي ﷺ بشّره بذلك حيث قال: «اللهم علّمه التأويل»، وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض لحديث: «أفرضكم زيد..» اهـ.

ويمكن أن نستشهد في هذا السياق بما روي عن الإمام أبي حنيفة، قال: (ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة تخيّرنا. وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال) فقد أشار الإمام إلى التخيّر من أقوال الصحابة عندما تتعدد آراؤهم أو أقوالهم، مع عدم الخروج عن جملتها أو مخالفتها.

٤- التفسير بالرأي:

أما التفسير بالرأي أو بالاجتهاد فمعناه **الأخذ بمطلق اللغة في بيان المراد منه**؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين. ولا يكفي في ذلك بطبيعة الحال: المعرفة العابرة باللسان؛ لأن القرآن الكريم الذي بلغ في إحكامه وتفصيله حد الإعجاز لا بدّ لمن يريد تفسيره من المعرفة المتعمقة باللغة.. مفرداتٍ ومدلولات ـ بحسب الوضع ـ ونحواً وتصريفاً واشتقاقاً وبلاغة ـ في كل أبواب البلاغة ـ إلى جانب معرفة القراءات القرآنية وأسباب النزول وغير ذلك. ولهذا قال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله

واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب. وروى البيهقي عن الإمام مالك أنه قال: لا أُوتى برجل غيرعالمٍ بلغة العرب يفسّر كتاب الله إلا جعلته نكالاً![1]

وقال الأستاذ محمود محمد شاكر في التعليق على كلام الإمام أبي جعفر الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]: «حجة أبي جعفر في هذا الفصل من أحسن البيان عن معاني القرآن، وعن ألفاظه وحروفه» قال: «وهي دليل على أن معرفة العربية وحذقها والتوغل في شعرها وبيانها وأساليبها أصل من الأصول، لا يحل لمن يتكلم في القرآن أن يتكلم فيه حتى يحسنه ويحذقه».

ولكن لا يشترط في المفسّر ـ العالم بهذا كله والمطلع على أدب العربية وشعر الجاهلية على وجه الخصوص ـ أن يبلغ درجة الاجتهاد في الفقه، وبعبارة أخرى: لا تشترط فيه الشروط الواجب توافرها في المجتهد الذي يتصدى لتقرير الأحكام أو لاستنباطها؛ لأن المفسر في وسعه ألا يتجاوز حدود اللغة أو اللسان، وقد لا يفسّر بعضهم سوى بعض السور أو آياتٍ من القرآن.

النهي عن تفسير القرآن بالرأي:

وفي جميع الأحوال لا يجوز لأحد أن يتكلم في كتاب الله بغير علم؛ أخرج الترمذي وأحمد والطبري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»، وفي رواية أن النبي ﷺ قال: «اتّقوا الحديث عنّي إلا ما عَلِمْتُم، فمن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار». وعلى الرغم من أن مدار هذا

(١) الإتقان للسيوطي ٢/ ٥٠٧، دار إحياء العلوم.

الحديث على بعض الرواة الضعفاء[١] ـ هو عبد الأعلى بن عامر الثعلبي وقد تكلموا فيه ـ فإنه لا خلاف في منع التكلم في كتاب الله بغير علم، وبهذا فسّر العلماء النهي عن تفسير القرآن بالرأي، سواء ورد هذا النهي في بعض الأحاديث ـ أياً كانت درجتها من الصحة ـ أو جاء على لسان بعض الصحابة رضوان الله عليهم. ونورد فيما يلي تفصيلاً حسناً في هذا الموضوع ذكره الإمام مجد الدين بن الأثير الجزري في كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول». قال: «النهي عن تفسير القرآن بالرأي لا يخلو إما أن يكون المراد به: الاقتصار على النقل والمسموع وترك الاستنباط، أو المراد به: أمر آخر. وباطل أن يكون المراد به أن لا يتكلم أحد في القرآن إلا بما سمعه، فإن الصحابة رضي الله عنهم قد فسّروا القرآن، واختلفوا في تفسيره على وجوه، وليس كل ما قالوه سمعوه من النبي ﷺ. وإن النبي دعا لابن عباس فقال: «اللهم فقّهه في الدين وعلّمه التأويل»، **فإن كان التأويل مسموعاً كالتنزيل، فما فائدة تخصيصه بذلك؟**». قال: «وإنما النهي يحمل على أحد وجهين: **أحدهما**: أن يكون له في الشيء رأي، وإليه ميل من طبعه وهواه، فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه ليحتج على تصحيح غرضه، ولو لم يكن له ذلك الرأي والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى. وهذا النوع يكون **تارة** مع العلم. كالذي يحتج ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته، وهو يعلم أنْ ليس المراد بالآية ذلك، ولكن يلبّس على خصمه. **وتارة** يكون مع الجهل، وذلك إذا كانت الآية محتملة، فيميل فهمه إلى الوجه الذي يوافق غرضه، ويترجح ذلك الجانب برأيه

---

(١) وكذلك الحال في الحديث الذي رواه الترمذي وأبو داود من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في كتاب الله عز وجل برأيه فأصاب فقد أخطأ»؛ لأن في سنده سهيل بن أبي حزم لا يحتج به، ضعّفه البخاري وأحمد وأبو حاتم. راجع «جامع الأصول» لابن الأثير مع حاشية المحقق، ج٢ ص ٣-٦.

وهواه؛ فيكون قد فسّر برأيه، أي رأيُه هـو الذي حمله على ذلك التفسير، ولولا رأيه لما كان يترجح عنده ذلك الوجه. وتارة يكون له غرض صحيح، فيطلب له دليلاً من القرآن، ويستدل عليه بما يعلم أنه ما أريد به، كمن يدعو إلى مجاهدة القلب القاسي فيقول: قال الله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٤٣] ويشير إلى قلبه، ويومئ إلى أنه المراد بفرعون! وهذا الجنس قد استعمله بعض الوعّاظ في المقاصد الصحيحة، تحسيناً للكلام، وترغيباً للمستمع. وهو ممنوع». هذه هي صور أو أنواع الوجه الأول الممنوع من وجهَي التفسير بالرأي، كما أوجزها ابن الأثير، أو هذه «الفنون هي أحد وجهي المنع من التفسير بالرأي» بحسب عبارته رحمه الله.

أما **الوجه الثاني**: وهو الوجه المتصل بشرط معرفة اللغة الذي تحدثنا عنه ـ فهو أن «يسارع إلـى تفسير القـرآن بظاهـر العربية من غير استظهارٍ بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن وما فيه من الألفاظ المبهمة والمبدلة، وما فيه من الاختصار، والحذف والإضمار، والتقديم والتأخير. فمن لم يُحكم ظاهر التفسير، وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية، كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسّر القرآن بالرأي». «فالنقل والسماع لا بدّ منه في ظاهر التفسير أولاً، ليتقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتّسع الفهم والاستنباط».

«والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة.. ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩] معناه آية مبصرةً فظلموا بها أنفسهم بقتلها، فالناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به أن الناقة كانت مبصرة ولم تكن

عمياء، ولا يدري بماذا ظلموا، وأنهم ظلموا غيرهم أو أنفسهم؛ فهذا من الحذف والإضمار، وأمثال هذا في القرآن كثير».

قال: «وما عدا هذين الوجهين، فلا يتطرق النهي إليه، والله أعلم»[١] اهـ.

٥- مرحلتان لا منهجان:

التفسير الذي بدأ بالرواية والنقل، ثم تطور إلى الاجتهاد والرأي قد انتقل في الواقع من طور إلى طور أو من مرحلة إلى أخرى. ولم ينتقل من منهج إلى آخر. ولهذا فإننا نستغرب عدّهما منهجين أو مدرستين؛ لأن المرحلة الأولى بقيت مستمرة أو ممتدة في المرحلة الثانية، ولم تنفصل عنها أو تنقطع إلى الحد الذي يسمح لنا بالتمييز بينهما أو بعَدِّهما منهجين كما قلنا. بل الحق أن الثانية جاءت في أعقاب الأولى وأضيفت إليها، بل لعلنا لا نبعد إذا قلنا: إن التفسير بالمأثور هو الأساس الذي بني عليه التفسير بالرأي. وهذا ما لاحظه العلاّمة ابن خلدون عندما تحدث عن صنفي التفسير: الأول: «النقلي المسنَد إلى الآثار المنقولة عن السلف» قال: «وهي معرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، ومقاصد الآي» على ما وجّه إلى هذا الصنف من نقد بسبب التساهل في قبول الأخبار والروايات. «والصنف الآخر: هو ما يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب» فقد قال بعد ذلك: **إن هذا الصنف قلّ أن ينفرد عن الأول**[٢].

ويؤيد هذا: أن ما نقل عن النبي ﷺ، بل ما أُثر كذلك عن الصحابة والتابعين في تفسير القرآن، لم يكن يشمل جميع آيات القرآن الكريم، وإنما كان ـ فيما وراء ما ذكره ابن خلدون ـ تفسيراً لما غمض أو لما كان من «غريب» القرآن بالنسبة لبعض

---

(١) جامع الأصول بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط (٢/ ٤-٦) الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، دمشق.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٤-٤٠٥ طبعة دار الشعب بالقاهرة.

الفصل الثاني

ترجمة القرآن

أولاً- بين التعريب والترجمة والتفسير :

لقد سبقت الإشارة إلى طرفٍ من أسباب نزول القرآن الكريم بلغة واحدة، على الرغم من عالمية خطابه، وبهذا اللسان العربي المبين دون سائر اللغات. وفحوى ذلك ـ جميعه ـ أن رسالة القرآن أو مضامينه ومعانيه لا يمكن أن تبلّغ إلى الناس كافة إلا (بتعريب) ألسنتهم، أو (بترجمة) القرآن إلى لغاتهم. وقد مشى التعريب في ركاب الفتح والدعوة التي تمت على أيدي الفاتحين الأوائل من الصحابة والتابعين (في العهدين الراشدي والأموي). ثم بات هذا الأمر متعذراً أو لا سبيل إليه مع تخلف حركة التعريب عن انتشار الإسلام في العصور اللاحقة، وبخاصة في العصر الحديث حين ضعفت العربية نفسها في بلادها وبين أهلها.. لأسباب يطول ذكرها.

وكان سبيل المسلمين إلى نشر الإسلام والدعوة إليه ـ وفي تفقيه المسلمين الجدد في دينهم ـ في هذه العصور، هو تفسير القرآن الكريم وشرح السنة والسيرة بمختلف اللغات، أو بلغات البلاد التي وصل إليها الإسلام؛ فقد جاء في ترجمة موسى بن يسار الأسواري ـ على سبيل المثال ـ وكان من رجال الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة، أنه فسّر القرآن في المسجد ثلاثين سنة، وأنه كان في مجلسه العرب والفرس ـ كما قال الجاحظ ـ فيجعل العرب في ناحية، والفرس في

ناحية، ويفسّر القرآن لكلٍّ بلغته، فما يُدرى بأي لسان كان أفصح[١] !

ومعنى ذلك أن القرآن الكريم لم يقرأ في عصر من العصور الإسلامية بغير اللسان العربي الذي نزل فيه، ولكنه كان (يفسّر) وتشرح معانيه ومقاصده بالعربية وبسواها من سائر لغات المسلمين. أما ما روي عن الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه أنه أجاز للمصلي أن يقرأ معاني سورة الفاتحة باللغة الفارسية، فلا يعدو كونه اجتهاداً منه لتصحيح صلاة من لا يحسن قراءة العربية؛ لأنه لا يقدر على النطق الصحيح بها بوصفه حديث عهد بالإسلام. وهذا معنى اشتراطه ألا يكون القارئ مبتدعاً بهذا العمل[٢] ! وسواء أرَجَعَ الإمام رضي الله عنه عن هذا الاجتهاد المبكّر أم لم يرجع[٣]، فإنه لم يسمّ هذا المقروء بالفارسية (قرآناً) ولكن سماه: دعاء . . بل إنه لم يؤثر عنه (التصريح) بأن القرآن اسم للمعنى فقط؛ لأن التسمية بالقرآن إنما تطلق على اللفظ والمعنى جميعاً، ولكن ربما فهم ذلك من كلام بعض أتباعه من فقهاء المذهب[٤].

ونكتفي هنا بالقول: إن القرآن الكريم قابل لسانه العربي المبين باللسان الأعجمي، قال تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟

(١) شرح عيون المسائل للحاكم الجشمي (مخطوط) ١/ الورقة ٩٦ وانظر كتابنا: الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن ص ١٣٢. ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت. وقد وضع القاضي عبد الجبار على رأس الطبقة المذكورة أبا الهذيل العلاف (ت ٢٣٥هـ). وانظر كتاب: تيارات ثقافية بين العرب والفرس للأستاذ الدكتور أحمد محمد الحوفي ص ٢٨١ ط٣ دار نهضة مصر ١٩٧٨.

(٢) الشيخ محمد أبو زهرة: «المعجزة الكبرى: القرآن» ص ٥٨٤ دار الفكر العربي ـ القاهرة.

(٣) المصدر السابق ص ٥٨٦، وقارن بالشيخ محمد مصطفى المراغي: «بحث في ترجمة القرآن الكريم وأحكامها» ص٢٧ فما بعدها. دار الكتاب الجديد ـ بيروت.

(٤) انظر الزيلعي: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ١/ ١١ ط الأميرية ١٣١٣هـ.

لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]. وهذه المقابلة تنفي على نحو قاطع تسمية ما (ترجم) من القرآن إلى اللسان الأعجمي ـ أي لسان كان ـ قرآناً[١].

ولهذا فإن مسألة (ترجمة القرآن) بالمعنى المساوي أو الموازي لترجمة كتب الأوائل التي قام بها المسلمون في عصر مبكر لم تطرح . . حتى من باب المقابلة بغرض تعريف الشعوب الأخرى بالإسلام أو دعوتهم إليه. وربما كانت هنالك أسباب أخرى دعت إلى هذا الموقف، من أهمها أن المسلمين تعاملوا، في حركة الترجمة تلك، مع مكتبات ومتاحف، وليس مع شعوب وأقوام، بمعنى أن العلوم التي نقلوها إلى اللغة العربية لم تكن تمثلها أو تعبر عنها حضارة قائمة أو أمم كان يجدر بالمسلمين أن يترجموا لها (قرآنهم) أو (كتابهم المقدّس)!

ثانياً- لمحة عن تاريخ ترجمة القرآن:

وعلى أية حال، فإن في وسعنا أن نميز في (تاريخ) ترجمة القرآن الكريم بين ثلاث محطات أو مراحل:

١- المرحلة الأولى:

ترتبط أولى هذه المراحل بأول ترجمة للقرآن تمت في عام ١١٤٣م على يد روبرت الكيتوني، وكانت إلى اللغة اللاتينية. وقد استغرق القيام بها عاماً واحداً فقط، ولم تكن في حقيقتها ترجمة فحسب، بل أضيف إليها هجوم وقدح في

---

(١) وجه الاستدلال بالآيتين الكريمتين هو عدم التسوية بين الأعجمي والعربي، فالقرآن العربي لا يمكن لترجمته الأعجمية أن تسمى قرآناً. علماً بأن (الأعجمي) في اللغة هو الذي لا يفصح عربياً كان أو غير عربي، أما (العجمي) فهو الذي ليس من العرب، فصيحاً كان أو غير فصيح. وفحوى ذلك: أن العجمة ليست وقفاً على العجمي، والإفصاح ليس وقفاً على العربي. وقد يدل ذلك جميعه على أن القرآن إذا ترجم أو (نقل) حتى إلى العربية ذاتها، بعبارات أبلغ البلغاء وأفصح الفصحاء لا يسمى قرآناً، لأنه سوف يفقد في هذه الحال بلاغته التي ارتقت إلى درجة الإعجاز، والله أعلم.

ثالثاً: الترجمة الحرفية:

أجمع العلماء في جميع العصور على استحالة ترجمة القرآن، ويعنون بذلك: محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه، مع الاحتفاظ بما يتضمنه من الدلائل القريبة والبعيدة، والأصلية والتبعية، وسائر ما يمتاز به من الإيقاع والتأثير. ولهذا فقد أطلقوا على هذه الترجمة: الترجمة الحرفية! وربما سمّاها بعضهم: الترجمة المساوية.

وهذا عندنا مما لا يجوز أن يجري فيه خلاف، لأن هذه الترجمة لا تمكن أساساً لا في الشعر ولا في النثر من كلام البشر وفي جميع اللغات، فكيف بها ـ أولاً ـ في اللسان العربي المبين، ثم كيف بها ـ ثانياً ـ في الكلام الإلهي الذي بلغ بهذا اللسان، أو بهذا البيان درجة الإعجاز؟ وإذا قبلنا ـ جدلاً ـ بقدرة لغةٍ من لغات الأرض على أداء كل ما في العربية من خصائص البلاغة والبيان؛ فإن أحداً ليس في وسعه أن يزعم قدرة أي من هذه اللغات على أن يُعبر بها أو يُترجم إليها القرآن المعجز.. والإعجاز ـ كما نعلم ـ من لوازم النظم وليس من لوازم المعنى! بل إن ما يسمى بالإعجاز العلمي ـ ومناطه المعنى أو التفسير ـ لا يمكن الحديث عنه خارج النص العربي كما قال ذلك (موريس بوكاي) الفرنسي.. وإذا كنا نحن نسمّي هذا النوع من الإعجاز تفسيراً ولا نطلق عليه تسمية الإعجاز ـ كما أوضحنا في هذا الكتاب ـ فإن هذا الذي لحظه بوكاي ربما كان يقوّي رأينا الذي قلناه أو ذهبنا إليه.

إن الإعجاز المتصل بنظم القرآن لا يمكن للترجمة أن تنقل منه شيئاً ذا بال إلى أي لغة أخرى غير لغة العرب، ومن ثم فإن ما ينطبق على (كتب) الديانات السماوية الأخرى لا ينطبق على القرآن، وبخاصة ونحن نجهل اللغة الأصلية التي دوّنت بها هذه الكتب ـ ولا أقول: نزلت ـ ومن باب أولى ألا ينطبق ذلك على الديانات الوضعية بطبيعة الحال.

وقد تحدث **الإمام الشاطبي** عن عدم إمكانية ترجمة القرآن؛ انطلاقا من تفريقه بين **الدلالة الأصلية للكلام ودلالته التبعية أو البلاغية**. وحيث حكم باستحالة ترجمة هذه الدلالة الأخيرة أو نقلها من لغة إلى أخرى، فلم يبق إلا الدلالة الأصلية التي لا يعدو أن يكون نقلها من لغة إلى أخرى شبيهاً أو مماثلاً للتعبير عن هذه الدلالة بكلمات وعبارات أخرى في اللغة ذاتها. . أي أن ذلك في النطاق الذي نتحدث فيه: لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب تفسير القرآن وبيان معانيه لمن لا يقوى على تحصيل ذلك بنفسه في لغة القرآن ذاتها. وعلى هذا فالترجمة للقرآن ـ إذن ـ لا يمكن أن تتم خارج نطاق **التفسير**، علماً بأن المفسّر قد يخطئ في بيان معنى المفردات، وقد يخطئ في بيان المعاني التي يدل عليها التركيب، ولا يمكن ادّعاء العصمة لأي مفسّر كان ـ سوى رسول الله ﷺ ـ، والخطأ هنا في الترجمة كالخطأ في التفسير؛ إذ لا فرق بين المفسِّر والمترجِم، إلا أن المفسّر يضع في بيان معنى اللفظ والتركيب كلاماً عربياً، والمترجم يضع كلاماً ليس بعربي.

قال الإمام الشاطبي في كتابه «الموافقات»:

«للغة العرب من حيث هي ألفاظ دالّة على معان: نظران:

أحدهما: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات **مطلقة** دالة على معان **مطلقة**، وهي الدلالة الأصلية.

والثاني: من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيدة دالة على معان **خادمة**، وهي الدلالة التبعية. **فالجهة الأولى** يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمّة دون أخرى، فإنه إذا حصل في الوجود فعلٌ لزيد مثلاً كالقيام، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام، تأتى له ما أراد من غير كلفة. ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين ممن ليسوا

من أهل اللغة العربية وحكاية كلامهم، ويتأتى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها، وهذا لا إشكال فيه».

«وأما **الجهة الثانية** فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار، فإن كل خبر يقتضي في هذه الجهة أموراً خادمة لذلك الإخبار، بحسب المُخْبر والمخبَر عنه والمخبَر به، ونفس الإخبار في الحال والمساق، ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء، والإيجاز والإطناب، وغير ذلك. فأنت تقول في ابتداء الإخبار: قام زيدٌ، إن لم تكن لك عناية بالمخبَر عنه بل بالخبر، فإن كانت العناية بالمخبَر عنه قلتَ: زيد قائم. وفي جواب السؤال أو ما هو بمنزلة السؤال: إن زيداً قائم، وفي جواب المنكر لقيامه: والله إن زيداً قام، وفي إخبار من يتوقع قيامه والإخبار بقيامه: قد قام زيد أو زيد قد قام، وفي التبكيت على من يُنكر: إنما قام زيد. ثم يتنوع أيضاً بحسب تعظيمه وتحقيره، أعني المخبَر عنه، وبحسب الكناية عنه والتصريح به، وبحسب ما يُقصد في مساق الإخبار وما يعطيه مقتضى الحال، إلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها.

وجميع ذلك دائر حول الإخبار عن زيد بالقيام، فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي ولكنها من مكملاته ومتمماته. وبهذا النوع اختلفت العبارات وكثير من أقاصيص القرآن، لأنه يأتي مساق القصة في بعض السور على وجه، وفي بعضها على وجه آخر، وفي ثالثة على وجه ثالث. وهكذا مما تكرر فيه من الأخبار لا بحسب النوع الأول، إلا إذا سكت عن بعض التفاصيل في بعض، ونصّ عليه في بعض، وذلك يكون أيضاً لوجه اقتضاه الحال والوقت، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

«وإذا ثبت هذا، فلا يمكن لمن اعتبر هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاماً من

الكلام العربي بكلام العجم على كل حال، فضلاً عن أن يترجم القرآن وينقله إلى لسان غير عربي، إلا إذا فُرض استواء اللسانين في اعتبار المترجم، كما إذا استوى اللسانان في استعمال ما تقدم تمثيله».

«فإذا ثبت ذلك في اللسان المنقول إليه مع لسان العرب أمكن أن يُتَرْجَم أحدهما إلى الآخر، وإثبات هذا بوجه بيّن أمر عسير جداً، وربما أشار إلى ذلك أهل المنطق من القدماء، ومن حذا حذوهم من المتأخرين، ولكنه غير كافٍ ولا مغْنٍ في هذا المقام».

«**وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة في القرآن؛ يعني على هذا الوجه الثاني. فأما على الوجه الأول فهو ممكن. ومن جهته صحّ تفسير القرآن وبيان معناه للعامّة ومن ليس لهم فهم يقوى على تحصيل معانيه، وذلك جائز باتفاق أهل الإسلام، فصار هذا الاتفاق حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي**»[1] اهـ.

نقلنا هذا (الفصل) من كلام الإمام الشاطبي تأكيداً لما قلنا من عدم إمكانية الترجمة الحرفية أو المساوية من كل وجه، وإمكانية حصولها بوصفها تفسيراً من التفسير، فقد أثبت الشاطبي جواز هذه الترجمة وإمكانها. حيث قال: إن أهل الإسلام أجمعوا على جواز تفسير القرآن للعامة. وهذا إجماع منهم على جواز ترجمته.

وقد عبّر عن هذا المعنى الشيخ محمد شاكر رحمه الله بقوله: «إن أئمة الإسلام الذين أجمعوا على تحريم ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأعجمية لم يختلفوا في جواز تفسيره باللغات الأعجمية. **كما أجازوا تفسيره باللغة العربية**»[2].

---

(١) الموافقات ٢/ ٤٥ السلفية ١٣٤١هـ.

(٢) ترجمة المعاني القرآنية د. السنباطي ص٣٣.

رابعاً- الترجمة المعنوية التفسيرية:

لا خلاف إذن على جواز الترجمة المعنوية التفسيرية، وقد قال السيد محمد رشيد رضا في تعريف هذه الترجمة: «والترجمة المعنوية عبارة عن فهم المترجم للقرآن، أو فهم من عساه يعتمد هو على فهمه من المفسّرين، وحينئذ لا تكون هذه الترجمة هي القرآن، وإنما هي فهم رجل للقرآن، يخطئ في فهمه ويصيب..»[1].

وهذه الترجمة غالباً ما تدعى بـ (الترجمة التفسيرية) إشارة إلى أنها لا تعدو أن تكون في حقيقة الأمر تفسيراً من التفسير؛ ولكن بلغة أخرى غير لغة القرآن الكريم. ولهذا فإن شروط صحتها هي شروط صحة التفسير. وإن كانت الخشية من الظن بأنها هي القرآن الكريم أو (النص المقدس) عند المسلمين، أو أنها ترجمة (حرفية) أو مساوية له؛ حملت كثيراً من العلماء على اشتراط طبعها على هامش النص القرآني أو في أسفل صفحاته، للإشارة إلى أنها ضرب من الشرح والتفسير. بالإضافة إلى التصريح بأن هذا التفسير إنما هو في الحقيقة: فهم المفسّر أو الشارح للآية أو الآيات القرآنية المشار إليها أو المتحدث عنها.

ولهذا، فإن الذي تحسن الإشارة إليه هو شروط وقواعد هذا **التفسير** الذي سوف **يترجم** إلى اللغات الأخرى، والذي يجب أن يقوم على ترجمته علماء متمكنون من ناصية اللغتين.

وقد تم وضع هذه القواعد من قبل لجنة علمية شكّلت في مصر بالتنسيق والتعاون بين الأزهر ووزارة المعارف العمومية بمصر. ثم أُلّف في ضوء هذه القواعد تفسير مطبوع متداول، ونورد فيما يلي أهم هذه القواعد:

---

(١) مسألة ترجمة القرآن ص ١٨.

١- خلوّ هذا التفسير من المصطلحات والمباحث العلمية، إلا ما استدعاه فهم الآية.

٢- عدم التعرض فيه للنظريات العلمية (أي في أبواب العلم التجريبي) إنما تفسر الآية بما يدل عليه اللفظ العربي، ويوضح موضع العبرة والهداية فيها.

٣- عدم التقيد بمذهب معين من المذاهب الكلامية أو الفقهية، وعدم التعسّف في تأويل آيات المعجزات وأمور الآخرة ونحو ذلك.

٤- تجنّب التكلّف في ربط الآيات والسور بعضها ببعض.

٥- يذكر من أسباب النزول ما صح بعد البحث، وأعان على فهم الآية.

٦- عند التفسير تذكر الآية كاملة، أو الآيات إذا كانت كلها مرتبطة بموضوع واحد، ثم تحرر معاني الكلمات في دقة. ثم تفسر معاني الآية أو الآيات مسلسلة في عبارة واضحة، ويوضع سبب النزول والربط وما يؤخذ من الآيات في الوضع المناسب.

٧- توضع للتفسير مقدمة في التعريف بالقرآن الكريم، وبيان مسلكه في كل ما يحتويه من فنونه، كالدعوة إلى الله، وكالتشريع، والقصص، والجدل، ونحو ذلك[١].

(١) راجع مناهل العرفان للزرقاني ٢/ ١٧٠-١٧٢.

وصل إلينا من كلام العرب، بما في ذلك بعض خطب النبي ﷺ نفسه، وخطب سيدنا علي بن أبي طالب وسائر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين[١]، وخطب أخرى لبعض المقدَّمين من أرباب الفصاحة والبيان في الجاهلية والإسلام.. ليضع بين يدينا فيما يبدو ـ أي الباقلاني ـ الموقف العملي، أو الدرس التطبيقي الذي يثبت انفصال كلام الله عن سائر أنواع الكلام بوجوهٍ من البيان صار بها معجزاً، أي وإن قصّر بالكاتب علمه وقلمه عن إدراك هذه الوجوه، أو عن نقلها والتعبير عنها. هذا في كتاب الباقلاني جانب إيجابي فيما نقدر، نحب بهذه المناسبة أن ننوّه به ونلفت النظر إليه.

ثانياً- الإعجاز حقيقة تاريخية:

قال الجاحظ: «بعث الله محمداً ﷺ أكثرَ ما كانت العرب شاعراً وخطيباً، وأحكمَ ما كانت لغة، وأشد ما كانت عُدّة، فدعا أقصاها وأدناها إلى توحيد الله وتصديق رسالته فدعاهم بالحجة، فلما قطع العذر وأزال الشبهة، وصار الذي يمنعهم من الإقرار: الهوى والحميّة دون الجهل والحيرة، حملهم على حظهم بالسيف، فنصب لهم الحرب ونصبوا له، وقتل من عِليتهم وأعلامهم وأعمامهم وبني أعمامهم، وهو في ذلك يحتج بالقرآن، ويدعوهم صباحاً ومساء إلى أن يعارضوه ـ إن كان كاذباً ـ بسورة واحدة أو بآيات يسيرة[٢]، فكلما ازداد تحدياً لهم

(١) تقع البلاغة النبوية على القنطرة الواصلة بين إعجاز القرآن وبلاغة البلغاء، وتتصدر بلاغة سيدنا علي كرم الله وجهه بلاغة هؤلاء البلغاء في تاريخ الأدب. ولا نعلم خطبة في الرثاء أبلغ من خطبته في رثاء سيدنا أبي بكر لما قُبض وارتجت المدينة بالبكاء، رضي الله عنهما. انظر نص هذه الخطبة في كتاب إعجاز القرآن للباقلاني ص ١٤٣-١٤٥ تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر. طبع دار المعارف بمصر.

(٢) تحدث الجاحظ هنا ـ وبعد سطور قليلة ـ عن السورة الواحدة وعن الآيات اليسيرة؛ إشارة فيما يبدو إلى أنه لا يرى التحدي بآية واحدة. وهو الأمر الذي انطلق منه أو عوّل عليه بعضهم في القول=

بها، وتقريعاً لعجزهم عنها، تكشف عن نقصهم ما كان مستوراً وظهر منه ما كان خفياً!

فحين لم يجدوا حيلة ولا حجة قالوا له: أنت تعرف من **أخبار الأمم** ما لا نعرف، فلذلك يمكنك ما لا يمكننا، قال: **فهاتوا مفتريات!!** فلم يَرُم ذلك خطيب، ولا طمع فيه شاعر. . ولو تكلّفه (أي لو استطاعه) لظهر ذلك، ولو ظهر لوجد من يستجيده ويحامي عليه ويكابر فيه، ويزعم أنه قد عارض وقابل وناقض.

فدل ذلك العاقلَ على عجز القوم مع كثرة كلامهم واستقامة لغتهم، وسهولة ذلك عليهم، وكثرة شعرائهم، وكثرة من هجاه منهم، وعارض شعراءَ أصحابه وخطباء أمته، لأن سورة واحدة وآيات يسيرة كانت أنقض لقوله، وأفسد لأمره وأبلغ في تكذيبه، وأسرع في تفريق أتباعه، من بذل النفوس، والخروج من الأوطان، وإنفاق الأموال. وهذا من جليل التدبير الذي لا يخفى على من هو دون قريش والعرب في الرأي والعقل بطبقات.

ولهم القصيد العجيب، والرجز الفاخر، والخطب الطوال البليغة، والقصار الموجزة، ولهم الأسجاع، والمزدوج، واللفظ المنثور. ثم يتحدى به أقصاهم بعد أن ظهر عجز أدناهم، فمحال ـ أكرمك الله ـ أن يجتمع هؤلاء كلهم على الغلط في الأمر الظاهر، والخطأ المكشوف البين، مع التقريع بالنقص، والتوقيف على العجز، وهم أشد الخلق أنفة، وأكثرهم مفاخرة، والكلامُ سيد عملهم وقد احتاجوا إليه، والحاجة تبعث على الحيلة في الأمر الغامض، فكيف بالظاهر الجليل المنفعة!! وكما أنه محال أن يطيقوه ثلاثاً وعشرين سنة على الغلط في الأمر الجليل

= بالصرفة كابن حزم وآخرين، وانظر في الصفحات التالية ردود العلماء على القائلين بالصرفة.

المنفعة، فكذلك محال أن يتركوه وهم يعرفونه ويجدون السبيل إليه، وهم يبذلون أكثر منه[١] أ هـ.

نقلنا لك هذا النص بطوله من كلام هذا الإمام من أئمة الفكر والبيان في أدب العرب، لأنه يلخص جميع المقدمات التاريخية التي كنا نود الحديث عنها، ويغني فيها ما تغنيه المطوّلات. إلى جانب ما أشار إليه من نقاط كثيرة أخرى يصعب بسط الكلام فيها في مثل هذه الفصول الموجزة، وبحسبنا هنا أن نشير إلى **تأثير القرآن الكريم في العرب كأنه السحر، ولكنه ليس بالسحر** «فشتان بين السحر في تخييله، وبين القرآن في اشتماله على الحق الذي لا خداع فيه ولا تخييل»[٢]، وكان ذلك فيه منذ اللحظة الأولى لنزول القرآن، سواء منهم مَنْ شرح صدره للإسلام، ومن جعل على بصره غشاوة. قال صاحب التصوير الفني في القرآن: «وإذا تجاوزنا عن النفر القليل الذين كانت شخصية محمد ﷺ وحدها هي داعيتهم إلى الإيمان في أول الأمر، كزوجه خديجة، وصديقه أبي بكر، وابن عمه علي، ومولاه زيد، وأمثالهم، فإنا نجد القرآن كان العامل الحاسم، أو أحد العوامل الحاسمة في إيمان من آمنوا أوائل الدعوة، يوم لم يكن لمحمد ﷺ حول ولا طول، ويوم لم يكن للإسلام قوة ولا مَنَعة. وقصة إيمان عمر بن الخطاب، وتولي الوليد بن المغيرة نموذجان من قصص كثيرة للإيمان والتولّي، وكلتاهما تكشف عن هذا السحر القرآني الذي أخذ العرب منذ اللحظة الأولى، وتبيّنان في اتجاهين مختلفين عن

---

(١) الإتقان للسيوطي ٢/ ٣٢٦-٣٢٨. وانظر في نحو ما قاله الجاحظ، ما ذهب إليه الباقلاني- وشرحه وبسط فيه القول- في كتابه: إعجاز القرآن ص ٢٠- ٢٤ تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله تعالى.

(٢) التعريف بالقرآن والحديث، للأستاذ الشيخ محمد الزفزاف رحمه الله، ص: ١١٧.

مدى هذا السحر القاهر الذي يستوي في الإقرار به المؤمنون والكافرون»[١].

بل بلغ من تأثير القرآن فيهم أنهم خافوا على من يعرف بليغ القول من قومهم أن يسلموا لسماع القرآن، فقالوا لهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦]. إنها طريقة في النصر والغلب طريفة وسابقة: والغَوا فيه!!.. أي لا تمكّنوا الناس من سماع القرآن، وذلك بما تُحدثونه، عند قراءة النبي له، من صخبٍ وتشويش وضوضاء!

روى البيهقي في دلائل النبوة أن أبا جهل بن هشام، وأبا سفيان بن حرب، والأخْنَس بن شُرَيق كانوا يتواصون ألا يستمعوا لهذا القرآن، ويحذرون الناس أن يميلوا إلى سحره! ولكنهم تحت تأثيرٍ لا يستطيعون مقاومته كانوا يتسلّلون تحت جُنح الظلام إلى حيث يستمعون إلى النبي وهو يقرؤه في الكعبة.. فإذا انصرفوا بعد القراءة تلاقوا في الطريق فأخذوا يتلاومون ويتعاهدون ألا يعودوا.. وذلك خوفاً من أن يقتدي بهم الملأ من قريش.. وفي الليلة الثالثة اجتمعوا وتلاقوا مستنكرين، فلما كان الصباح ذهب الأخنس بن شريق إلى أبي سفيان فقال له: أخبرني أبا حنظلة عما سمعتَ من بيان محمد! فقال: لقد سمعت أشياء أعرفها وأعرف ما يراد منها! فقال الأخنس: وأنا كذلك. ثم انصرف إلى أبي جهل ليسأله عما سأله أبا سفيان، فقال أبو جهل في غيظ: تنازعنا نحن وبنو عبد مناف الشرفَ! أطعموا فأطعمنا، وحملوا فحملنا، وأعطوا فأعطينا! حتى إذا تجاثينا على الركب، وكنا كفَرسي رهان قالوا: منا نبيّ يأتيه الوحي من السماء، فمتى ندرك هذه؟! والله لا نسمع إليه ولا نصدقه!

لو كان هؤلاء لا يستشعرون روعة القرآن، أو لا يدركون سحره وتأثيره لما تعاهدوا على اجتنابه ثم اندفعوا إلى الاستماع إليه، ثم بمَ نعلل ـ كما يقول بعض

---

(١) «التصوير الفني في القرآن» لسيد قطب رحمه الله، ص: ١١. دار المعارف بمصر.

النقاد ـ «حرص الأخنس على سؤال أبي سفيان وأبي جهل عن أثر القرآن في نفسيهما، وقد حرصا على الاستماع إليه حرص الكاره الغضوب لا المعجب الودود؟ أما أبو سفيان فقد أجمل وأبهم! وأما أبو جهل فقد انفجر حنقاً يكشف عن نفسه الستار الخادع إذ يعلن أن المسألة ليست مسألة الوحي، ولكنها مسألة المنافسة بين بني عبد مناف وبني مخزوم».

ولهذا لم يكن قولهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦]. وقولهم: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]. أو قولهم: ﴿قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣١]. . لم يكن هذا إلا تعبيراً عن الجحود والعناد والمكابرة، واللجاج في الباطل «كالذي ينكر ضوء الشمس وقد بهرت عينيه لعلة تدفعه إلى البهتان» لأننا لا ندري لماذا لم يقولوا مثله؟! ولهذا لم يعارضوه حين فاجأهم التحدّي في سورة يونس: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٣٨]! والمعنى هنا كما قال الجاحظ: هاتوا مفتريات! أو حين نزل عليهم بعد ذلك في سورة الإسراء: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [٨٨].

أما تولي الوليد بن المغيرة الذي أشرنا إليه آنفاً، فقد أخرج الحاكم عن ابن عباس أن النبي ﷺ قام يصلي في المسجد، وأخذ يقرأ القرآن، والوليد بن المغيرة قريب منه يستمع قراءته، فلما فطن النبي لاستماعه أعاد القراءة. قال: فكأنه رق له، فانطلق إلى مجلس قومه بني مخزوم، فقال: والله لقد سمعت من محمد آنفاً كلاماً ما هو من كلام الإنس، ولا من كلام الجن، وإن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنّ

أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمُغْدِق، وإنه ليعلو وما يُعلى، وإنه ليحطم ما تحته! فقالت قريش: صبأ والله الوليد، والله لتصبأنَّ قريش كلهم! فقال أبو جهل: أنا أكفيكموه! وقعد إليه حزيناً وكلّمه بما أحماه، وما زال به حتى أتى مجلس قومه، فقال: تزعمون أن محمداً مجنون، فهل رأيتموه يخنق؟ وتقولون إنه كاهن، فهل رأيتموه قط يتكهّن؟ وتزعمون أنه شاعر، فهل رأيتموه يتعاطى شعراً؟ وفي رواية: والله ما في قريش رجل أعلم بالشعر أو رجزه أو قصيده مني، ولا والله ما يشبه الذي يقول محمد شيئاً من هذا الشعر أو ذلك الرجز. وتزعمون أنه كذاب، فهل جرّبتم عليه شيئاً من الكذب؟ فقالوا في ذلك كله: اللهم لا، ثم قالوا: فما هو؟! . . . ففكّر وقدّر، ثم قال: ما هو إلا سحرٌ يؤثر، أما رأيتموه يفرق بين الرجل وأهله وولده ومواليه؟ فارتج النادي فرحاً، وتفرقوا معجبين بقوله[1].

وهذا هو ما أشار إليه سبحانه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾﴾ [المدثر: ١٨-٢٤].

يقول بعض الأدباء النقاد في التعقيب على قصة الوليد هذه: «هذا هو الوليد بن المغيرة، فكر فقدر ثم ذهب إلى أن القرآن سحر يؤثر، وظن أن نسبة السحر إلى محمد كافية أن تصد الناس عنه، ولكن غيره من ذوي الرصانة النقدية ينظرون في القرآن كما نظر الوليد، وهم على عدائهم للدعوة المحمّدية، يتفقون مع الوليد على أن القرآن ليس شعراً أو رجزاً أو قصيداً، ويزيدون فيخالفونه فيما زعم من السحر، لأنهم من بيئة تعرف السحر والكهانة حق المعرفة، ولا ترى فيما يصدع به محمد من الآيات مشابهاً لما يأتي به السحرة من الرقى والعزائم، فقرآنه بمنزلة معجزة من البيان

(١) الإتقان للسيوطي (٢/ ١١٧) وسيرة ابن هشام (١/ ٢٨٣).

لا يجوز لعاقل يحترم تفكيره أن ينسبه إلى رقى السحرة وعزائم الكهنة» اهـ[١].

ثالثاً- معنى الإعجاز، أو الإعجاز الذي وقع به التحدي:

هذا الإعجاز ما وجهه، وما حقيقته، وبم صار القرآن مبايناً لكلام العرب؟ هل صار مبايناً لهذا الكلام من وجهٍ بياني صرف؟ أم بخصائص موضوعية تتصل بالأمور الغيبية والتشريعية وسائر المعارف الأخرى التي جاء بها القرآن الكريم، والتي لم يكن في وسع أحد ـ كائناً من كان ـ أن يأتي بها في بلد كمكة، وظرف كالظرف الذي وجد فيه محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

إن الدراسات النفسية التحليلية والاجتماعية ـ كما قلنا في مبحث الوحي ـ اتفقت على مصدر القرآن وعلى صحة النبوّة، وأن نسبة القرآن إلى الله تعالى ليس ادّعاء أو محض افتراء، ولكنْ هل في ذلك دليلٌ على إعجاز القرآن الذي نحن بصدده؟

هذه النقطة المهمة قد جلاّها على خير وجه الأستاذ الكبير محمود محمد شاكر، فذكر هنا حقيقتين مهمتين يحسن نقلهما هنا بقلمه، قال رحمه الله: «ولا مناص لمتكلم في إعجاز القرآن من أن يتبين حقيقتين عظيمتين قبل النظر في هذه المسألة، وأن يفصل بينهما فصلاً ظاهراً لا يلتبس، وأن يميز أوضح التمييز بين الوجوه المشتركة التي تكون بينهما:

أولاهما: أن (إعجاز القرآن) كما يدل عليه لفظه وتاريخه هو دليل النبي ﷺ على صدق نبوته، وعلى أنه رسول من الله يوحي إليه هذا القرآن. وأن النبي ﷺ كان يعرف إعجاز القرآن من الوجه الذي عرفه منه سائر من آمن به من قومه من العرب،

(١) الأستاذ الدكتور محمد رجب بيومي في كتابه: البيان القرآني.

وأن التحدّي الذي تضمنته آيات التحدّي من نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [هود: ١٣-١٤].

وقوله: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨]. إنما هو تحد بلفظ القرآن ونظمه وبيانه لا بشيء خارج عن ذلك، فما هو بتحدٍّ بالإخبار بالغيب المكنون، ولا بالغيب الذي يأتي تصديقه بعد دهر من تنزيله، ولا بعلم ما لا يدركه علم المخاطبين به من العرب، ولا بشيء من المعاني مما لا يتصل بالنظم والبيان.

ثانيتهما: أن إثبات دليل النبوة، وتصديق دليل الوحي، وأن القرآن تنزيل من عند الله كما نزلت التوراة والإنجيل والزبور وغيرها من كتب الله سبحانه، لا يكون منها شيء يدل على أن القرآن معجز، ولا أظن أن قائلاً يستطيع أن يقول: إن التوراة والإنجيل والزبور كتب معجزة، بالمعنى المعروف في شأن إعجاز القرآن؛ من أجل أنها كتب منزلة من عند الله. ومن البيّن أن العرب قد طولبوا بأن يعرفوا دليل نبوّة رسول الله، ودليل صدق الوحي الذي يأتيه، بمجرد **سماع القرآن نفسه**، لا بما يُجادِلُهم به حتى يلزمهم الحجة في توحيد الله، أو تصديق نبوّته، ولا بمعجزة كمعجزات إخوانه من الأنبياء مما آمن على مثله البشر. وقد بيّن الله في غير آية من كتابه أن سماع القرآن يقتضيهم إدراك مباينته لكلامهم وأنه ليس من كلام البشر، بل هو كلام رب العالمين، وبهذا جاء الأمر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾

[التوبة: ٦].

فالقرآن المعجز هو البرهان القاطع على صحة النبوة، أما صحة النبوة فليست برهاناً على إعجاز القرآن[١].

يتبين من خلال هاتين الملاحظتين، ومن خلال الموقف الذي عرضناه في السابق ـ موقف العرب من القرآن ـ ومن خلال مطالبة النبي ﷺ لعشيرته وقومه أن يؤمنوا بدعوته ورسالته ويقرّوا له بصدق نبوّته بدليل واحد هو هذا الذي يتلوه عليهم من قرآن يقرؤه، يتبين من كل هذا: **المعنى المراد بإعجاز القرآن**.

وهو أن القرآن يحمل في بيانه الدليل الكافي على أنه ليس من كلام البشر، إذ لا معنى للمطالبة بالإقرار بمجرد التلاوة، إلا أن هذا المقروء عليهم كان هو في نفسه آيةً فيها أوضحُ الدليل على أنه ليس من كلامه ﷺ، ولا من كلام بشر مثله.

ثم لا معنى لهذه المطالبة ألبتة إلا أن يكون في طاقة هؤلاء السامعين أن يميزوا تمييزاً واضحاً بين الكلام الذي هو من نحو كلام البشر، والكلام الذي ليس من نحو كلامهم».

قلت: القرآن المعجز ـ إذن ـ هو البرهان على صحة النبوة، أما صحة النبوة فليست برهاناً على إعجاز القرآن، أي أننا إذا أثبتنا أن القرآن معجز نكون قد أثبتنا أو أقمنا الدليل على صحة النبوة، ولكن العكس غير صحيح. وقد أدّى الخلط بين هاتين الحقيقتين إلى تخليط شديد بين الأدلة على أن القرآن الكريم (وحي) والأدلة على أن هذا الوحي (معجز).

إن الأدلة على أن القرآن وحي تثبت أنه كتاب إلهي أو سماوي نزل على محمد

---

(١) انظر: المقدمة القيمة التي صدّر بها الأستاذ محمود محمد شاكر، كتاب «الظاهرة القرآنية» للأستاذ المفكر مالك بن نبيّ. رحم الله الرجلين الجليلين رحمة واسعة.

ﷺ، وتضعه ـ أي القرآن ـ مع الكتب الإلهية التي نزلت على الأنبياء السابقين كالتوراة والإنجيل، في كونها جميعاً تشترك في أنها وحي، في حين ينفرد القرآن الكريم بأنه (وحي معجز)، **فالإعجاز إذن وصف زائد على أن القرآن الكريم وحي وأنه من كلام الله تعالى**.

ولا يمكننا في هذه الحال أو لا يجوز لنا أن نصنّف الأدلة على أن القرآن من كلام الله تعالى، وعلى أن محمداً عليه الصلاة والسلام رسول مبلّغ عن ربه هذا القرآن، وهي أدلة كثيرة جداً، ومتجددة كذلك عصراً بعد عصر ـ وبخاصة في العصر الحاضر الذي التقت فيه الكثير من الحقائق العلمية مع الإشارات القرآنية ـ.

أقول: لا يجوز أن نصنّف هذه الأدلة في باب إعجاز القرآن! ولكن في باب أن القرآن (وحي) وأن محمداً ﷺ نبي مبلّغ عن الله تعالى؛ خاصة وأن الإعجاز مقرون بالتحدي ويعدّ ثمرة له؛ ومعلوم أن الله تعالى لم يتحد الثقلين بمضامين القرآن أو بما فيه من شريعة أو علوم أو معارف أو إخبار بالغيب، كما أشار الأستاذ محمود محمد شاكر رحمه الله.